بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

رسالة ماجستير بعنوان:

اختلاف الحروف في القرآن الكريم وأثر ذلك في استنباط الأحكام الشرعية

Dispiraty of Letters in the Holy Koran and effect of extrapolation of legislative Judgment

إعداد الطالبة

فوزية عبد الله خريشا

إشراف الأستاذ الدكتور

فارس بطاينة

٢٠٠٤/٢٠٠٥

اختلاف الحروف في القرآن الكريم وأثر ذلك في استنباط الأحكام الشرعية

إعـــــداد

فوزية عبد الله خريشا

حاصل على درجة بكالوريوس في اللغة العربية

كلية الآداب جامعة اليرموك ١٩٩٩م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك، اربد، الأردن

وافق عليها

د. فارس بطاينة ..... رئيساً ومشرفاً

أستاذ دكتور سلمان القضاة

..... عضواً

أستاذ دكتور يوسف أبو العدوس

..... عضواً

أستاذ دكتور أحمد محمد فليح بكور

..... عضواً

١٤٢٦هـ

٢٠٠٥م

الإهـداء

أهدي هذا الجهد إلى الإنسان الذي تحمل معي

عناء هذا العمل، بسعة صدره وبتشجيعه حتى تم

هذا العمل بعون الله.

إلى "زوجي العزيز" له مني كل تقدير واحترام

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر إلى أستاذي الفاضل الدكتور فارس بطاينة الذي قبل الإشراف على رسالتي هذه ورعاها حق رعايتها فله مني جزيل الشكر.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأساتذتي لجنة المناقشة.

الأستاذ الدكتور سلمان القضاة.

الأستاذ الدكتور: يوسف أبو العدوس.

والأستاذ الدكتور أحمد فليح.

لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتصحيح عثراتها لهم مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

وأتقدم بالشكر لأسرتي ولأهلي جميعاً لما قدموه لي من عون وتشجيع

الباحثة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
• الإهداء	ج
• الشرك والتقدير	د
• فهرس المحتويات	هـ
• الملخص باللغة العربية	ز
• المقدمة	١
• التمهيد:	
– حد الحرف.....	٦
– خصائص حروف المعاني	١٠
– العربية وعلم التفسير.....	١٢
– بين النحو وأصول الفقه.....	١٨
– حروف المعاني والتفسير.....	٢٣
• الفصل الأول: في الأحادي	٢٨
– الباء	٢٩
– الفاء.....	٤١
– اللام.....	٥١
– الواو.....	٥٩

- الفصل الثاني: ٦٨

في الثنائي

- أل..... ٦٩
- أو..... ٧٤
- في..... ٨٠
- مع..... ٨٣
- من..... ٨٦
- ما..... ٩١

- الفصل الثالث: في الثلاثي والرباعي والخماسي ٩٦
- إلى..... ٩٧
- ثُمّ..... ١٠٢
- ألاّ..... ١٠٧
- حتى..... ١١٠
- إنمّا..... ١١٨

- الخاتمة..... ١٢٢
- فهرس الآيات.....
- فهرس الأشعار.....
- المصادر والمراجع.....

الخريشا، فوزية، اختلاف الحروف في القرآن الكريم وأثر ذلك في استنباط الأحكام الشرعية، إشراف: د.فارس بطاينة

الملخص باللغة العربية

هذه الدراسة تتعلق بحروف المعاني وعلاقة بعض هذه الحروف بالأحكام الشرعية المستنبطة من الآيات التشريعية في القرآن الكريم.

وذلـــك لأهمـــية هذه الحروف في إطلاق الأحكام وتقييدها فكانت معرفة معاني هذه الحروف ودلالاتها الدقيقة ضرورة ملحة لكل مفسر وفقيه.

فكانـــت الدراســـة تقوم على ذكر أكثر الحروف لها علاقة وارتباط في الاستدلال على حكم شرعي وما تحدثه هذه الحروف من فروق لغوية ونحوية ودلالية في الآيات وكثر الاختلاف فيها بين الفقهاء.

فتتبعت معاني هذه الحروف في كتب النحو والتفسير وقمت بدراستها حسب الترتيب الهجائي. فكـــان الفصل الأول وفيه دراسة للحروف الأحادية. والفصل الثاني وفيه دراسة للحروف الثنائية، والفصل الثالث وفيه دراسة للحروف الثلاثية والرباعية والخماسية.

وكـــنت أدرسها من خلال معانيها عند النحاة والمفسرين. ومن خلال تعدد معانيها وأثره في الاستدلال الفقهي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي العربي الأمين وبعد..

إن الغايـــة الأساســـية مـــن النحو فهم النص القرآني وقد اقتضت هذه الحاجة التعمق في الدراسة الأسلوبية لهذا الكتاب العزيز على جميع المستويات اللغوية.

وقـــد قام النحاة وعلماء اللغة الأولون بتناول كل الأبواب التي تفضي إلى بيان وتوضيح أسرار التراكيب القرآنية.

وكانـــت الحروف تشغل مساحة كبيرة من اهتمام النحاة والدارسين لما لهذه الحروف من أهمـــية كبيرة في النظام التركيبي للجملة العربية، حيث تُعد الحروف من العناصر اللغوية التي يصعب الاستغناء عنها في التركيب اللغوي لما تحدثه من تغير في المعنى عند استعمالها.

وقـــد كثرت المصنفات على اختلاف مناهجها في تناول موضوع الحرف فصُنفت الكتب الكثيرة التي اختصت في الحروف ودراستها مبنى ومعنى، كما لا يخلو كتاب من الكتب النحوية واللغوية، قديماً وحديثاً من إفراد باب أو أكثر يتحدث فيه صاحبه عن هذه الحروف.

وقـــد كـــان اختياري لموضوع يتعلق بحروف المعاني وعلاقة بعض الحروف بالأحكام الشرعية المستنبطة من الآيات التشريعية في القرآن الكريم.

ذلـــك أن لحـــروف المعاني مكانة وصلة واضحة في آيات الأحكام، وقد حظيت باهتمام المفسرين والفقهاء عموماً وذلك لخطورتها في إطلاق الأحكام وتقييدها والدقة في تحديدها حتى

غـدت معـرفتها ضرورة ملحة لكل فقيه يقول الجلال المحلي "هذا مبحث الحروف التي يحتاج الفقيه إلى معرفة معانيها لكثرة وقوعها في الأدلة"[1].

وقـارئ القـرآن الكريم يلحظ أنه قلّ أن تخلو آية من آيات النص العزيز من حرف من حروف المعاني لما لهذه الحروف من خصائص تجعلها متعددة المعاني والأوجه.

يقـول محمـود محمـد شاكر: "وحروف المعاني من جمهرة علم القرآن العظيم أصعب أبـواب هذه الجمهرة لكثرتها وتداخل معانيها فقلّ أن تخلو آية من القرآن العظيم من حرف من حـروف المعاني... وأمّا المشقة العظيمة فهي في وجوه اختلاف مواقع هذه الحروف من الجمل ثـم اختلافها باختلاف مواقعها ثم ملاحظة الفروق الدقيقة التي يقتضيها هذا الاختلاف في دلالته المؤثرة في معاني الآيات وهذا وحده أساس علم جليل من علوم القرآن الكريم"[2].

فكانت دراستي تقوم على رصد أكثر الحروف التي لها علاقة وارتباط في الاستدلال على حكم شرعي مستنبط من آيات الأحكام وهذه الأحكام مستندة في تحديدها وإطلاقها لما تحدثه هذه الحروف من فروق لغوية ونحوية ودلالية في الآيات الكريمة وكثر الاختلاف فيها بين الفقهاء.

وقـد كان تحديدي لهذه الحروف بعد الاطلاع على مجموعة من الكتب التي تناولت هذه الحروف من هذا الجانب.

نحـو كتاب "الجامع الكبير" باب "الإيمان" للإمام الشيباني حيث أشار إلى ما ذكره معظم المفسرين في هذا الخصوص.

---

[1] الآيـات البينات، للإمام أحمد بن قاسم العبادي الشافعي (ت ٩٩٤)، على شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين المحلى [ت ٨٨١هـ]، ص ٢٢١.

[2] مقدمة كتاب "دراسات لأسلوب القرآن الكريم"، عبد الخالق عضيمة، القسم الأول، ص ٢.

وكتاب "كشف الأسرار" للبزدوي، حيث خصص باباً لهذه الحروف سمّاه "حروف المعاني" وهـناك كتاب "الكوكب الدرّي" للأسنوي. حيث يُعتبر أول كتاب مستقل في معالجة قضايا لغوية ونحـوية اسـتند عليها الفقهاء في تحديد الحكم الشرعي، وقد تناول مبحث حروف المعاني في مسائل متعددة من كتابه.

وتناول هذه القضية كتاب "الآيات البينات" للإمام أحمد بن قاسم الشافعي –على شرح جمع الجوامع– للإمام جلال الدين المحلي في باب "الحروف".

كمـا أن هـذه المسـائل الفقهية المتعلقة بحروف المعاني منثورة في معظم كتب التفسير فتناولـتها فـي مواضعها بحسب الآيات القرآنية التي خضعت للدراسة، حيث قمت بجمع آراء المفسـرين فـيها عند الطبري في تفسيره "جامع البيان"، والقرطبي في تفسيره "الجامع لأحكام القـرآن" و "مفاتـيح الغـيب" للفخر الرازي وتفاسير آيات الأحكام كما هو عند "الجصاص" في تفسيره "آيات الأحكام" وابن عربي" في تفسيره أحكام القرآن.

وقـد تـناول هذه القضية مجموعة من الدارسين المحدثين فقد أشار إليها الدكتور محمود أحمد الصغير، حيث ذكرها في موضوع "صلة معاني الأدوات بالأحكام الفقهية".

وهـناك كـتاب "الدلالة النحوية واللغوية وأثرها في استنباط الأحكام" للدكتور عبد القادر السعدي حيث عقد فصلاً لهذا المبحث "دلالة حروف المعاني" إضافة إلى رسائل جامعية تحدثت فـي جانب من جوانبها عن هذا الموضوع كرسالة "أثر اللغة في اختلاف الفقهاء" إعداد عدنان سومي، ورسالة "المختلف فيه من الحروف" من إعداد خالدية الطاهات، ورسالة "قضايا حروف المعاني في شرح ابن يعيش"، إضافة إلى كتب متعددة تناولت مبحث الحروف والتي سيتم ذكرها في أثناء الدراسة.

هــذا وقــد كنت قرأت في أثناء رصدي للمراجع في هذه المسألة عن كتاب للدكتور "عبد الجواد عطا" "حروف المعاني وعلاقتها في الحكم الشرعي" ولكنني لم أعثر عليه في حدود بحثي عنه.

وأمّــا مــا يخــص سير هذه الدراسة، فكان أولاً تحديدي لهذه الحروف وقد وجدتها بعد الاطلاع عليها في المراجع المتعددة تقع في خمسة عشر حرفاً هي الأكثر وقوعاً في أدلة الفقهاء والأكثر اختلافاً في تحديد دلالتها. فكانت على الترتيب.

الباء، الفاء، اللام، الواو، أل، أو، في، مع، من، ما، إلى، ثم، ألاّ، حتّى، إنما، وهي جميعها تــدخل فــي مســائل شرعية عملية في آيات الغسل، والحرث، والطلاق، والزواج، والميراث، والصلاة،....

والذي سهل العمل في هذه الدراسة –كتاب الدكتور الفاضل "عبد الخالق عضيمة" دراسات لأســلوب القــرآن" الذي عمل فيه معجماً للأدوات في القرآن في قسمه الأول المكوّن من ثلاثة أجزاء حيث أعانني على رصد الحروف والآيات المتعلقة بالأحكام في كل حرف.

وقد قمت في دراستي لهذه الحروف بأن تتبعت أحكامها في ما استوفته كتب النحو وكتب حروف المعاني لبيان معانيها ودلالاتها.

وقد كان ترتيبها في الدراسة بحسب النظام البنائي لها هجائياً أي بحسب تركيبها الأحادي والثنائي والثلاثي فالرباعي.

ذكــرت الآيــات التي استندت في استنباط الحكم الشرعي منها على حكم نحوي في هذه الحروف أو معنى من معانيها.

رصدت الآراء المتنوعة للفقهاء والمفسرين في هذه الحروف في معرض تفسيرهم للآيات التشريعية.

اقتصرت الدراسة على آيات أحكام شرعية عملية ولم أتطرق لآيات الأحكام العقائدية في هذه الدراسة.

وقد جعلت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، وخاتمة.

التمهيد وقد تناولت فيه: حد الحرف، النحاة وحروف المعاني، خصائص حروف المعاني، العربية وعلم التفسير، بين النحو وأصول الفقه، حروف المعاني والتفسير.

الفصـــول الـــثلاثة: كانـــت دراســـة تطبيقية لهذه الحروف من حيث معانيها عند النحاة والمفســـرين وتعدد المعاني وأثرها في الاستدلال الفقهي في الآيات الكريمة فكان الفصل الأول وفـــيه معالجة للحروف الأحادية، والفصل الثاني يتناول الحروف الثنائية، والفصل الثالث وفيه الحروف الثلاثية والرباعية والخماسية.

وفي الخاتمة عرض لأهم نتائج هذه الدراسة.

التمهيد

حد الحرف

الحرف لغة: الحرف من كل شيء طرفه وجانبه هذا هو المعنى الذي اتفقت عليه معظم معجمات اللغة [1].

فحرفا الرأس شقاه- وحرف السفينة أو الجبل جانبهما، والحرف من الجبل: ما نبا في جنبه منه وحرف القلم رأسه، ويُقال للناقة حرف "وهو معنى يعود إلى الجاهلية" فقيل للناقة الضامرة "حرف" وقيل للناقة النجيبة "حرف" – شبهت الأولى بحرف السيف في مضائها ودقتها وشُبهت الثانية بحرف الجبل –إلي جانبه في شدته وصلابته ومن ذلك ما جاء في شعر ذو الرمّة (ت١١٧هـ):

جَمَاليَّةٌ حَرْفٍ سناد يَشُلُّهـا وَظِيفٌ أَزَجُ الخَطْوِ رَيَّان سَهُوقُ[2]

أما **الحرف في المعنى الاصطلاحي:** فقد عُرّف بحدود كثيرة يقول سيبويه (ت١٨٠هـ) "ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[3]. وقول بعضهم "الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها"[4].

وقال فيه ابن السراج (ت٣١٦هـ) "هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبراً"[5].

---

(1) اللسان، ج ٩، ص ٤٣-٤٤، المجمل ج ٢٢٦/١ ، والوسيط، ج١٦٧/١، وأنظر معجم حروف المعاني، محمد حسن الشريف، ص٧، في التمهيد.

(2) أنظر الديوان، ص٣٤٣، تحقيق زهير فتح الله، جمالية تشبه الجمل في خلقه وضخامته؛ حرف "أي مثل حرف الهلال" ضامرة مع صلابة؛ سناد: مشرفة؛ يشلُها: يسوقها ويطردها: الوظيف مقدم عظم الساق؛ أزج الخطو طويل الخطو؛ ريّان: فرس ريان الظهر: إذا سمن متناه؛ سهوق: طويل.

(3) الكتاب، سيبويه ج٢/١.

(4) الجنى الداني، المرادي، ص٢٠. .

(5) شرح المفصل، ج٢٢/١.

وقــد وجّه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) النقد إلى ما ذهب إليه ابن السراج، فقال "من قال انـــه لا يجوز أن يكون خبراً ولا مخبراً عنه فاسد، لان الأسماء المضمرة المجرورة، والأسماء المضمرة المنصوبة والمتصلة والمنفصلة- لا تكون أخباراً ولا مخبراً عنها وكذلك نحو "هو" لا يكون خبراً ولا مخبراً عنه"[١].

وخالف ابن النحاس ت(٣٠٦-٣٩٥هـــ) النحاة عندما ذهب إلى أن الحرف معناه في نفسه على خلاف النحاة الذين قالوا أن معناه في غيره"[٢].

وقــد رجّح ابن فارس (ت٣٩٥) تعريف سيبويه للحرف بقوله: "وقد أكثر أهل العربية في هــذا، وأقــرب ما فيه ما قاله سيبويه انه الذي يُفيد معنى ليس في اسم ولا فعل. نحو قولنا "زيد منطلق ثم نقول: هل زيد منطلق. فأفدنا بـــ"هل" ما لم يكن في "زيد" ولا "منطلق"[٣].

وقد خصّ ابن هشام (ت٧٦١هـــ) الكلمة في أنواع ثلاثة الاسم-والفعل-والحرف- يقول: "إن المعاني ثلاثة ذات، وحدث- ورابطة للحدث بالذات، فالذات الاسم والحدث الفعل- والرابطة الحرف"[٤].

وقــد خالــف "الأميــر" ابن هشام في حاشيته في ما ذهب إليه بقوله "ولا نسلم أن الحرف رابطــة بــين الحــدث والذات بل يكون رابطة بين ذاتين نحو -"زيد في الدار" وأما أنا فأقول: حــروف كثيــرة ليســت رابطة أصلاً مثل "قد" و"سوف" وهمزة الاستفهام- وحروف التوكيد- والنفي- والعرض-... وادعاء الرابطة فيهما تعسف"[٥].

---

[١] شرح المفصل، ج١، ص٣.

[٢] همع الهوامع، ج١، ص٦.

[٣] الصاحبي في فقه اللغة، ص٩٥.

[٤] شرح شذور الذهب ص١٣-١٤.

[٥] حاشية الأمير على الشذور ص٦.

نـــرى الخـــلاف بين النحاة لتحديد معنى الحرف وكيف تعددت الآراء، وقد عقد كثير من النحاة وعلماء اللغة في كتبهم أبواباً يتحدثون فيها عن خلافات النحاة في تحديد مفهوم الحرف.

فالزجاجـــي يعقـــد في كتابه الإيضاح باباً خاصاً يتحدث فيه عن خلافات النحاة في معنى الحرف[1].

وابن يعيش (ت٦٤٣هـــ) يورد خلافات كثيرة واعتراضات في طبيعة الحرف وحدوده"[2].

نلاحـــظ كـــيف أن تعريف حروف المعاني كان عبارة عن سلسلة من الآراء المختلفة بين الـــنحاة والمتناقضـــة أحياناً، ورأيت انه لكي يتجاوز الباحث هذه الخلافات التقليدية أن ننظر في رأي المحدثين "لحد الحرف".

يرى الباحثون المحدثون، أن المرجع الذي يحدد توصيف حروف المعاني هو الوظيفة. فإذا تـــم تحديد وظيفتها أمكن وضع تعريف دقيق لها. فيكون تعريف حروف المعاني: "كل حرف أو شبه حرف له وظيفة نحوية أو صرفية أو صوتية ذات دلالة"[3].

إن هذا التعريف يجعل الوظيفة وليس المعنى الحد الفاصل بين ما هو من حروف المعاني وما ليس منها وفي دلالة الحرف أيضاً هل هي في الحرف ذاته أم في غيره.

حـــيث نجد أن تقسيمات النحاة القدامى للكلمة "اسم- وفعل-و حرف" تقوم في حقيقة الأمر علـــى تقســـيمات معجمية أكثر منها وظيفية وذلك لان الأساس الذي تثبت عليه إنما مرده للكلمة المفردة قبل أن تنظم في جمل لتعطي مدلولها الوظيفي.

---

(1) انظر: الإيضاح في علل النحو، ص٥٥.

(2) انظر شرح المفصل، ج٨/٥٠٢.

(3) معجم أدوات القرآن: محمد حسن الشريف، التمهيد، ص" لـــ ".

ولعـــل هذا التوسع في المدلول –نحو المفاهيم الوظيفية للكلمة لتدل على معناها من خلال نظم الكلام نلحظ بداياته عند أبي علي الفارسي– والزجاجي

- فالفارسي/ قال في الاسم: "ما جاز الإخبار عنه".
- والزجاجـــي قال "ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً" حيث نظر نظرة تتجه إلى المدلول الوظيفي للكلمة"[1].

والمقصـــود **بالمعنى الوظيفي:** "المعنى النحوي الذي تفيده الأداة "الحرف" حينما تكون في تركيب لغوي معين وذلك بحسب ما تدل عليه القرائن في السياق[2].

وفي ذلك يقول احمد مختار عمر "معظم الوحدات الدلالية تقع مجاورة وحدات أخرى وان معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها"[3].

ويقول د. كمال بشر "الكلمة منعزلة ضرب من العبث فلا بد من سياق تبرز دلالتها، وهو مـــا اصـــطلحوا علـــى تسميته سياق الحال"[4]. والذي يؤيد هذه النظرة في تحديد معنى الحرف ومدلوله أن هذه الحروف تخضع لتقسيمات ضمن اختصاصات وأساليب لغوية متنوعة.

ففـــي أقسامها يقول المرادي: "وأما أقسام الحرف فثلاثة، مختص بالاسم، ومختص بالفعل، ومشترك بين الاسم والفعل"[5].

إن هذه التقسيمات قد أعطت لحروف المعاني خصائص تركيبية متعددة وسراً في معانيها.

---

(1) الأدوات النحوية وتعدد معانيها، الشاذلي، ص١٥.

(2) المصدر السابق، ص١٦.

(3) علم الدلالة، احمد مختار عمر، ص٦٨.

(4) دراسات في علم اللغة، د. كما بشر، القسم الثاني، ص١٥٣.

(5) الجنى الداني، المرادي، ص٢٥.

خصائص حروف المعاني[1]:

- **التعلـــيق**، أو الـــربط وهذا يشمل الحروف أو الأدوات جميعاً والربط على أربعة أوجه ربط اسم باسم وربط فعل باسم وربط فعل بفعل وربط جملة بجملة.

والـــربط بـــين اسمين أو فعلين يتمثل في حروف العطف والربط بين فعل واسم يتمثل في حـــروف الجـــر، والربط بين الجملتين يتمثل في حروف الشرط، وحين يكون الربط بين أجزاء الجملـــة كلها يكون معنى الحرف ما يسمونه الأسلوب، وذلك حين يتكلمون عن أسلوب النفي أو الشرط أو الاستفهام "فالربط هنا بما تحمله الأداة "الحرف" من وظيفة الأسلوب"[2].

- مجـــيء الحـــرف لمعنى في الاسم خاصة أو في الفعل خاصة فالأول نحو لام التعريف- وحرف الإضافة- والنداء. والثاني نحو- قد- السين- سوف- والنواصب والجوازم.
- ورود الحرف أحيانا لنقل الكلام من حالة إلى أخرى أو للتنبيه الأول في حروف النفي - والاستفهام والثاني كما في حروف النداء والاستفتاح - والردع والخطاب.
- كثـــرة استخدام الحروف لحاجة غيرها إليها. من الأسماء والأفعال والجمل -كما أنها "في افـــتقار إلـــى غيرها لبيان معناها"[3]. فهي في افتقار متأصل إلى الضمائم وافتقارها لهذه الضمائم مستفاد من تعريف بعض النحاة للحرف "هو ما يدل على معنى في غيره".
- من خصائص الحروف أنها تلتزم حالة واحدة من الضبط لا يحدث فيها تغيير إعرابي- كالذي يحدث في الأسماء والأفعال والصفات، حيث تعد من المبنيات.

---

[1] انظر في هذا الشأن، كتاب الأشباه والنظائر في اللغة، السيوطي ج٢، ص١٢ وانظر أيضاً: كتاب الأدوات النحوية، للشاذلي ص٣٩-٤٠.

[2] اللغة العربية، معناها ومبناها، تمام حسان، ص١٢٧.

[3] المخصص، ابن سيده، ج٤، سفر١٤، ص٤٥.

- لا تقبل الحروف علامات الاسم أو الفعل فهي لا تقبل الجر والتنوين- والنداء- وأل- كما لا تقع مسنداً إليه وهي خصائص الأسماء- ولا تقبل تاء الفاعل- والتاء المفتوحة وياء المخاطبة- ونون التوكيد وهي خصائص الأفعال.
- ومتى لم يحسن في الكلمة شيء من العلامات السابقة المذكورة للأسماء والأفعال علم أنها حرف ما لم يدل على نفي الحرفية دليل.
- من أهم خصائص الحروف: الرتبة وأثرها في التركيب فكل حرف أو أداة تحتفظ برتبة خاصة وتعد قرينة لفظية تعين على تحديد المعنى المقصود بالحرف، فنلاحظ مثلاً أن رتبة التقديم أساسية في أدوات العطف إذ لا بد من تقديمها على المعطوف- ورتبة حرف الجر. التقديم على المجرور... وهكذا.
- كما أن أبرز خصيصة لحروف المعاني ما يتصل بالناحية الوظيفية وهو (التعليق) حيث الملاحظ أن هذه الحروف لا تؤدي معنى معجمياً منفرداً "وإنما تؤدي المعاني الوظيفية في السياق والتركيب لذلك كان التعليق بواسطة الحروف اشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى.

فإذا ما استثنينا جملتي الإثبات والأمر بالصيغة "قام زيد- وزيد قام- وقم". كذلك بعض جمل الإفصاح فإننا سنجد كل جملة في اللغة العربية على الإطلاق تتكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الحرف"[1].

---

[1] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص١٢٣.

العربية وعلم التفسير:

لقد كرم الله العربية بأن جعلها لغة كتابه العزيز بواسطته تم حفظ اللغة وبآياته تشكل الأساس الذي من خلاله وضعت قواعد هذه اللغة، فكان الاستشهاد بالقرآن والقياس عليه، واستنبط منه علماء النحو أصولهم وقواعدهم النحوية، فكانت تُبنى على أسس متينة قوية كيف لا والقرآن هو الضمان الإلهي للحفاظ على هذه اللغة، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر، ٩].

ولكن بعد أن جرت سنن الطبيعة واختلط أهل العربية بالأعاجم إثر الفتوح وسكنوا بلادهم وعايشوهم نشأ عن ذلك أخذ وعطاء في اللغة والأفكار والأخلاق والأعراف فتنبّه أولو البصر إلى أن الأمر آيل إلى إفساد اللغة وضياع العصبة من جهة وإلى التفريط في صيانة الدين من جهة ثانية، إذ كانت سلامة أحكامه موقوفة على حسن فهم المستنبط لنصوص القرآن الكريم والحديث الشريف وكان في ضعف اللغة العربية تضييع لهذا الفهم[1].

فكان اللحن الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها واستنباط قواعدها وتصنيفها.

لقد حمل الرسول ﷺ على عاتقه مهمة تفسير القرآن الكريم إلى جانب تعليمه وبيان أحكامه، فكان يفسر لصحابته عليه السلام معاني الآيات ويبين لهم أسباب النزول ويفسر لهم معاني ما استغلق من ألفاظ آياته، ثم حمل لواء التفسير بعد رسول الله الصحابة رضوان الله عليهم، ومن بعدهم التابعون.

---

[1] في أصول النحو، سعيد أفغاني، ص ٦.

وكـــان يغلب على هذه التفاسير الطابع اللغوي، فالرسول عليه السلام يُبين معاني بعض الألفاظ الغريبة، إلى جانب شرح المعنى العام وبيان المناسبة، رُوي[1] أن أعرابياً سأله عن معنى "الظلـــم" فـــي قـــوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [سورة الأنعام، آية٨٢]، ففسره له بالشرك، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة لقمان، آية ١٣].

ففعل معظم الصحابة مثل ما فعل رسولهم الكريم في تفسير القرآن والتزموا أقواله، وقد روت الأخـــبار أن أبـــا بكر (ت ١١هـــ) وعمر بن الخطاب (ت ٢٣هـــ) -رضي الله عنهما- تحـــرجا من التفسير ورفضا الخوض فيه، فيما كان عبد الله بن عباس (ت ٦٨هـــ) -رضي الله عنه- جريئاً في ذلك، لما يتمتع به من موهبة لغوية متقدمة شهد له فيها معظم الصحابة، إذ كان يفســـر كثيـــراً مـــن غريب القرآن ويشرح معانيه ويقرنه بالشعر الجاهلي، حتى عدّه كثير من الدارســـين[2] رائـــد المدرسة اللغوية في التفسير ومن أقواله: "إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمســـوه فـــي الشعر، فإن الشعر ديوان العرب"[3]. وقد كان الصحابة يرجعون في فهم معاني القـــرآن وغريبه إلى الشعر الجاهلي، فقد روي أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أنه سأل أصحابه عن معنى "تخَوف" في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٧]، فقام له شيخ مـــن هُذيل وقال له: هذه لغتنا -التخَوف- التنقيص- قال له عمر: وهل تعرف العرب ذلك في أشعارها فقال الشيخ نعم، قال الشاعر:

---

[1] الأدوات النحوية في كتب التفسير، الصغير، ص ٢٣.

[2] انظر: المصدر السابق، ص ٢٤.

[3] انظر: التفسير والمفسرون، ١/٧٥.

تَخَــوَّفَ الســيْرُ منها تامِكاً قَرِدَاً كَمــا تَخَــوَّفَ عــود النَّبْعَةِ السَّفَنَ[1]

والمتتــبع لــتاريخ اللحن يجد أنه بدا قليلاً خفيفاً منذ أيام الرسول ﷺ فقد لحن رجل في حضرته فقال عليه السلام: "**ارشدوا أخاكم فإنه قد ضل**"[2].

نــرى كــيف أن الرسول ﷺ قد وصف من لحن في اللغة أنه ضال وذلك لأن من أراد اســتنباط الحكم من النص ولم يكن عالماً بالعربية، فإنه يضل الطريق في حكمه يقول ابن جني: "أكثــر من ضلّ من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المُثلى إليها، فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفه في اللغة الكريمة الشريفة"[3].

كمــا نجد الخلفاء الراشدين بعد الرسول ﷺ أكدوا محاربتهم اللحن بالعربية، وعن وقوع اللحن في عهد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: "أنه مرّ على قوم يسيئون الرمي فقرّعهم- فقالوا: إنا قوم متعلمين"، فأعرض فغضبوا، وقال: والله لخطؤكم في لسانكم أشدُّ علي من خطئكم في رميكم سمعت رسول الله ﷺ يقول: **رحم الله إمرءاً أصلح من لسانه**"[4].

وقد روى ابن تيميّة (ت ٧٢٨هـ) أن ابن عباس قال: "والتفسير على أربعة أوجه، وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحدُ بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره"[5].

---

[1] لــم يعــرف قائله، والبيت موجود في أمالي القالي، ١١٢/٢: قال أبو علي: التامك: المرتفع السنام، والقرد: المتلبد بعضه على بعض، والسفن: المبرد.

[2] الخصائص لابن جني، ٨/٢، وانظر في أصول النحو، الأفغاني، ص ٧، والمزهر ج٢ ص٣٩٧.

[3] المصدر نفسه، ٢٤٥/٣.

[4] الإيضــاح فــي علــل النحو للزجاجي، ص ٩٦، وانظر في أصول النحو الأفغاني، ص ٧، وانظر الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للسيوطي ج٢ ص١١.

[5] مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص ١١٥.

وقــوله وجــه تعــرفه العــرب، هــو مــا يرجع إلى لسانهم وذلك هو التفسير اللغوي والنحوي[1].

وفي دعوة ابن عباس إلى الرجوع إلى الشعر الجاهلي بوصفه ديوان العرب -ليس لأن الشــعر الجاهلــي مصدر للقرآن الكريم بل هو كما فسره ابن عباس بيانٌ لما يخفى من أحرف القرآن بالشعر لأن القرآن عربي والشعر ديوان العرب.

وقد ورد عن ابن عباس استشهاده بالشعر الجاهلي في تفسيره للقرآن الكريم، فقد سئل[2] عن قوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة، ٣٥]، قال: الوسيلة-الحاجة.

واستشهد ببيت شعر لعنترة العبسي:

إنَّ الــرِّجَالَ لَهُــمْ إِلَــيْكَ وَسِــيْلَةٌ إِنْ يَأْخُــذُوكَ تَكَحَّلِــي وتَخَضَّــبِي[3]

من هنا نستطيع القول إن تفسير القرآن قد بدأت جذوره منذ عهد النبوة وقد رافق التنزيل مــرحلة مــرحلة، إذْ كان ذلك التفسير مرتبطاً بحفظ الصحابة للقرآن وتبليغهم إياه عن النبي ﷺ فكــان أحدهم لا يحفظ آية منه إلا ويحفظ معناها وتفسيرها والعمل بها، ولم يكن التفسير آنذاك منحصراً في اتجاه معين، بل كان هناك التفسير الفقهي، والتفسير التاريخي، والتفسير اللغوي[4].

وقــد حمل لواء التفسير اللغوي بعد ذلك جلّة من علماء العربية والتفسير، إذْ بدأ النسج الأول لبناء تفسير لغوي للقرآن الكريم، قام به مجموعة من التابعين والعلماء.

---

[1] مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص ١١٤.

[2] الإتقان، ١/١٢١.

[3] ديوان عنترة، ص ٢٧٣.

[4] انظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية، السعدي، ص ٨٤.

وأبــرز تلك المحاولات "مجاز القرآن" لأبي عبيدة (ت ٢١٠هـ) كتاب في التفسير يقوم علــى المعــرفة اللغــوية أولاً وعلى دلالات الألفاظ القرآنية ومعاني الأشعار المشابهة لأسلوب القرآن وألفاظه.

وجاء بعده كتاب "معاني القرآن" لأبي الحسن الأخفش (ت ٢١١هـ) وهو محاولة أكثر تطــوراً وعمقــاً من تجربة أبي عبيدة فقد أفاد من كتاب أبي عبيدة وطوره معتمداً ألفاظ العربية وأساليبها وأشعارها.

وهــناك محاولة الفراء (ت ٢٠٧هـ) في كتابه "معاني القرآن" وهي أوضح المحاولات وأنضجها لأنه استمد عناصرها من القرآن والحديث النبوي والروايات إضافة إلى الثروة اللغوية من أفياء العربية.

فعلــى أكــتاف هــؤلاء العلمــاء تبلور التفسير اللغوي للنص العزيز وأنضجت معالمه وتقســيماته وقد تبعهم بعد ذلك معظم المفسرين ونقلوا آراءهم اللغوية في تفاسيرهم مثل الطبري (ت ٣١٠هـ) وكــذا فعل الزجاج (ت ٣١١هـ) في كتابه "معاني القرآن وإعرابه" إذْ أفاد من جهــود هؤلاء العلماء في تطوير هذا العلم "التفسير اللغوي للقرآن" بعدها غدا التفسير في جميع مجالاتــه علمــاً له أصوله وأدواته ورجاله بعد أن كان حديثاً وروايةً فبرز العلماء والمفسرون الذين ساروا في الاتجاه اللغوي للتفسير منها ما يغص بأفانين البلاغة من معان وبيان -كالكشاف للزمخشــري [ت ٥٣٨هـ]، يقــول: "إن أملأ العلوم بما يغمر القرائح ... وأنهضها بما يبهر الألباب ... علم التفسير، لذا لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذي عالم ... إلا رجل برع في علمين مختصين بالقرآن -وهما- علم المعاني وعلم البيان، وتمهل في ارتيادهما آونه، وتعب في التنقير عنهما أزمنة"[1].

---

[1] الكشاف، الزمخشري، ج١/ ص ن.

ومنها – كتب التفسير – ما يغص بالجوانب النحوية واللغوية والصرفية "كالبحر المحيط"، لأبـــي حيان (ت ٧٤٥هـــ) يقول: فلنذكر ما يحتاج إليه علم التفسير من العلوم ... فنقول: النظر فـــي تفســـير كـــتاب الله تعالى يكون من وجوه: الوجه الأول: علم اللغة –اسماً وفعلاً وحرفاً... والـــوجه الثاني: معرفة الأحكام التي للكلم العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها، ويؤخذ ذلك من علم النحو"[1].

نلاحظ كيف غدت علوم العربية ركناً من أركان التفسير بل ركنا جوهرياً لا يقل أهمية عن شرط موافقة القراءة القرآنية لوجه من وجوه العربية، فقد أصبح علم العربية عنصراً ضابطاً يسهم في جلاء معالم القرآن اللغوية والأسلوبية والشرعية والمذهبية.

فقـــد كبـــرت أهمـــية علوم العربية لدى كثير من المفسرين وأمست شغلهم الشاغل في التفســـير فأطلقوا في تفاسيرهم معظم معارفهم النحوية واللغوية والبلاغية، وأخضعوا نصوص القرآن الكريم وقراءاته لمصطلحاتهم وجعلوها مجالاً رحباً للتطبيق حتى أن كثيراً منهم من منح الجانـــب النحوي أهمية خاصة وجعل يعرب القرآن الكريم سورة سورة، وآية آية. مدفوعاً إلى ذلك بغاية التفسير خدمة لكتاب الله عز وجل.

---

[1] البحر المحيط، أبو حيان، ١/٥-٦.

بين النحو وأصول الفقه:

مـــرّ بنا سابقاً أهمية علم العربية بالنسبة للمفسر والعلوم الإسلامية المختلفة، وكيف أنه انبـــثقت عـــن القرآن الكريم مجالات علمية متعددة من تفسير وبلاغة ونحو حتى أصبحت علماً مستقلاً في مصنفات متشعبة متسعة. ولكنّ جميعها لا يخرج عن دائرة النص العزيز.

ويعد علم النحو من أكثر علوم العربية ارتباطاً بالشريعة الإسلامية، وأشدها تداخلاً "فهو شرط في رتبة الاجتهاد ومعرفته فرض كفاية"[1].

يقول الرازي (ت ٦٠٦هـــ): "اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية، لأن لأدلـــة معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع ومعرفة الأحكام دون معرفة أدلتها مستحيل، فلا بـــد مـــن معـــرفة أدلتها، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذا توقف العلم بالأحكام على الأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللّغة والنحو والتصـــريف –ومـــا يتوقف على الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف –فهو واجب فإذن معرفة اللّغة والنحو والتصريف واجبة"[2].

نلحظ من النص السابق أن الفقيه يجب أن يكون عالماً باللغة وأحوالها، محيطاً بأسرارها وقوانينها وإن لم يكن كذلك تعذر عليه النظر السليم في تفسيره لآيات الأحكام ومن ثم تعذر عليه استنباط الأحكام الشرعية لذلك كان النحو شرطاً في رتبة الاجتهاد، كما نص عليه كلام العلماء.

لقد حظي كل من علم اللغة والنحو مكانه هامة عند معظم علماء الفقه والأصول إذْ عدّوا هذه العلوم، أحد ثلاثة مصادر منها استمداد أصول الفقه.

---

[1] التمهيد في تخريج الأحكام الفروع على الأصول، الأسنوي، ص ٧.

[2] انظر: الكوكب الدري، الاسنوي، ص ٤٢.

يقــول الآمــدي: "وأما ما فيه استمداده "علم أصول الفقه" فعلم الكلام والعربية والأحكام الشرعية ... وأما علم العربية فلتوقف معرفة دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة"[1].

كما جعل علماء أصول الفقه اللغة العربية من المواد التي يُبنى عليها علم الأصول. يقول الغزالي: "وأما الأصول فمادته –الكلام والفقه واللغة"[2].

مــن خلال النصوص السابقة نلحظ الأثر الكبير للنحو في الفقه لأنه يكشف عن الفروق بين المعاني من خلال الألفاظ ذلك لأن اللغة العربية هي الأداة الموصولة إلى فهم أحكام القرآن ومعــرفة بــيانه كما اشترط في المجتهد في الأحكام الشرعية التعمق في علم النحو "لأنه يمنحه ملكــة قــوية في اجتهاده ويفتح له آفاقاً واسعة في استنباط الفروع من أصولها فهو علم مرتبط بتوجيه التركيب اللفظي وبيان دلالته التي تختلف من تركيب إلى آخر، وكم من المسائل الشرعية يختلف الحكم فيها تبعاً لاختلاف التركيب ومدلوله"[3].

بســبب هذه الأهمية لعلم النحو وأثره في علم الفقه، نجد مجموعة من المصنفات تناولت مســال شرعية قائمة على الأصول النحوية، نجد هذا الجانب في كتب الفروع الفقهية، كالوجيز للغزالــي[4] الذي شرحه الرافعي[5] "فتح العزيز في شرح الوجيز"، وفي كتاب "روضة الطالبين وعمدة المفتين" للنووي[6].

---

[1] الإحكــام فــي أصــول الأحكــام، لأبي الحسن علي بن محمد الآمدي، ج١/ص٩، وانظر: الكوكب الدري، الإسنوي، ص ٤٣.

[2] المنخول في تعليقات الأصول، الغزالي، ص ٤.

[3] أثر الدلالة، السعدى، ص ٣٩.

[4] أبو حامد بن محمد بن أحمد الغزالي، حجة الإسلام، ت ٥٠٥هـ، وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج٤/ ٢١٦.

[5] الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني، إماماً كبيراً في علوم الشريعة تفسيراً وأصولاً وحديثاً، ت سنة ٦٢٣هـ، الطبقات الكبرى، ج٨/ ٢٨١، وانظر: الكوكب الدري، الأسنوي ص١٩٠.

[6] أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي ولد سنة ٦٣١هـ توفي سنة ٦٧٦هـ، البداية والنهاية،ج٣/٢٧٨.

جمـــيعها تناولت مسائل فقهية متعلقة في نتائجها بالقواعد النحوية ودور هذه القواعد في الكشف عن الفروق بين المعاني من جهة الألفاظ.

وقد ظلت هذه المسائل الشرعية القائمة على الأصول النحوية متفرقة في ثنايا الكتب ولم يكـــتب فيها بشكل مستقل، حتى كانت أول محاولة لجمع هذه المسائل في باب الإيمان من كتاب "الجامع الكبير" للإمام محمد بن الحسين الشيباني[1] فقد تناول هذا الإمام الكبير مسائل الفقه على مســـائل الـــنحو ولكنه لم يكن كتاباً مستقلاً في هذا الموضوع حتى جاء جمال الدين عبد الرحيم الأســـنوي"[2]، فألـــف كتاباً مستقلاً سمّاه "الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية"[3].

يقول الأسنوي: "ثم بعد ذلك استخرت الله تعالى في تأليف كتابين[4] ممتزجين من الفنين المذكورين "يعني بهما علم العربية وعلم أصول الفقه" لم يتقدمني إليهما أحد من أصحابنا"[5].

إن الناظـــر فـــي كتب أصول الفقه وكتب أصول النحو في مراحل متأخرة ليدهش من التشـــابه الشديد في مصطلحات هذين العلمين فإذا كان علم أصول الفقه هو "علم أدلة الفقه" وإذا كـــان الفقهـــاء قد ذهبوا في تقسيم الحكم الشرعي إلى واجب ومحظور ومندوب ومكروه ومباح ووضـــعي. فكذلك ذهب النحويون في تقسيم الحكم النحوي إلى واجب وممنوع، وحسن، وقبيح، وخـــلاف الأولى وجائز على السواء وإذا كانت أدلة الفقه الرئيسية هي النقل والإجماع والقياس

---

[1] الشـــيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، صاحب أبو حنيفة، وهو ابن خالة الفراء النحوي، مات بالري سنة ١٩٨هـــ، انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج١٨٤/٤، والاقتراح، ص ٥.

[2] جمـــال الـــدين أبـــي محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، ولد سنة ٧٠٤هـــ، في إسنا بالكسر وهي مدينة بأقصـــى الصـــعيد بمصر وتوفي سنة ٧٧٢هـــ. بغية الوعاة، للسيوطي ج٩٢/٢. وفي الترجمة من كتاب " الكوكب الدري" تحقيق محمد حسن هيتو. في المقدمة ص٩.

[3] حققه الدكتور محمد حسن عواد"الكوكب الدري".

[4] الكتاب الثاني " التمهيد في تخريج الفروع على الأصول" حققه الدكتور محمد حسن هيتو.

[5] الكوكب الدري، ص٧٠.

فكـذلك أدلـة النحو الرئيسية فإنها النقل والإجماع والقياس. ونظرة في كتاب الأحكام للآمدي[1] وهو في أصول الفقه وفي الاقتراح للسيوطي[2] ولمع الأدلة للأنباري[3] ت (٥٧٧هـ) وهما في أصول النحو ترى التشابه في الأسس المعتمدة بين العلمين والتخريج العقلي المنظم لكل منهما.

ويقـول فـي ذلك ابن جني (ت ٣٩٢هـ) "إن علماء اللغة يستمدون من كتب الشريعة قواعدهم واحتذوا حذوهم"[4].

وابـن الأنـباري يرى "أن أصول النحو هي التي تفرعت منها فروعه وفصوله كما أن أصـول الفقه هي أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم علـى الحجـة"[5]. فـابن الأنباري يُبين أن أصول النحو مشابهة أصول الفقه وموضوعه على غرارها وأن هناك ارتباطاً قوياً بين المادتين.

ولـم يقتصـر الربط بين علم النحو والعلوم الفقهية عند الفقهاء بل تجاوزها إلى علماء الـنحو فقـد أخذ النحاة يهتمون في المسائل الفقهية من خلال النحو "يقال أن الفراء النحوي كان عـند محمد بن الحسن الشيباني وتذاكرا في الفقه والنحو ففضل الفراء النحو على الفقه، وفضل محمـد بـن الحسن الفقه على النحو، قال الفراء:- قلّ رجل أنعم النظر في العربية وأراد علماً غيره، إلا سهل عليه، فقال محمد بن الحسن: يا أبا زكريا، قد أنعمت النظر في العربية، وأسألك مـن باب في الفقه، فقال: هات على بركة الله تعالى. فقال له: ما تقول في رجل صلى فسها في صلاته، وسجد سجدتي السهو فسها؟ ففكر الفراء ساعة ثم قال: لا شيء عليه. فقال له محمد: لم؟

---

[1] انظر: الأحكام للآمدي، ١٣٧/١.

[2] انظر: الاقتراح، السيوطي، ١٠-١١.

[3] لمع الأدلة، ابن الأنباري ص ٨٠.

[4] الخصائص، ١٦٣/١.

[5] الاقتراح، ٦.

قال: لأن التصغير عندنا ليس له تصغير، وإنما سجدة السهو تمام الصلاة وليس للتمام تمام، فقال محمد بن الحسن: ما ظننت أن آدمياً يلدُ مثلك"[1].

فهذه إشارة إلى ما بين الفقه والنحو من اتصال وترابط وأخذ وعطاء.

وهـذا الجرمي (ت ٢٢٥هـ) يقول: "أنا مذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سـيبويه" ... وذلك أن الجرمي كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقّه في الحديث، إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش"[2].

وفـي القرن الرابع الهجري نجد فقيهاً شافعياً هو ابن الحداد المصري، كانت له ليلة في كـل جمعة يتكلم فيها عنده في مسائل الفقه على طريق النحو، وكان أبو جعفر النحاس النحوي المصري المشهور (٣٣٨هـ) لا يدع حضور هذا المجلس"[3].

نـرى مما سبق دور علم اللغة في العلوم الدينية والفقهية خاصة وما وصل إليه التفاعل بين علوم الشريعة والنحو، وكيف خدمت العربية الفقه بعد أن استفادت من أصوله وطرقه، فهذا المطـرزي (ت ٦١٠هـ) يصنع معجمه في لغة الفقه خاصة والفيومي (ت ٧٧٠هـ) "صاحب المصـباح المنيـر" ألفـه فـي غـريب "الشـرح الكبير للرافعي" في فقه الشافعية، والرازي (ت ٧٦٠هـ) اختار من الصحاح ما يخدم به ألفاظ القرآن والحديث والفقه فألف كتابه المشهور "مخـتار الصـحاح". ذلـك كلـه يؤكد على ذلك الارتباط العميق بين علم النحو والعلوم الدينية والفقهية.

---

[1] الكوكب الدري، الاسنوي، ص ٤٦، وانظر في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص ١٠٥.

[2] انظر: طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص ٧٧.

[3] إنباه الرواة، ١٠٢/١، وانظر في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص ١٠٥.

حروف المعاني والتفسير:

لقــد ارتبطت أهمية حروف المعاني في اللغة العربية بفهم القرآن الكريم ونصوصه، بل قــد نضج علمها ومعانيها في أكناف المفسرين حيث راحوا ينتبعون معانيها المختلفة، ودلالاتها الجمالية في شروحهم وتفسيرهم لمعاني الآيات الكريمة. وقد شكلت هذه الحروف جانباً هاماً عند المفســرين بوصــفها عنصراً مهماً في تحديد اتجاهات الآية وسبيلاً لبيان الأحكام، غير أن هذه الــوقفات عــند حروف المعاني عند المفسرين لم تكن دراسة نحوية لذاتها، بل جاءت في سياق تفسيرهم العام لآيات النص العزيز جنب الأخبار، وأسباب النزول وآيات الأحكام فكانت معالجة الحــروف تــدخل فــي تحليلاتهم وعباراتهم غايتها بيان معاني الآيات الدقيقة، وبيان أسرارها وظلالها الجمالية.

فــوجدوا فــيها طريقاً للشرح والاستدلال والحجاج وشعروا بأهميتها وأفادوا منها فقهاء وأصوليين:

يقــول عــبد العزيز البخاري في كتابه "كشف الأسرار"[1] هذا باب دقيق المسلك لطيف المأخــذ كثير الفوائد جم المحاسن، جمع فيه الشيخ[2]. رحمه الله بين لطائف النحو ودقائق الفقه، واســتودع فــيه غــرائب المعاني وبدائع المباني فأصغ لما يتلى عليك من بيان لطائف حقائقه، واستمع لما يلقى إليك من كشف غوامض دقائقه.

تســتزد تبصــراً في درك أسرار مستودعاته وتستفد به تبحراً في الوقوف على عجائب مستبدعاته".

---

[1] كشف الأسرار، البزدوي، تأليف الإمام عبد العزيز بن احمد البخاري، (ت. ٧٣هــ)، ج٢، ص ١٦٠.

[2] يقصد به- فجر الإسلام البزدوي، شيخ الحنفية، أبو الحسن علي بن محمد، (٤٠٠-٤٨٢هــ).

أخـذ الـنحاة هذه المعاني للحروف من خلال جهود المفسرين في الوقت الذي بدأت فيه علـوم العـربية والـنحو النضج فطوروا هذا الجانب بما حباهم الله من ملكة التحليل والمعالجة اللغـوية والدلالية، فكان الفراء والأخفش، وأبو عبيدة وما بذلوه من جهد في توضيح أبعاد هذه الحـروف سـبيلاً لكل من ألف بعدهم في معاني القرآن وتفسيره وإعرابه وفي القضايا النحوية واللغوية في القرآن.

فـي هذه المرحلة لا نستطيع الفصل بين النحو والتفسير لأن كثيراً من المفسرين كانوا نحاة ومن النحاة من كان مفسراً كالزجاجي (ت ٣١١هـ) في تفسيره "معاني القرآن وإعرابه".

حتـى أدرك بعد ذلك فريق آخر من العلماء أهمية الحروف وضرورتها، فصنفوا الكتب الخاصة بهذا العلم، فوضع الزجاج (ت ٣٣٧هـ) كتاب "اللامات" – والفارسي (ت ٣٧٧هـ) – كـتاب "الحـروف" والرماني (ت ٣٨٤) كتاب "منازل الحروف" والهروي (ت ٤١٥هـ) كتاب "الأزهـية فـي علم الحروف" والمالقي (ت ٧٠٢هـ) وكتاب "رصف المعاني في شرح حروف المعانـي" والمـرادي (ت ٧٤٩هـ) "الجنـي الدانـي في حروف المعاني" وابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) كتاب معاني الأدوات والحروف" وابن هشام (ت ٧٦١هـ)، كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب".

ثم عاد المفسرون المتأخرون لهذه الكتب وأفادوا منها ووقفوا على ما استجد من مباحثها وعـدّوها مـن الوسـائل التوضـيحية الهامـة فـي التفسـير: يقـول السـيوطي (ت ٩١١هـ) "في معرفة الأدوات التي يحتاج إليها المفسر "أعلم أن معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها"[1].

---

[1] معجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن، السيوطي، ص ١٥.

إن لمعانـــي الحـــروف صلة عميقة بعلم التفسير وقد تجلت هذه الصلة بالقيمة التعبيرية والتركيبية للحرف لما لها من خصوصية بين سائر الأساليب من ربط ووصل "ومن قدرة تكيفية فيما تحمله من دلالات يعد في الواقع مظهراً من مظاهر الاقتصاد اللغوي"[1].

ويتجلى اهتمام المفسرين بالحروف ومعانيها في تتبعهم الحثيث للمعنى الأساسي في كل حرف ضمن الوجه النحوي الواحد، وجعل سائر المعاني فروعاً عليه. فهم يثبتون أن لكل حرف معنـــى خاصاً وضع له أصلاً واستخدم فيه باقي المعاني متفرعة عنه تقاربه أو تبتعد عنه ولكل منها خصوصيته ومدلولة.

لقـــد اتفـــق المفســـرون في تحديد المعاني الأصيلة لأغلب الحروف ولكنهم اختلفوا في بعضها وذكروا في ذلك أقوالاً متفاوتة.

والـــذي ينظر في تفسير الطبري (٢٢٤-٣١٠هـــ) "جامع البيان" يجد عرضه لخلافات النحاة، يفسرها ويذكر رأيه، ويرجح أحد الفريقين على الآخر. ففي قوله تعالى: " **وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ ... إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**". (البقرة، ٢٣).

يقول: "وفي إجماع جميع قراء الإسلام على كسر الألف من "إن" دليل واضح على خطأ من تأول "إن" بمعنى إذ في هذا الموضع"[2].

وقد ذكر الطبري خلافات كثيرة للمفسرين السابقين في معاني الحروف وتأول النصوص وبـــيّن حجـــة كـــل فـــريق وأدلته. ومن ذلك خلافه في وجه "الباء" قوله تعالى: "**بِأَيِيكُمُ الْمَفْتُونُ**" (القلـــم، ٦). بعـــض المفسرين جعلها بمعنى "في" وآخرون جعلها زائدة على معنى "أيكم أولى

---

[1] الأدوات النحوية في كتب التفسير، الصغير، ص ٧٢٠.

[2] جامع البيان، الطبري، ج١، ص ٢٢٠.

بالشـيطان". ثـم اخـتار "الطبري" الوجه الأول على أن يكون المفتون بمعنى الفتون، رافضاً الزيادة[1].

وقـد سـار الـزجاج أيضاً في أكثر توضيحاته لمعاني الحروف على مخالفته عدداً من المفسرين والنحاة كما في قوله تعالى: "وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ"(الأنعام، ١٠٩).

يقـول: "زعـم سيبويه عن الخليل "إن" معناها "لعلها" كقولهم: "أيت السوق إنك تشتري شيئاً، أي لعلك، وقد قال بعضهم أنها "إن" التي على أصل الباب، وجعل "لا" لغواً.. والقول الأول أقوى وأجود في العربية.. والذي ذكر أن "لا" لغواً، غالط"[2].

كمـا إن للزمخشري وقفات عند الحروف ومعانيها وعملها في الآيات الكريمة من ذلك قوله في "ال" في قوله تعالى: "وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ" (مريم، ٣٣).

"وقيل ادخل لام التعريف لتعرفة بالذكر قبله، والمعنى ذلك السلام الموجه على يحيى في المواطن الثلاثة موجه إليّ.. والصحيح أن يكون هذا التعريف تعريضاً باللعنة على متهمي مريم عليها السلام، وأعدائها من اليهود، وتحقيقه أن اللام للجنس فإذا قال: وجنس السلام على خاصة فقد عرض بأن هذه عليكم[3].

ونجـد الـرازي قد ذكر في تفسيره الكبير، الكثير من المسائل المتعلقة بأحكام الحروف ومعانيها وناقش النحاة والفقهاء فكانت له مناقشات وردود مطولة حول الحروف، يقول في معنى الباء: "البصريون يسمونه باء الإلصاق، والكوفيون يسمونه باء الآلة، ويسميه قوم باء التضمين، واعلم أن حاصل الكلام أن هذه الباء متعلقة بفعل لا محالة، والفائدة فيه أنه لا يمكن إلصاق ذلك

---

[1] الأدوات النحوية في كتب التفسير، ص٧٦٩.

[2] معاني القرآن، وإعرابه، الزجاج، ج٢/٣٣٠.

[3] الكشاف، الزمخشري، ج٣، ص ١٦.

الفعل بنفسه إلا بواسطة الشيء الذي دخل عليه هذا الباء، فهو باء الإلصاق، لكونه سبباً للإلصاق وباء الآلة لكونه داخلاً على الشيء الذي هو آلة"[1].

ويأتـــي أبو حيان في بحره ليذكر في معرض تناوله للحروف جميع ما ناقشه المفسرون والـــنحاة قـــبله على اختلاف مذاهبهم بصريين وكوفيين، فكان يذكر الآراء باختصار، يقول في "لولا الشرطية" يجيء بعدها اسم مرفوع بها عند الفراء. وبفعل محذوف عند الكسائي، وبالابتداء عند البصريين، والخبر محذوف عند الجمهور وعند بعضهم فيه تفصيل"[2].

وكان في بعض خلافات النحويين يذكر رأيه في المسألة إما موافقاً أو معارضاً للآراء، يقـــول في حديثه عن "إذا": إذا ظرف زمان ويغلب كونها شرطاً – ويقع للمفاجآت ظرف زمان وفاقاً للرياشي، لا ظرف مكان خلافاً للمبرد ولظاهر مذهب سيبويه ولا حرفاً خلافاً للكوفيين"[3].

لقـــد كـــان هـــدف المفســـرين بـــيان وشرح النص العزيز، فعرضوا لوجوه الحروف، والاحـــتمالات المـــتعددة لمعانـــيها وكانت خلافاتهم في التفسير في هذا الشأن صورة من صور الخلاف النحوي عند النحاة، ولا ننسى أن هذه الخلافات في تفسيرهم ما هي إلا خلافات تنوّع لا خلافـــات تضـــاد كلها تصب في خدمة القرآن والكشف عن ظلاله وبيانه وإعجازه اللغوي إلى جانب معانيه وجوانبه الأخرى.

---

[1] مفاتيح الغيب، التفسير الكبير، الرازي، ج١/٩٧.

[2] البحر، أبو حيان، ج١، ص ٢٤٠.

[3] السابق، ج١، ص ٦٠.

الفصل الأول

الحروف الأحادية:

الباء – الفاء – اللام – الواو

حـرف البـاء

معانيه عند النحاة والمفسرين

حرف مختص بالاسم – ملازم لعمل الجر وهو ضربان زائد وغير زائد

– غير الزائد: ذكر النحويون له ثلاثة عشر معنى:

* الالصـــاق: وهـــو أصل معانيها كما قال بذلك سيبويه قال: "وباء الجر إنما للالزاق"[1]، ومعنـــى الإلصاق لا يفارقها وهو إلصاق حقيقي مثل "أمسكت الحبل بيدي" والإلصاق المجازي نحـــو "مررتُ بزيد" وفي قوله تعالى: "وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ" [المائدة: ٦] وفيها خلاف بين الفقهاء سأذكره في موضعه.

* التعدية وهذه الباء هي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به نحو قوله تعالى: "ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ" [البقرة: ١٧] ومثله صككت الحجر بالحجر لذلك عدّها بعض النحاة هي الداخلة على الفاعل فتصيّره مفعولاً ليشمل المتعدي واللازم.

وقد جعلها الفراء في قوله تعالى: "وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ" [البقرة: ٢٠]. تقوم مقام همزة التعدية أي بمعنى لو شاء الله لأذهب سمعهم[2].

* الاستعانة: وهي الداخلة على آلة الفعل نحو: كتبت بالقلم وضربتُ بالسيف[3].

ومنه في اشهر الوجهين "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" [سورة النمل: ٣٠].

---

(١) الكتاب، سيبويه، ج٢، ص٣٠٤.

(٢) معاني القرآن، الفراء، ج١/١٩.

(٣) الجنى الداني، المرادي، ص٣٨.

وقد خالف ابن مالك ت(٦٧٢هـ) النحاة في كتابه "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" في هذا المعنى حيث لم يذكر باء الاستعانة وأدرجها في باء السببية.

وقال "باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازاً نحو "فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ" [البقرة: ٢٢]. فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء لحسن ولكنه مجاز ... قال ومنه كتبتُ بالقلم وقطعتُ بالسكين، فإنه يقال كتبتُ بالقلم وقطعتُ بالسكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء بالاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى فإن استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة لا يجوز[١].

والأخفش والزجاج يقرون أن هذا المعنى لا يخرج عن الإلصاق وقد ذكر الزجاج نقلاً عن سيبويه بقولهم كتبتُ بالقلم أي أن الكتابة ملتصقة بالقلم"[٢].

التعليل: وهي الباء التي يصلح غالباً في موضعها اللاّم كما في قوله تعالى: "إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ" [البقرة: ٥٤]. أي لاتخاذكم.

ولم يذكر الأكثرون باء التعليل – استغناء بالباء السببية لأن التعليل والسبب عندهم واحد.

وقد جعلها الطبري بمعنى "من أجل" في قوله تعالى "ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا" [آل عمران: ٢٤] أي من أجل قولهم[٣].

---

(١) انظر الجنى الداني، ص٣٩.

(٢) معاني القرآن الزجاج، ج١/٣.

(٣) تفسير الطبري، ج٣/٢٢٩.

وقــد جعلها الفراء بمعنى اللام في قوله تعالى "مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ" [الدخان: ٣٩] "يريد: للحق] [١].

ورأى فيها الزمخشري معنى السبب في كل ما وقف عليه منها يقول في تفسير قوله تعالى: "وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ" [آل عمران: ٧٩] أي "بسبب كونكم عالمــين وبسبب كونكم دارسين للعلم، أوجب أن تكون الربانية التي هي قوة التمسك بطاعة الله مسببة عن العلم والدراسة"[٢].

وقــد حمل أبو حيان معنى الباء على السببية وبعضها على اللام وفسر السبب بمعنى من أجــل، كما في قوله تعالى "وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ" [البقرة: ٢٢٨] قال: "الباء للسبب أي: من أجل أنفسهن"[٣].

* معنــى المصــاحبة: ولها علامتان – أحدهما أن يحسن في موضعها "مع" والأخرى أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال: كقوله تعالى: "قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ" [النساء: ١٧٠] أي: مع الحق: أو محقاً. وقوله: "يَانُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ" [هود، ٤٨] أي مع سلام أو مسلماً عليك[٤].

وقــد فسر الرازي المصاحبة بمعنى الاقتران فقال في توجيه قوله تعالى "وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ" [ق/٣٩] "الباء للمصاحبة أي: مقترناً بحمد الله"[٥].

---

(١) معاني القرآن، الفراء، ج٣/٤٢.

(٢) الكشاف، ج١/٣٧٨ وج٢/٦٦.

(٣) البحر، ج٢/١٨٥.

(٤) الجنى الداني، ص٤٠، وانظر معجم الأدوات النحوية وإعرابها، السيوطي، ص٨٠.

(٥) تفسير الرازي ٢٨/١٨٥.

* الظرفية وهي التي تؤدي معنى "في" نحو "وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ" [آل عمران/١٢٣] وقوله تعالى: "وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ" [الصافات: ١٣٧]. وتفيد الظرفية تخصيص وقوع الفعل في الزمان والمكان.

وقد ذكرها المفسرون بجعلها نظير "في" وقد جعل الرازي استعمال الباء في الظرفية ليس أصيلاً وأن معنى الإلصاق في أداء الزمانية أو المكانية يلازمها. ويؤثر في دلالتها ومعنى الإلصاق هو الذي يميز دلالتها عن "في" فالمتمكن في مكان ملتصق متصل – وكذلك الفعل بالنسبة إلى الزمان. فقولنا سار بالنهار يعني أنه ذهب ذهاباً متصلاً بالنهار وقوله تعالى: "وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ" [الذاريات: ١٨] يفيد استغفاراً متصلاً بالأسحار مقترناً مع أول جزء من أجزاءها فالباء الظرفية أعم من "في" ويفرق الرازي بين استخدام الباء في الظرفية وبين "في" "تقول: الفارق بينهما الإطلاق والتقييد بدليل أنك إن قلت: خرجت بنهارنا وبليلة الجمعة لم يحسن ولو قلت خرجت بيوم سعدٍ وخرج هو بيوم نحس حسن، فالنهار والليل، لما لم يكن فيهما خصوص وتقييد، جاز استعمال الباء فيهما، فإذا قيدتهما وخصصتهما زال ذلك الجواز[1].

* البدل: وهي التي يحسن في موضعها "بدل".

كقول قريط بن أنيق:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْماً إِذا رَكِبوا شَنّوا الإِغارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبانا[2]

أي: ليت لي بدلهم قوماً.

---

[1] تفسير الرازي ٢٠٣/٢٨.

[2] شرح الحماسة، التبريزي ج١/ص١٨، وانظر الجلي الداني، ص٤٠.

وقد ذكرها أبو حيان في بحره وتدخل في رأيه على الزائل المتروك[1].

* معنى المقابلة: جعلها ابن مالك الباء الداخلة على الأثمان والأعواض نحو اشتريت الفرس بألف وكافأت الإحسان بضعف[2].

وقد عبر عن هذا المعنى المفسرون بأنه المعاوضة فقد ذكره الرازي في قوله تعالى: "فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ" [آل عمران: ١٥٣] والمراد به غم يوم أحد بغم يوم بدر للمشركين مقتدياً بتفسير الحسن البصري ومثل له بقولهم –هذا– بهذا أي هذا عوض عن ذاك[3].

وقال بذلك أبو حيان وقد سمّاها باء المقابلة والمعاوضة كقوله تعالى: "وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ" [المائدة: ٤٥] ومثله الحرّ بالحرّ والعبد بالعبد[4].

ولكن أكثر النحويين لم يذكر هذين المعنيين "البدل والمطابقة" ورأوا أن معناهما السبب ألا ترى أن التقدير: هذا مستحق بذاك أي بسببه[5].

* الاستعلاء وقد عبر عنه النحاة بموافقته "على" وذكروا لذلك أمثلة في قوله تعالى: "وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ" [آل عمران: ٧٥]. أي على قنطار.

---

(١) انظر البحر ج١، ص١٤.

(٢) انظر الجني، ص٤١.

(٣) الرازي، ج٩/٤٠.

(٤) البحر، ج٣/٣٩٤.

(٥) الجني الداني، ص٤١.

وقــد ذكر الفراء أن العرب تجعل الباء أحياناً في موضع على فتقول رميت بالقوس وعلى القوس وجئت بحال حسنه وعلى حال حسنه[1].

* التبعــيض: وعبر عنه النحاة موافقته لــ"مِن" التبعيضية وفي هذا المعنى خلاف، فالذين ذكروها في هذا المعنى استدلوا بقوله تعالى: "يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ" [الإنسان: ٦] أي: يشرب منها.

ويقول الشاعر: "أبو ذؤيب الهذلي"

وشَــرِبْنَ بِمَــاءِ البَحْــرِ ثُــمَّ تَــرَفَّعَتْ متــى لُجَــجٍ خُضْــرٍ لَهُــنَّ نئــيجُ[2]

أي شربن من ماء البحر.

وقــد أنكر قوم منهم ابن جني ورودها للتبعيض، وأنكرها كذلك أبو علي الشلوبينـــــي [٥٦٢-٦٤٥هـــ] يقول: "إلا التبعيض فليس في شيء من معاني الباء وإنما هو مجاز لحق الكلام كلحاقه إياه في ضربتُ زيداً ومن جعله من معاني الباء فغلط"[3].

* المجــاوزة: وهي التي تكون مكان "عن" قال تعالى: "سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ" [المعارج/١] أي عن عذاب واقع وقال تعالى: "فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا" [الفرقان:٥٩] أي عنه.

وقال علقمة بن عَبدة الفحلِ:

فَــإِنْ تَسْــأَلوني بالنِّســاءِ فإنَّنِــي بَصِــيرٌ بِــأَدْواءِ النِّســاءِ طَبِــيبُ[4]

أي: فان تسألوني عن النساء.

---

(١) معاني القرآن، الفراء، ج١/١٨٦.

(٢) انظر ديوان الهذليين ج١/٥١، والأزهية ص٢٨٤، والجنى الداني، ص٤٤.

(٣) التوطئة، الشلوبيني، ص٢٢٩.

(٤) ديوان علقمة الفحل، ص١١، وانظر الأزهية، ص٣٨٤، والجنى الداني، ص٤١.

* ومن معاني الباء –القسم– نحو بالله لأفعلن وهي أصل حروف القسم، لذلك فضلت سائر حـــروفه [التاء – والواو) بثلاثة أمور أحدها أنها لا يجب حذف الفعل معها، بل يجوز إظهاره: نحـــو: أقســـم بالله والثاني أنها تدخل على المضمر –نحو بل لأفعلن– والثالث أنها تستعمل في الطلـــب وغيـــره. بخـــلاف سائر حروف القسم فان الفعل معها لا يظهر ولا تجر المضمر ولا تستعمل في الطلب.

* الباء التي بمعنى "إلى" نحو قوله تعالى: "**وَقَدْ أَحْسَنَ بِي**" [يوسف: ١٠٠].

أي: إلىّ.

تعدد المعاني وأثره في الاستدلال الفقهي

وقــد اســتعمل جميع المفسرين والفقهاء والنحاة هذه المعاني للباء في تفاسيرهم وإعرابهم للقرآن الكريم وراحوا يذكرون معانيها المتعددة في توجيه معاني الآيات:

في مثل قوله تعالى: "وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ" [النحل: ١٢٦].

قال العكبري- الباء زائدة، وقيل ليست زائدة والتقدير بسبب مماثل لما عوقبتم به"[١].

وقوله تعالى: "الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ" [البقرة: ٢٢٩].

الباء فيهما للإلصاق[٢].

وقوله تعالى: "اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ" [النساء: ٢٣].

الباء للتعدية[٣].

وقوله تعالى: "فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ" [النور: ٦٠] الباء بمعنى اللام – وقيل للتعدية.

وقــد كان لهذا الحرف أهميته من خلال ما يحمل من معان ودلالات متعددة عديدة يحددها سياق الكلام أدى إلى اختلاف وجهات النظر عند المجتهدين في بعض الآيات التشريعية.

وأكثر الآيات التشريعية خلافاً بين الفقهاء والتي استندت في تحديد استنباط الحكم الشرعي منها على معاني حرف الباء.

---

(١) التبيان، العكبري، ج٢/٤٦.

(٢) البحر، ج٢/١٩٦، والعكبري ج١/٥٤.

(٣) السابق، ج٣/٢٠٣.

قوله تعالى: "يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ" [المائدة: ٦].

وقد وقع الخلاف في "وامسحوا برؤوسكم".

فقـد ذكر الفقهاء والنحاة فيها توجيهات متعددة مستندة إلى معاني الباء المختلفة على أنها أصيلة إما على معنى الإلصاق أو التبعيض أو الاستعانة وعلى أنها زائدة.

- فقـد رأى الزمخشـري فيها الإلصاق "حيث إلصاق المسح بالرأس فماسح بعض الرأس ومستوعبة بالمسح كلاهما ملصق للمسح برأسه"[١].
- ويرى ابن عطية/ أنها للإلزاق المحض عند من يرى أجزاء بعض الرأس كان المعنى: أوجدوا مسحاً برؤوسكم فمن مسح شعره فقد فعل ذلك"[٢].

* وذكر ذلك أبو السعود (ت٩٥١هـ) أنها تدل على تضمين الفعل معنى الإلصاق فكأنه قيل: ألصقوا المسح برؤوسكم[٣].

- ولشـهاب الخفاجي رأي قريب من الآراء السابقة في هذه الباء حيث يرى "أنه إذا كانت الباء للإلصاق حالة محل الفعل "الصق" فلا داعي من وجهة نظرنا إلى التضمين – وذكر المسح من حيث أنه نوع من أنواع الإلصاق إذ لا يراد به تثبيت اليد، وإنما إمرارها على الرأس وبذلك تكون الباء تفيد معنى الإلصاق وهو معنى قوى يفهم منه الحكم الشرعي[٤].

---

(١) الكشاف، للزمخشري، ج١/٣٢٥.

(٢) المحرر الوجيز، ج٥/٤٧.

(٣) تفسير أبي السعود، ج٣/١٠.

(٤) حاشية الشهاب، ج٣/٢٢٠.

المعنـــى الثانـــي: وهـــو التبعيض ونقله كثير من المفسرين منهم أبو حيان وأبو السعود والـــرازي وغيرهم من المفسرين: أن الباء للتبعيض ولكن اللفظ في الآية جاء مطلقاً عن التقييد بجـــزء من أجزاء الرأس، فعلى هذا يكفي في المسح أدنى ما يتناوله اللفظ ولو كان قليلاً وصار هـــذا كقول القائل مسحت يدى بالمنديل فإنه يكفي لتحقيق هذا المسح مسح اليد بجزء من أجزاء المنديل[1].

وهذا الوجه ردّه، ابن جني، والرضي، والعكبري وغيرهم من اللغويين[2].

والمعنـــى الـــثالث: الاستعانة، فقد نقله ابن هشام ذاكراً أن في الكلام حذفاً وقلباً "فالفعل" "مســـح" يتعدى إلى المزال عنه بنفسه وإلى المزيل بـــ"الباء" وعليه فالأصل: "امسحوا رؤوسكم بالماء"[3].

المعنى الرابع: إن الباء زائدة والمقصود بالآية امسحوا رؤوسكم وقد أجاز النحاة مجيئها زائـــدة للتأكيد وقد ذكروا لزيادتها مواضع عدة كزيادتها في المفعول كما في قوله تعالى: "فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ" [ص:٣٣] أي طفق يمسح السوق – ونقل أبو حيان عن سيبويه والفراء أن العرب تقول: حز رأسه. وبرأسه، ويريدون معنى واحداً[4].

وقد نقل معنى الزيادة الرضي عن ابن جني[5].

وفـــي الزيادة قال الزركشي "إنما يجوز الحكم بزيادتها إذا تأدى المقصود منها بوجودها وعدمـــه على السواء كما في هذه الآية فان معناها اجعلوا المسح ملاصقاً برؤوسكم. إشارة إلى

---

(1) سر صناعة الأعراب، ابن جني، ج١/١٢٣.

(2) انظر مفاتيح الغيب، للرازي، ج٣/٥٤٥، وروح المعاني للألوسي، ج٢/٢٥٧.

(3) مغني ابن هشام، ج١/١٠٥.

(4) البحر، ج/١، ٢٣٦.

(5) شرح الرضي على الكافية ج٤/٣٨١.

مباشـــرة العضو بالمسح وإنه لم يحسن ذلك في الغسل فلم يقل "فاغسلوا بوجوهكم" لدلالة الغسل على المباشرة[1].

ومثلها آية التيمم – الذي هو بديل الوضوء في الطهارة.

– في قوله تعالى: "فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ" [المائدة: ٦].

ذكر أبو حيان بأصالتها على الإلصاق[2].

وقال العكبري بزيادتها[3].

ومـــا دامـــت الباء احتملت عند النحاة والفقهاء في معانيها الثلاثة الإلصاق – والتبعيض والاســـتعانة كمـــا مرّ سابقاً نرى ذلك نفياً لزيادتها إذ لا يصح إعطاءها معنى الزيادة مع وجود معاني أصيلة لها في التعبير.

ولابـــن تيمية كلام في معنى هذه الباء حيث يرى أن هناك فرقاً بيّناً بين العبارة القرآنية الكـــريمة "وامســـحوا برؤوسكم" وبين التعبير البشري "امسح رأسك" يقول: إن قوله: "وامسحوا برؤوسكم يقتضي إلصاق الممسوح، لأن الباء للالصاق وهذا يقتضي إيصال الماء والصعيد إلى أعضاء الطهارة وإذا قيل امسح رأسك ورجلك لم يقتضي إيصال الماء إلى العضو. وهذا يُبين أن الباء حرف جاء لمعنى لا زائدة كما يظنه بعض الناس وإذا حُذفت اختلّ المعنى"[4].

---

(1) البرهان، الزركشي، ج٤/٢٥٢.

(2) البحر، ج٣/٢٦٠.

(3) التبيان، العكبري، ج١/٣٦٠.

(4) دقائق التفسير، الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية، ج٣/٢٥٠.

ويـــؤيد ابن العربي ما ذهب إليه ابن تيمية من أن المسح يقتضي ممسوحاً وممسوحاً به، ولـــو قال: امسحوا رؤوسكم- لأجزأ المسح باليد إمراراً من غير شيء على الرأس لا ماء ولا سواه فجاء بالباء – لتفيد ممسوحاً به وهو الماء"[1].

نـــرى كـــيف استند الفقهاء في الاستدلال على الحكم الشرعي من هذه الآية حيث اختلفوا بسبب ما تحمله الباء من المعاني المتعددة في المقدار الواجب مسحه من الرأس[2]:

- فـــذهب فـــريق إلـــى أن الواجب مسح ربع الرأس أو جزء منه لمن جعل الباء معنى التبعيض.
- وفريق يرى أن الواجب هو ما يصح إطلاق اسم المسح عليه ولو مسح شعره واحدة، على معنى الإلصاق.
- وفريق يرى أن الواجب هو مسح جميع الرأس لمن جعل الباء زائدة.

---

[1] أحكام القرآن، ابن العربي، ج٢/٥٧١ – ت محمد البيجاوي.

[2] انظر فتاوى ابن تيمية ج١٢/١٢٣، وبدائع الصنائع للكاساني، ج١/٤، وبداية المجتهد لابن رشد، ج١/١١.

حرف الفاء

معانيه عند النحاة والمفسرين

الفاء المفردة، حرف مهمل أقسامها ثلاثة[1]:

عاطفة – جوابية – زائدة.

* **العاطفة:** وهي التي تشرك في الإعراب والحكم وتفيد ثلاثة معاني:

– **الأول:** الترتيب وهو نوعان: معنوي بأن يكون المعطوف بها لاحقاً متصلاً بلا مهلة. كما في "قام زيدٌ فعمرو". وفي قوله تعالى: "الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ" [الانفطار: ٧].

وذكـــري: وهـــو عطـــف مفصل على مجمل هو في المعنى كقولك: توضأ فغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه ورجليه.

"وذكـــر الفراء أنها تدل على المعطوف بها بعد المعطوف عليه في الرتبة فإذا قلت زرتُ عبد الله فزيداً كان الأول قبل الآخر"[2].

– **الثاني:** التعقيب: وهو بكل شيء بحسبه نحو أن يقال: "تزوج فلان فولد له" لم يكن بينهما إلاّ مدة الحمل[3].

وقد ذهب ابن مالك إلى أن الفاء تكون للمهلة بمعنى "ثم" وجعل من ذلك قوله تعالى: "أَلَمْ تَرَى أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً" [الحج: ٦٣].

---

(١) انظر الأزهية، ص٢٤١، والجنى الداني، ص٦٣، والمغني ج١/١٦١.

(٢) معاني القرآن، الفراء، ج١/٣٩٦.

(٣) المغني، ابن هشام، ج١/١٦٢.

وقــد بيّن الزمخشري في حديثه عن الفاء العاطفة أن ما بعدها جرى عقب ما قبلها بغير تراخ كقوله تعالى: "وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ" [البقرة: ٢٨]. لأن الأحياء الأول قد تعقب الموت[١].

* وقــال بعضــهم ومــنهم الجرمي إلى أن الفاء قد تأتي لمطلق الجمع كالواو وذلك في الأماكن والمطر، كقولهم: نزل المطر بمكان كذا، فكذا ومثله دخلت البصرة فالكوفة، أو استدلوا ببيت امرئ القيس:

قِفَانَــبْكِ مِــنْ ذِكْــرَى حَبِــيبٍ ومَنْــزِلِ بِسَــقْطِ اللِّــوى بَــيْنَ الدَّخُــولِ فَحَوْمَلِ

أي وحومل[٢].

ويــرى الرازي: أن التعقيب في الفاء العاطفة قد يكون بعد مدة قليلة كقوله تعالى: "وَقَالُوا يَاصَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ" [الأعراف:٧٧] لأن الرجفة لم تأخذهم عقب ما ذكروا ذلك[٣].

- **الثالث:** فاء السببية، وهذا غالباً يكون في الفاء العاطفة جملة أو صفة، جملة نحو: "فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ" [القصص: ١٥] وصفه نحو قوله تعالى: "لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ" [الواقعة: ٥٢].

وقــد جعــل الرازي الفاء التي بمعنى التعقيب معنى السببية فبيّن أن قوله تعالى: "أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ" [الحجرات: ١٢].

---

(١) الكشاف، الزمخشري ج١/١٢٢.

(٢) الجنى الداني، ص٦٣.

(٣) مفاتيح الغيب، ج٤/١٦٦.

وقد رفض هذا المعنى أبو حيان بأن فاء التعقيب لا تفيد السببية وأن هذا المعنى يُفهم من مضمون الجملة لأن الفاء موضوعة للتعقيب وحسب[1].

* **الفـــاء الجوابـــية:** وهي الرابطة للجواب وذلك حيث لا يصح لأن يكون شرطاً، وقد حصرها[2] ابن هشام فيما يلي:

– أن يكون الجواب جملة اسمية نحو "من يفعل الخير فالله يجزيه".

–أن يكون الجواب جملة فعلية فعلها جامد نحو "إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا" [الكهف:٣٩].

أن يكون الجواب جملة فعلها إنشائي نحو "إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ" [آل عمران: ٣١].

–أن يكـــون الجـــواب جملة فعلها ماضي لفظاً ومعنى نحو "إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ" [يوسف: ٧٧].

–إذا اقتـــرنت الفـــاء بحرف استقبال نحو "مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ" [المائدة: ٥٤].

* **الفـــاء الاستئنافية:** كقوله تعالى "فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ" [البقرة: ١٠٢] رفع على معنى: فهم يتعلمون ولم يجعل الثاني جواباً للأول لأنه لو كان كذلك لكان "فلا تكفر فيتعلموا"[3]، ومثله "أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ" [الأنبياء: ١٠٨].

---

(1) البحر، ج٤/٨١.

(2) انظر في ذلك المغني، ابن هشام ج١/١٦٥، ورصف المباني، للمالقي، ص٣٧٦.

(3) الأزهية، الهروي، ص٢٤١، وانظر الجلي الداني، ص٧٦.

وكقول الشاعر:

أَلَـمْ تَسْـأَلَ الـرَّبْعَ القِـوَاءَ فَيَـنْطِقُ وهَـل تُخْبِـرنَّك بَـيـداءَ سَمْلَـقُ؟[1]

أي فهو ينطق: لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها[2].

وقـد ذكر الفراء أن العرب يستأنفون الكلام بالفاء أحياناً كما يستأنفون بالواو، وإلى ذلك ذهـب الزمخشري حيث يرى أن هذه الفاء تقترن غالباً بمعنى السببية وتكون في الكلام المسبب عمـا قبله "يقول: حرف موضوع للوصول تدخل لتصل الكلام وصلاً ظاهراً كقوله تعالى: "لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ - فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا".[الأنفال: ٦٨].

* **الفـاء الزائدة:** وهي للتوكيد في خبر كل شيء يحتاج إلى صلة كقولك "الذي يقوم فله درهـم" وقوله تعالى: "وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ" [النحل: ٥٣] تدخل في الخبر للتوكيد قال به أبي عمر الجرمي وكثير من النحويين[3].

وفـي قوله تعالى: "أرأيت الذي يكذب بالدين * فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ" [الماعون: ٢] حيث عدّها الزركشي في برهانه فاء زائدة نقلاً عن الأخفش[4].

---

(1) الشاعر جميل بثينة، الديوان ص١٤٤، وانظر، المغني ج/١، ص١٦٨.

(2) الجنى الداني، ص٧٦.

(3) الأزهية، ص٢٤٧.

(4) البرهان، الزركشي ج٤، ص٣٠.

تعدد المعاني وأثره في الاستدلال الفقهي:

الآية الأولى: قال تعالى: "وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" [البقرة: ١٨٥].

هذه الآية الكريمة في استنباط حكم الصيام للمسافر والمريض.

فـــي هذه الآية رخصة للمريض والمسافر في الإفطار في شهر رمضان بشرط القضاء.

وقد ذهب الفقهاء في هذه الآية إلى فريقين[١]:

- فـــريق ذهـــب إلى أن فطر المسافر والمريض رخصة لهما وليس واجباً. فإن صاما أجزأهما، وإن أفطرا فعليهما القضاء في أيام أخر.
- وفـــريق ذهب إلى أن فطر المسافر والمريض في شهر رمضان واجب، لقوله تعالى: "فعدّة من أيام أخر".

وفي هذه المسألة رأي للنحاة في الفاء الواقعة في قوله تعالى "فعدة" يرى بعضهم أن الفاء للعطـــف وقد عطفت هذه الجملة على فعل محذوف قد عطف بـــ"الفاء" تقديره "فأفطر" لأن الفاء والواو يشتركان في الاختصاص بجواز حذفهما مع معطوفيهما دون بقية أدوات العطف – فيكون معنى الآية: "من كان مريضاً أو على سفر فأفطر فيقضي عدة من أيام أخر إن أفطر"[٢].

والذي يدعو إلى تقدير هذا الشرط وهو إن أفطر – الفعل المقدّر الذي عطف بالفاء على "كان" رخصة وليس واجب وبهذا الرأي يؤيد أصحاب الرأي القائل بالرخصة وليس الوجوب.

---

(١) انظـــر، بداية المجتهد ج١/٢٨٥، وانظر الجامع لأحكام القرآن، القرطبي ج٢/٢٨١، وانظر، جامع البيان، الطبري ج٣/٤٥٩ وما بعدها، ومختصر ابن كثير، محمد الصابوني ج١/ص١٦٢.

(٢) العدّة في أصول الفقه/ القاضي أبي يُعلى محمد بن الحسن الفراء البغدادي ت(٤٥٨)، ج١/ص٢١٨، وانظر مختصر ابن كثير ج١/ص١٦٣.

وفـــي رأي آخر إن الفاء واقعة في خبر "من" التي هي اسم موصول مبتدأ وهي تتضمن معنى الشرط لإفادتها معنى العموم كما يراها سيبويه[1]، بأنها بمنزلة "الذي" في التعريف اللفظي وبمنزلة الفكرة في عموم معناها لذلك تدخل الفاء الرابطة في خبرها.

وعـــند ابـــن هشام[2] – تربط الفاء شبه الجواب بشبه الشرط وذلك نحو "الذي يأتيني فله درهـــم" وبدخولها فُهم ما أراده المتكلم من ترتيب لزوم الدرهم على الإتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك غيره.

وفـــي كلام ابن هشام إشارة إلى أن الخبر الذي دخلت عليه يكون مستحقاً وجوده بسبب، دلالـــة صلة الموصول المشبه بالشرط، بحيث لو حُذفت أمكن أن يكون ذلك الخبر مستحقاً بغير تلك الصلة – فالعدة من أيام أخر إنما تثبت للمريض والمسافر بسبب السفر والمرض اللذين دلت عليهما الصلة"[3].

وبـــذلك فـــإن الخبـــر الـــذي تربطه هذه الفاء محذوف وقد اختلف النحاة في تقديره تبعاً لاخـــتلاف القـــراءة الواردة في قوله "فعدّة" فمن رفعها قدر الخبر "فعليه عدّةٌ" ومن نصبها قدّره "فليصم عدّةً" فيكون بهذا التقدير الخبر فيه جملة طلبية وهي لا تناسب الإخبار بها. فمن رأى بأن التقديـــر "فليصم" فيه أمر مطلق يدل على الوجوب – لذلك وجب عليهما الفطر ومن قدر "فعليه" أيضاً فيه إلزام لأن العرب تستعملها بهذا المعنى.

وفي هذا يقول –البزدوي: "إن الفاء في الترتيب على ثلاثة أوجه – أحدها أن يكون الثاني من موجب الأول فيكون بعده بلا فصل كقول: ضربته فبكى لأنه من موجب الضرب[4].

---

(1) الكتاب ج١/١٣٨. ابن هشام، المغلي، ج١/ص١٦٥.

(2) المغني، ج١، ص١٦٥.

(3) انظر أثر الدلالة النحوية، السعدي، ص١٣٩.

(4) شرح أصول البزدوي، البخاري، ج٢، ص١٨٩.

ويــرى صاحب كتاب "كشف الأسرار" أن الفاء تستعمل في أحكام العلل. "كما يُقال جاء الشتاء فتأهب"، لأن الحكم يترتب على العلة. وتستعمل الفاء في الجزاء لأن الجزاء يكون عقيب الشرط بلا فصل، "فإذا قال: إن دخلت هذه الدار فهذه الدار فأنت طالق – يشترط أن تدخل الثانية بعد الأولى بلا تراخ"[1].

وقد ذكر هذا الخلاف الطبري في تفسيره قال: "فقال بعضهم: الإفطار في المرض غرمة من الله واجبه فليس بترخيص ... سألت ابن عمر عن الصوم في السفر فقال: أرأيت لو تصدقت على رجل بصدقة فردها عليك ألم تغضب؟ فإنها صدقة من الله تصدق بها عليكم.

هذا فيمن أبى أن يقبل رخصة الله في الإفطار في السفر والمرض، وقد ذكر الطبري عن الصحابة والتابعين "من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الإثم مثل جبل عرفة"[2].

وقــال آخرون إباحة الإفطار في السفر رخصة من الله تعالى رخصها لعباده، والفرض صــوم، فمن صام فرضة أدى ومن أفطر فبرخصة الله تعالى له أفطر وإن صامه في سفر فلا قضــاء علــيه إذا أقام – عن أنس إنه سُئل عن الصوم في السفر، فقال: من أفطر فبرخصة الله ومن صام فالصوم أفضل[3].

وقد رجح الطبري الرخصة في الإفطار بقوله: "في دلالة الآية كفاية مغنية عند استشهاد شاهد على صحة ذلك بغيرها وذلك قول الله تعالى: "يريد الله بكم اليُسر ولا يريد بكم العُسر" فمن كــان مريضاً أو على سفر فأفطر برخصة الله فعليه صوم عدّة أيام أخر مكان الأيام التي أفطر في سفره أو مرضه.

---

(1) كشف الأسرار، للإمام أبي البركات عبد الله بن احمد، المعروف بحافظ النسفي ت-٧١٠هـ، ج٢، ص٢٩٤.

(2) جامع البيان، الطبري، ج٣، ص٤٦٤.

(3) السابق، ج٣، ص٤٦٧.

وفـــي قـــول الرســـول ﷺ عن الصوم في السفر قال: "إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر" الكفاية الكافية عن الاستدلال على صحة ما قلنا في ذلك بغيره"[1].

وفـــي النظر في الرأيين –أن الخبر يستلزم وجوب القضاء في حالة الإفطار– فإن أفطر وجـــب القضـــاء في حالة الإفطار "فعدّة من أيام أخر" –كان الحكم فيه على وجوب ما بعد الفاء وهو القضاء إن أفطر.

وفي قوله تعالى: "وإن تصوموا خيرٌ لكم" دلالة صريحة على عدم الإلزام بالإفطار.

الآية الثانية: قال تعالى: "لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ(٢٢٦)وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ" [البقرة: ٢٢٦/٢٢٧].

- فـــي الآيتين السابقتين استنباط لحكم الذي أقسم أن لا يجامع زوجته وقد حصل خلاف بين العلماء في وقت وقوع الطلاق بينهما.
- "والإيلاء: كل يمين حالت بين الرجل وامرأته.
- والفيء: الرجوع من حال إلى حال وفي هذه الآية الفيء هو الجماع"[2].

ومنه قوله تعالى: "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما".

- إلى قوله: "حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ" [الحجرات: ٩] بعني حتى ترجع إلى أمر الله.

ومنه قول الشاعر[3]:

فَفَـــاءَتْ ولَـــمْ تَقْضِ الذي أَقْبَلَتْ لَـــهُ ... وَمِـــنْ حَاجَـــةِ الإِنســـانِ ما لَيْسَ قَاضِياً

---

(1) جامع البيان، ج٣، ص٤٧٠، وانظر بداية المجتهد، ج١/ ص٢٨٧، والحديث في صحيح البخاري، ج٣، ص ٤٣.

(2) جامع البيان، الطبري، ج٤، ص٢٦٢.

(3) الشاعر: سحيم بن عبد بني الحسحاس، الديوان، ص١٩.

وفي هذا الحكم ذهب العلماء إلى فريقين[1].

- فريق يرى أن الزوج له الخيار في الرجوع إلى زوجته بعد انقضاء الأشهر الأربعة.
- وفريق آخر يرى أن الطلاق يقع بمجرد مضي المدّة المحددة بلا تخيير.

وقد استدل أصحاب الفريق الأول "أن الفاء في قوله تعالى: "فإن فاءوا" للتعقيب: أي أن لا يكون بين المعطوف والمعطوف عليه مهلة[2].

وإن قــوله تعالى "للذين يؤلون" وقوله "تربص" دالان على الحلف والتربص – والفاء في "فــإن فــاءوا ... وإن عــزموا" عطف أمرين على الحلف والتربص – وهما الرجوع وعزيمة الطلاق. وبين المعطوف عليهما– الحلف والتربص، على هذا يكون حكم الفيء والطلاق معمولاً بــه بعد الإيلاء وبعد تربص تلك المهلة – ووجد أنه يحدث عدم مناسبة بين التعقيب وهو معنى يفــيد عدم وجود مهلة بين المعطوف والمعطوف عليه فكيف نفسر المدّة بين التربص والرجوع والطلاق وبين الحلف وقد فصل بينهما مدة التربص.

وقد عدّ أصحاب هذا الرأي أن مدّة التربص فترة غير مخلّة بمعنى التعقيب وأن الرجوع أو الطلاق يبدأ بعد انتهاء هذه المدّة.

معــتمدين على رأي بعض النحاة في أن معنى التعقيب في حرف الفاء قد يكون في كل شــيء بما يناسبه كما عبر عن ذلك ابن مالك[3] كما في "تزوج فولد له" صحيح التعبير ولو كان بين زواجه والولادة مدّة الحمل.

وكذلك في الآية فإن فترة الشهور الأربعة مما يقتضيها حكم الإيلاء.

---

(1) المغني، لابن قدامة، ج٧/٥٥٣.

(2) همع الهوامع، السيسوطي، ج٢/١٣١، وانظر أثر الدلالة، السعدي، ص١٤٣.

(3) المغني، ابن هشام، ج١/١٣٩، وانظر همع الهوامع، ج٢/١٣٣.

* **الفريق الثاني** استدل بجعل التعقيب بين الرجوع والطلاق من جهة – وبين الحلف من جهـــة أخرى فيكون الرجوع عقب اليمين. وقد جعلوا مدة التربص مدة لحصول الرجوع فيها – اضمروا لـــ"فاءوا" متعلقاً يدل على أن الفيء يكون في تلك المدة ليحقق التعقيب الذي تفيده الفاء والتقديـــر "فإن فاءوا فيها" معتمدين في ذلك قراءة ابن مسعود "فإن فاءوا فيهن" وقراءة أبي "فإن فـــاءوا فيها" وقد أشار الآلوسي إلى هذا التقدير حينما فسّر قوله تعالى: "فإن فاءوا"[1]. فأصحاب هذا الرأي يعدّون الأشهر الأربعة مخلّة بالتعقيب وبذلك أوجبوا الرجوع في أثنائها.

ومـــا دامـــت الفاء قد احتملت في بعض معانيها الترتيب والتعقيب مع المهلة حملاً على معنـــى "ثم" التي نفيد التراخي فلا نجد مانعاً في قبول الرأي القائل بأن مدة التربص لا تخل في المعنى الذي أفادته الفاء. وأن الرجوع أو الطلاق جائز بعد انتهاء مدة التربص.

---

(1) انظر في ذلك، أحكام القرآن، الخصائص، ج١/٣٦٠، ومفاتيح الغيب ج٢/٣٦٣، وروح المعاني، الآلوسي، ج١/٤٢٥.

حرف اللام

معانيه عند النحاة والمفسرين

حــرف كثير المعاني والأقسام. وقد أفرد لها بعضهم تصنيفاً، ككتاب اللامات لابن فارس والكتب المطوّلة ككتاب اللامات للزجاجي.

وفيما يلي أشهر معانيها عند النحاة والمفسرين وهذه المعاني ترجع إلى القسم الجار منها:

١. الاختصـــاص نحو: "الجنة للمؤمنين"، ومعناه أنها تدل على أن بين الأول والثاني نسبة باعتبار ما دل عليه متعلقة نحو هذا صديق لزيد، وهو أصل معانيها[١].

٢. لام الملك: نحو "إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ" [الأعراف: ١٢٨].

٣. الاستحقاق: "نحو النار للكافرين" وهو معناها العام لأنه لا يفارقها.

٤. لام العلــة "التعليل" يقول الزركشي: هي التي يصلح موضعها "من أجل" كقوله تعالى: "وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ" [العاديات: ٨].

أي لأجل حب الخير[٢].

٥. لام التبيــين: وهــي الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها مبينة لصاحب معناها: نحو "هَيْتَ لَكَ" [يوسف: ٢٣].

وقــوله تعالى: " وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ" [المائدة: ٥٠]. اللاّم للبيان – ذكره أبو حيان[٣].

---

(١) الجني الداني، ص٩٥.

(٢) البرهان، الزركشي، ج٤/٣٤٠.

(٣) البحر، ج٣/ ٥٠٥.

٦. اللام بمعنى "في"، نص الفراء على صلاحية "في" موضعها[١] في قوله تعالى: "فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ" [آل عمران: ٢٥]. أي في يوم.

٧. السلام بمعنى "إلى" ومثال هذا قوله تعالى "هَدَانَا اللَّهُ" [الأعراف: ٤٣]. و"أَوْحَى لَهَا" [الزلزلة: ٥] وذكر هذا المعنى الزركشي[٢] ومنه قوله تعالى: "كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى" [الرعد: ٢] إلى أجلٍ.

٨. اللام بمعنى "عن" كما في قوله تعالى " وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا " [الأحقاف: ١١] قدر النحاة اللام في هذه الآية بـ"عن" أي "عن الذين"[٣].

٩. اللام بمعنى "على" كقوله تعالى " وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ " [الإسراء: ١٠٩] أي على الأذقان ومثله قول الشاعر[٤]:

تَنَاوَلْتُ بِالرُّمْحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ فَخَرَّ صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

١٠. اللاّم بمعنى "بعد" كقوله تعالى: " أَقِمْ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ " [الإسراء: ٧٨] أي بعد دلوك الشمس[٥].

---

(١) معاني القرآن، الفراء، ج٢٠٢/١.

(٢) تأويل مشكل القرآن، ص٤١٩.

(٣) الجنى الداني، ص٩٩.

(٤) نسبه صاحب الفتح القريب إلى الأشعث بن قيس، ولعكبر بن حديد والشاهد ورد في المغني – لابن هشام، ج٢٣٣/١، ولي الأزهية، ص٢٩٩.

(٥) الجنى الداني، ص١٠٠، وانظر البرهان، ج٣٤٢/٣.

١١. اللام بمعنى "عند" كقوله تعالى " بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ " [ق/٥]. أي عند مجيئه، هكذا قدّرها السيوطي بمعنى عند[١].

١٢. لام التبليغ: وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه نحو قلت له وأذنت له، وفسرت له[٢]، وقد جعل أبو حيان اللاّم في قوله تعالى: " وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ " [البقرة: ٦٧] للتبليغ[٣].

١٣. لام العاقبة "الصيرورة" كما في قوله تعالى: "وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ" [الأعراف: ١٧٩] اللام للصيرورة عند من أثبت لها هذا المعنى ولما كان مآلهم إليها جعل ذلك سبباً على جهة المجاز[٤].

١٤. لام التعدية: ذكر ابن هشام هذه اللاّم "ومنها اللاّم المسماة لام التقوية وهي المزيدة لتقوية عامل ضعيف إما بتأخره نحو " هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ " [الأعراف: ١٥٤]، أو بكونه فرعاً في العمل نحو " مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ " [البقرة: ٩١] وأكدّ الزركشي أنها تعدي العامل إذا عجز ومثاله قوله تعالى: " إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ " [يوسف: ٤٣] عدّ اللام للتعدية فيها[٥].

---

(١) معترك الأقران، ج٢/٢٤٠.

(٢) المغني، ابن هشام، ج١/١٨٧.

(٣) البحر، ج١/٢٠٥.

(٤) التبيان، العكبري، ج١/١٦٠.

(٥) البرهان، ج٤/٣٤٢.

الآية الأولى: قال تعالى: "وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ" [البقرة: ٢٣٣].

أي على والد الطفل نفقة الوالدات وكسوتهن بالمعروف أي بما جرت به عادة أمثالهن في بلدهن من غير إسراف[١].

وقد استنبط العلماء والفقهاء من هذه الآية أحكاماً شرعية

- نفقة الولد الصغير على والده، ولا يشارك الوالد أحد في هذه النفقة.
- الولد يُنسب للأب لا للأم، وإن كل ما يملك الولد فلأبيه حق التصرف فيه[٢].

وقد كان هذا الاستنباط بما يحمله حرف "اللام" من معاني فقد عدّه بعض المفسرين[٣] للملك أو شبه الملك فتكون الآية قد أضافت المولود إلى الوالد بواسطة هذه اللام، وذلك يدل على أنه ملك لوالده بهذا المعنى وإذا كان كذلك وجبت نفقته على والده وأن لا يشارك الوالد أحد في هذه النفقة.

وأن جميع ما يملكه الولد من مال يعد ملكاً للأب كما قال الرسول ﷺ: "أنت ومالك لأبيك"[٤].

وحمل بعض المفسرين اللام على معنى الاستحقاق والذي يراه أبو حيان المعنى العام لحرف "اللام". أي أن الوالد مستحق للولد –وهذا الاستحقاق أوجب ثبوت الأحكام السابقة، وقد

---

(١) مختصر تفسير ابن كثير، ج١/٢٣٢.

(٢) أصول السرخسي، ج١/٢٣٧.

(٣) البحر، أبو حيان، ج٢/٢١٤.

(٤) ورد في سنن ابن ماجه، ج٢/٧٦٩.

قـــال بهـــذا ســـيبويه: "العـــبد لك، معناه هو عبدك، فيكون مستحقاً لهذا، كما يكون مستحقاً لما يملك"[1].

والمعنـــيان وإن كانـــا يـــدلان على ثبوت الأحكام السابقة إلا أن المعنى الثاني لإثباتها هو الأرجـــح لأن لام الملـــك "إنما تكون بين معنى وذات مثل: "الحمد لله". وبين ذاتين مثل: "المال لـــزيد". أمـــا الاستحقاق فإنها تكون بين ذاتين فقط كما هو الأمر في هذه الآية، لأن الوالد ذات والمولـــود ذات"[2] فجعـــل اللام للاستحقاق هنا أولى، لأن معناها أخص من لام الملك كما أنها أنسب للمقام، فقولنا هذا الولد مستحق لأبيه أفضل من أن نقول: ملك لأبيه[3].

الآية الثانية: قال تعالى: "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ" [التوبة: ٦٠].

بيـــنت هذه الآية الكريمة مستحقي الصدقة وقد اختلف العلماء في الأصناف الثمانية – في استيعاب الدفع لها أو إلى ما أمكن منه. فذهبوا في هذا الحكم فريقين[4]:

- الصدقة تجب لجميع المذكورين في الآية السابقة وهو قول الشافعي.
- أنها لا تجب للجميع بل يجوز الدفع إلى واحد منها وهو قول مالك.
- كما بينت الآية أن هؤلاء المذكورين هم الذين يستحقون الصدقة "الزكاة" ولا يجوز إعطاء غيرهم منها[5].

---

(1) الكتاب، سيبويه، ج٤/٢١٧.

(2) حاشية الأمير على مغني اللبيب، ج١/١٧٥.

(3) أثر الدلالة، السعدي، ص١١٩.

(4) انظر مختصر ابن كثير، ج٢/ص١٥٠.

(5) بدائع الصنائع، ج٢/٤٣.

وقد استدلوا بأن "اللام" في قوله تعالى: "للفقراء" تفسير معنى الاختصاص – يقول المرادي: "التحقيق أن معنى اللام في الأصل هو الاختصاص وهو معنى لا يفارقها وقد يصحبه معان أخر"[1].

وقال بذلك الرماني[2] وجعل منه قوله تعالى: "الجنّة للمؤمنين" أي أنها مختصة بهم ولا تكون لغيرهم، فكذلك قوله تعالى: "للفقراء ..." أي مختصة بالفقراء ومن عُطف عليهم لأن المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه.

وذهب آخرون أن معنى اللام الملك أي أنها مملوكة لهم دون غيرهم ويرى بعض النحاة أن حمل اللام على معنى الاختصاص هنا أرجح لأن الملك نوع من الاختصاص – كما صرح بذلك المرادي وغيره منهم ابن هشام: حيث يرى أن معنى الاختصاص أرجح لأن فيه تقليل الاشتراك[3].

وفي الحكم الذي استنبطه العلماء، والذي يقتضي أن الصدقة لا تجب للجميع دلالته العدول عن اللام إلى الحرف "في" بقوله تعالى: "وفي الرقاب"، حيث يرى العلماء أن الأصناف الداخلة فيها أرسخ في الاختصاص والاستحقاق لهذه الصدقات من سابقيهم، كما أوضح ذلك أبو حيان[4].

وتوجيه ذلك أن في أصل معانيها الظرفية فكأن الرقاب وما بعدها أصبحت ظرفاً للصدقات فهي غير خارجة عنها وهذا المعنى متفق مع معنى الاختصاص الذي تحمله اللام في قوله "للفقراء"[5].

---

(1) الجني الداني، ص١٠٩.

(2) معاني الحروف، ص١٦٦.

(3) المغني، ابن هشام، ج١/١٧٦.

(4) البحر، ج٥/٦١.

(5) انظر أثر الدلالة النحوية واللغوية، ص١٣٢.

كمـــا أن دخـــول "إنما" في قوله تعالى "إنما الصدقات" وهي أداة موضوعة في لغة العرب للقصد كقول الشاعر[1]:

ولَسْـــتُ بالأكْثَـــرِ مِـــنهم حَصَـــىً وإنَّمـــا العِـــزَّةُ للكاثِـــــرِ

وهذا كثير في العربية وعلى هذا تكون الصدقات مقصورة على هؤلاء الأصناف.

الآيـــة الثالـــثة: ومن الأحكام الفقهية التي استندت إلى معاني اللام في تحديد حكمها، قوله تعالى: "يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ" [الطلاق: ١].

بيـــنت هذه الآية حكم الطلاق الذي لا يأثم معه الرجل وقد أجمعت آراء الفقهاء أن الطلاق الذي لا يحصل فيه إثم على الرجل هو طلاق الرجل زوجته في حال الطهر لا جماع فيه وأن لا يطلقها حال حيضها[2].

واستدل الفقهاء على هذا الحكم أن اللام في قوله تعالى: "لعدتهن" بمعنى "عند" وقد نقل هذا كثير من النحاة عن العرب من ذلك قولهم "كتبته لخمس خلون" أي؛ عند خمسٍ"[3].

وقـــد قال أبو حيان في هذه اللام أنها تفيد التوقيت لأنها داخلة على الوقت وقد قدروا لهذه اللام محذوفاً.

قـــال أبو حيان: "فطلقوهن لاستقبال عدتهن" بتقدير مضاف أي؛ عند استقبال عدتهن – أو ابتداء عدتهن[4].

---

(1) البيت للأعشى [ت ٧هـــ]، الديوان، ص٩٤.

(2) أنظر بدائع الصنائع، ج٣/٦٤.

(3) الجنى الداني، ص١٤٧، ومغني اللبيب، ابن هشام، ج١/١٧٨.

(4) البحر، ج٨/٢٨١.

والـــذي يـــؤيد هذا المعنى تفسير الرسول ﷺ لهذه الآية حينما طلق ابن عمر زوجته، في حيضها فقال عليه الصلاة والسلام لعمر: مُرهُ فليرجعها ويمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يمس – فتلك العدّة التي أمر الله أن تطلق لها النساء[1].

---

[1] صحيح البخاري، ج٧/٥٢.

حرف الواو

معانيه عند النحاة والمفسرين

أشهر معاني هذا الحرف يقع في القسم غير العامل وهذه المعاني:

١) **الواو العاطفة:** وهو أصل أقسامها ومذهب جمهور النحاة أنها للجمع المطلق.

ورأى آخر أنها للترتيب وهو رأي قطرب [ت ٢٠٦ هـ] والدينوري (ت ٢٨٩هـ).

فإذا قلت: قام زيد وعمرو. احتمل ثلاثة أوجه:

- أن يكونا قاما معاً في وقت واحد.
- أن يكون المتقدم قام أولاً.
- أن يكون المتأخر قام أولاً[١].

ورأى سيبويه أن الواو العاطفة في "ما مررت برجل وحمار أي ما مررت بهما، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء ولا بشيء مع شيء"[٢].

- ويقول الفراء في هذه الواو: "فأما الواو فإن شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول هو الآخر فإذا قلت زرت عبد الله وزيداً فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة"[٣].

كما يرى الطبري أن الواو العاطفة تقتضي التشريك فتوجب لما بعدها ما توجبه لما قبلها"[٤].

والرازي قال عنها واو الجمع المطلق[٥].

---

(١) الجنى الداني

(٢) الكتاب، سيبويه، ج١/٢١٨.

(٣) معاني القرآن، الفراء، ج١/٣٩٦.

(٤) جامع البيان، ج٨/١٢٨.

(٥) مفاتيح الغيب، ج٢/٢٢١.

٢) **الواو الاستئنافية:** ويُقال واو الابتداء يأتي بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى ولا مشـــاركة لـــه في الإعراب ويأتي بعدها الجملة الاسمية والجملة الفعلية. مثال الاسمية قوله تعالـــى: "ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ" [الأنعام: ٢] ومثال الجملة الفعلية قوله تعالى: "وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ" [الحج: ٥]، وسميت الاستئناف – لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها[١].

يقول أبو عبيدة في الواو الاستئنافية "هي التي تنتقل بها من شيء إلى شيء"[٢].

٣) واو **الحال:** الداخلة على الجملة الاسمية نحو " لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ " [يوسف: ١٤].

٤) **الواو الزائدة:** ذهب إلى ذلك الكوفيون، والأخفش وابن مالك أن الواو قد تكون زائدة[٣] ومنه قوله تعالى: " حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا " [الزمر: ٧١].

٥) **الـــواو بمعنى** "أو" قال المفسرون أن الواو تخرج عن معناها إلى معنى "أو" ومنه قوله تعالى: "فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ" [النساء: ٣].

– أي مثنى أو ثلاث أو رباع[٤].

وقد ذكر النحاة معاني أخرى للواو: واو الثمانية وهو إلحاق الواو في الثامن من العدد.

والواو علامة الجمع في لغة "أكلوني البراغيث" واو الإنكار، واو التذكار، والواو بدلاً من همزة الاستفهام.

---

(١) الجني الداني، ص

(٢) المجاز، ج٢/ص١٦٨.

(٣) الجني الداني، ص١٦٥.

(٤) معاني القرآن، الفراء، ج٣/١٣٥.

تعدد المعاني وأثره في الاستدلال الفقهي

لقـد دارت الخلافـات النحوية بين النحاة والمفسرين والفقهاء في معاني هذا الحرف وهي جمـيعها فـي الواو العاطفة بإفادتها معنى الترتيب حملاً على معنى "الفاء" "ثم" "أو" وفي الواو الاستئنافية.

الآيـة الأولـى: قـال تعالـى: " إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ " [المائدة: ٦].

الفقهـاء اختلفوا في حكم ترتيب غسل الوجوه والأيدي وجاء في "الجامع لأحكام القرآن"[١] أن الأبهـري[٢] قال: الترتيب سنة وظاهر المذهب أن التنكس للناسي يُجزئ. واختلف في العامد فقيل يُجزئ، ويرتب في المستقبل.

وقـال أبـو بكـر القاضي[٣] وغيره من الفقهاء أن من قدم الوضوء يديه على وجهه ولم يتوضأ على ترتيب الآية فعليه الإعادة. وعلى هذا كان الفقهاء في هذه المسألة على مذهبين:

- فريق يرى أن الترتيب واجب ومنهم احمد بن حنبل.
- وفريق آخر يرى أن الترتيب غير واجب، ومنهم أبو حنيفة وكلا الفريقين له أدلته في تحديد الحكم الشرعي.

---

(١) جامع الأحكام، القرطبي، ج٦/٩٨.

(٢) هـو محمـد بـن عبد الله أبو بكر التميمي، شيخ المالكية في العراق ت٣٧٥ هـ، الوافي بالوفيات، ج٣، ص٣٠٨.

(٣) ابـن محمـد بـن عمـرو بـن حزم الأنصاري الخزرجي المدني القاضي ت١١٧هـ، تهذيب التهذيب، ج١٢/ ص٣٨.

والفـــريق الـــذي قال أن الواو لا تفيد الترتيب يرى في الواو أنها لمطلق الجمع لا للجمع المطلـــق. لأن مطلـــق الجمـــع الموصوف بالإطلاق لأننا نفرق بالضرورة بين الماهية بلا قيد والماهـــية المقيدة والجمع الموصوف بالإطلاق ليس له معنى هنا بل المطلوب هو مطلق الجمع "بمعنى أن الجمع كان سواء مرتباً أو غير مرتب"[1].

ويقـــول عبد القاهر الجرجاني: "معنى الواو الجمع بين شيئين في الحكم لا في الوقت ولا ترتيب فيه لأنها في الاسمين المختلفين بإزاء "التثنية في المتفقين" فإذا قلت جاءني زيد وعمرو لم يجب أن يكون المبدوء به في اللفظ سابقاً بل كل منهما بمنزلة صاحبة في جواز تقديمه[2].

ويرى ذلك ابن جني يقول: "فمعنى الواو الاجتماع ولا دلالة فيها على المبدوء به"[3].

بـــذلك يكون هذا دليل نحوي يؤيد الرأي القائل بعدم الترتيب في غسل الأعضاء ومن غير التفات إلى تقديم بعضها على بعض أو تأخيره.

ودليل الفريق القائل بوجوب الترتيب – استدلوا أن الواو من معانيها الترتيب في العطف. مثل قوله تعالى: "شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُوْلُوا الْعِلْمِ" [آل عمران: ١٨] هذا كلام جاء مرتباً وقـــد عطف بالواو، وعليه يجب ترتيب الأعضاء في الغسل عند الوضوء، يقول الرّماني "وهذا يؤيد مذهب الشافعي في أن الواو يجوز الترتيب"[4].

واحـــتج أصحاب هذا الرأي بما ورد عند الصحابة أنهم سألوا رسول الله ﷺ، عند السعي بين الصفا والمروى بأيهما نبدأ وقد نزل قوله تعالى: "إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ" [البقرة: ١٥٨]

---

(١) الجنى الداني، ص١٦٢.

(٢) أنظر: كشف الأسرار، البزدوي، ج١٦٢/٢.

(٣) اللمع، ابن جني، ص١٧٨.

(٤) معاني الحروف، الرماني، ص٦٠.

فقـــال عليه السلام: "ابدأوا بما بدأ الله به"[1] فيه دليل على أن الواو للترتيب ومثله قوله تعالى: " ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا " [الحج: ٧٧]. وبعض القائلين بإفادتها الترتيب قرروا أنها لا تفيد هذا المعنى إلا بوجـــود قرينة، فقد نقل المرادي عن بعضهم قوله: "إن الواو لها معنيان معنى اجتماع فلا نبالي بأيها بدأ – نحو اختصم زيد وعمرو"، إذ اتحد زمان رؤيتهما– ومعنى افتراق بأن يختلف الزمن فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ ولا يجوز أن يتقدم المتأخر"[2].

فقد جعلوا الزمن قرينة لحمل الواو على الترتيب.

وقد كان رد أصحاب هذا الرأي "عدم الترتيب" في آية "الصفا والمروة" وفي قول الرسول "ابدأوا بما بدأ الله" ذلك أن الواو لو كانت للجمع المطلق "الترتيب" لما احتاجوا إلى السؤال لأنهم كانوا أهل لسان.

وممـــا يدل على أن الواو لا أصل له في الترتيب أنهم وضعوها حيث لا يتصور الترتيب كقولهم: اشترك زيد وعمرو...

وأكـــد القرطبـــي فـــي أكثر من موضع في تفسيره عدم احتمالية الرتبة واستدل على ذلك بقـــراءة الأعمش قوله تعالى: " وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا " [آل عمران: ١٩٥] لأن القتال قبل القتل ونقل عن الإمام مالك (ت١٧٩هـــ) أنها لا توجب التعقيب"[3].

كما احتج أصحاب هذا الرأي "عدم الترتيب" قوله تعالى: " وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ" [البقرة: ٥٨] وقوله عز وجل: " وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا" [الأعراف: ١٦١] والقصة واحدة

---

(١) أخرجه مسلم في الحج، حديث رقم ١٢١٨، وورد في كتاب كشف الأسرار، البزدوي، ج١٦١/٢.

(٢) الجني الداني، المرادي، ص١٨٨-١٨٩.

(٣) القرطبي، ج١٦/٤. وانظر ج٩٨/٦.

آمراً ومأموراً وزماناً ثبت ذلك بنقل أئمة التفسير فلو كانت للترتيب لتناقض – لدلالة الأول على تقدم الدخول على القول – ودلالة الثاني عكسه تعالى كلامه عز وجل عن ذلك[1].

وكذلك في قوله تعالى: "**اركعوا واسجدوا**" لا يفيد الترتيب وما عرفا وجوب الترتيب به، لأنه معارض قوله عز وجل " **وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ**" [آل عمران: ٤٣].

وإنما عرفناه بقوله عليه السلام "صلّوا كما رأيتموني أصلي" – فيكون الركوع مقدمة السجود والقيام مقدمة الركوع[2].

وفي قوله عليه السلام: "لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان ولكن قولوا ما شاء الله ثم شاء فلان"[3].

فلولا أن الواو لا تفيد الترتيب لما نهى عن القول "ما شاء الله وشاء فلان" لأنها في هذا المثل تحتمل تقديم مشيئة العبد على مشيئة الله وذلك منهيٌ عنه ولو كانت فيه للترتيب لما نهى عن ذلك حيث لا يحصل فيه هذا الاحتمال[4].

والذي يتدبر هذه المسألة يرى أن القائلين بإفادة الواو للترتيب فئة قليلة من النحاة وأما الجمهور فإنهم على خلافه فضلاً عن أن الواو في معناها الأصلي لمطلق الجمع والإشراك في الحكم، وأما معنى الترتيب فإذا وردت مفيدة له فعلى المعنى المجازي – ولا بد من أن يقترن بقرينة تصرفه إلى معنى الترتيب.

---

(1) كشف الأسرار، ج٢/١٦٥.

(2) كشف الأسرار، أصول البزدوي، ج٢/ص١٦٧.

(3) رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، النووي، ص٦١٩.

(4) أحكام القرآن، الجصاص، ج٢/٣٦، ومعاني الحروف، الرماني، ص٥٩.

كمـــا أن ورود نصوص قرآنية عديدة في معاني الواو لا تحتمل معها معنى الترتيب دليل على ذلك.

يقـــول حـــافظ الـــدين النسفيّ: وهذا حكم لا يعرف إلا باستقراء كلام العرب، والتأمل في موضـــوع كلامهم كما لو وقعت الحاجة إلى معرفة حكم شرعي كان طريقة الرجوع إلى الكتاب والسنة[1].

وخيـــر رأي في هذه المسألة رأي المصطفى ﷺ، في ردّه على الصحابة عندما سألوه عن شـــعائر الحج "السعي بين الصفا والمروة" بقوله "نبدأ بما بدأ الله" وفي الآية الكريمة عن الترتيب في الوضوء نتبع ذلك بحسب ما ذكرته الآية.

بـــأن هذا لا يوجب الترتيب، غير أن المتقدم في الذكر يدل على قوة يصلح معها الترجيح وذلك أن البداية بالذكر في مصطلح الكلام تدل على زيادة عناية بذلك الشيء وقوة اهتمام.

الآية الثانية: قال تعالى: "فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ" [النساء: ٣].

هذه الآية خاصة بحكم تعدد الزوجات وبيان العدد الذي يجوز جمعه من النساء في النكاح وبهذا الحكم ذهب العلماء فريقين:

- فريق يرى جواز جمع تسع نساء[2].
- وفريق ذهب إلى أن الجمع يكون بين اثنين وبين ثلاث وبين أربع ولا يجوز أكثر مـــن ذلك وجواز التزوج بهذه الأعداد من النساء، إنما يكون على سبيل البدل وهذا رأي الجمهور.

---

(1) كشف الأسرار، حافظ الدين النسقي، ج١/٢٨٠.

(2) بداية المجتهد، ج٢/٤٠، ومغني ابن قدامة، ج٧/٨٥.

- يـرى أصحاب الرأي الأول أن الواو لمطلق الجمع ولما كان مثنى مأخوذ من اثنين وثـلاث مأخوذ من ثلاثة ورباع مأخوذ على أربعة وقد جمعتها الواو فإن المجموع يكون تسع نساء[1].
- والجمهور على أن "فانكحوا اثنين وثلاثاً بدلاً من اثنين وأربعاً بدلاً من ثلاث"[2].

ولـو أراد جمع مدلول هذه الأعداد لقال: "انكحوا تسعاً" لكن الله خاطب رسوله بأفصح اللغات"[3].

وقد يجئ الواو بمعنى التقسيم وقد ذكر هذا المعنى ابن هشام عن ابن مالك حيث جعل هذا المعنى في "الواو" أجود وأكثر من استعماله في "أو"[4].

وللزمخشـري تفسـير لهـذه الواو وتوضيح لمعناها: يقول: "لو ذهبت تقول "اقتسموا هذا المال، درهمين، درهمين أو ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة ... لعلمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلا علـى أحـد أنواع هذه القسمة وليس لهم أن يجمعوا بينهما فيجعلوا بعض التقسيم على تثنية وبعضـه على تثليث وبعضه على تربيع وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلت عليه الواو وتحريره، أن الواو دلت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء علـى طريق الجمع إن شاءوا أو مختلفين في تلك الأعداد وإن شاءوا متفقين فيها محظور عليهم ما وراء ذلك[5].

---

(1) المصدران السابقان، وانظر أثر الدلالة النحوية، السعدي، ص١٤٨.

(2) الجامع لأحكام القرآن، ج١٧/٥، والبحر، ج١٦٣/٣.

(3) أثر الدلالة النحوية، ص١٤٩.

(4) مغني ابن هشام، ج٦٣/١.

(5) الكشاف، الزمخشري، ج٤٦٨/١.

وأمـــا الـــواو في حملها على معنى "أو" على رأي الكوفيون فقد ذكر الفراء أنها قد تكون بمنـــزلة "أو" فـــي التخيير نحو قولك: ضع الصدقة في كل يتيم وأرملة" والمعنى في كل يتيم أو أرملـــة، وجعل منه قوله تعالى: " وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ " [الحديد/ ٢٠] أي عذاب شديد أو مغفرة[١].

وقـــال في هذا الرأي القاضي عبد الجبار [ت ٤١٥هـــ] في قوله تعالى: "فانكحو ما طاب لكم ...". أي مثنى أو ثلاث أو رباع[٢].

وقد نقل الصبان عن الشاطبي [ت ٧٩٠هـــ] جواز مجيء التقسيم بعد الطلب[٣].

وبهذا يكون ما يجوز جمعه من النساء أربع نسوة فقط.

---

(١) معاني القرآن، الفراء، ج٣/١٣٥.

(٢) تنزيه القرآن عن المطاعن، ص١٢، عن كتاب الأدوات النحوية في كتب التفسير /للصغير ص ٥٥٦.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني، ج٣/١٠٧.

الفصل الثاني

الحروف الثنائية:

أل – أو – في – مع – مِن – ما

"ال"

معانيه عند النحاة والمفسرين

لقد خاض المفسرون والنحاة في معاني "أل" وكانت عنايتهم فائقة لا سيما في "ال" العهدية والجنسية وجوانبهما وما تفرّع منهما من دلالات. وفيما يلي أشهر معاني هذا الحرف:

١) "ال" العهدية: التي عُهد مصحوبها بتقدم ذكره نحو: جاءني رجلٌ فأكرمت الرجلَ[١].

وهي عند المفسرين معروفة باسم "الإشارة إلى المعهود"

وهذا المعهود لديهم: ذهني – ذكري – أو حضوري.

- الذهني: كما في قوله تعالى: "إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ" (البقرة/٢٤٨) قال الطبري: "الألف واللاّم لا تدخلان في مثل هذا من الأسماء إلاّ في معروف عند المتخاطبين به وقد عرفه المُخبِر والمُخبَر فقد علم بذلك أن معنى الكلام أن آية ملكه التابوت الذي عرفتموه كالذي كنتم تستنصرون به"[٢].
- العهد الذكري: فهي كما في قوله تعالى: "قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا .... مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ" (يونس/٧٧-٨١). قال الفراء "السحر بالألف واللاّم، لأنه جواب لكلام قد سبق ألا ترى أنهم قالوا لما جاءهم به موسى "أسحر هذا"؟ فقال ما جئتم به السحر. وكل حرف ذكره متكلم نكرة فرددت عليها لفظها في جواب المتكلم زدت فيها ألفاً ولاماً[٣].

---

[١] الجنى الداني، ص١٩٤.

[٢] جامع البيان، ج٨، ٦١٠.

[٣] معاني القرآن – الفراء ج١/٤٧٥.

وقـــال بهذا المعنى "العهد الذكري" الزمخشري منه قوله تعالى "كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُـــولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ" (المزمل/١٥-١٦) يقول: "فلما أعاده وهو معهود بالذكر أدخل لام التعريف إشارة إلى المذكور بعينه"[١].

ويـــرى أبـــو حـــيان أن "أل" التـــي للعهد الذكري، قد يكون من فعل سابق يلاقي الاسم المعروف في الاشتقاق كقوله تعالى "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ" (البقرة/١١-١٢) "أل" في "المفسدون" للعهد في "لا تفسدوا"[٢].

- أمـــا العهد الحضوري: هي التي تكون بعد اسم الإشارة ولفظ "أيّها" نحو مررتُ بهذا الرجل – و "يا أيّها الرجل"

٢) "أل" الجنسيّة: وهي قسمان: أحدهما حقيقي، وهي التي ترد لشمول أفراد الجنس نحو "إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ" (العصر/٢) والآخر مجازي: وهي التي ترد لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة نحو: "أنت الرجل علماً"[٣].

وهـذا المعنـــى "الجنســـية" عـند المفسرين تختلط في كثير من المواضع فهي للماهية، والحقـيقة، والاســتغراق العـام والخـــاص والعموم والكمال والمبالغة، وهي تختلف أيضاً بين المفســرين تبعاً لاختلاف المصطلحات وعدم استقرارها لديهم مما جعل الوقوف على مقاصدهم في تحديد معاني "أل" أمراً في غاية الإشكال"[٤].

---

[١] الكشاف، الزمخشري ج١/١٠٧.

[٢] البحر المحيط، ج١/٦٦.

[٣] الجنى الداني – ص١٩٤.

[٤] الأدوات النحوية في كتب التفسير – محمود أحمد الصغير، ص٥٣٤.

- رأى الطبـــري أن "أل الجنسية" تفيد معنى الماهية نحو قوله تعالى:"يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ" (البقرة/٨٥) قال: "عَني به العذاب كلّه دون نوع منه"[١].
- ويـــرى الزمخشـــري أنها إذا أدخلت على المجموع صلح أن يراد بها جميع الجنس. وأن يراد به بعضه لا إلى الواحد منه كما في قوله تعالى: "وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ" (البقرة/٢٥) أريد بهـــا كـــل ما ستقام من الأعمال – وفي "وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ" (البقرة/٢٢٨) فإذا قلت: كيف جـــازت إرادتهـــن خاصة واللفظ يقتضي العموم؟ قلت: بل اللفظ مطلق في تناول الجنس صالح لكلّه وبعضه فجاء في أحد ما يصلح له"[٢].

٣) "أل" لتعريف الحقيقة: ويُقال لها لتعريف الماهية نحو قوله تعالى:"وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ" (الأنبياء/٣٠). وقد اختلف في هذا القسم فقيل هو راجع إلى العهدية وقيل راجع إلى الجنسية وقيل قسم برأسه[٣].

ويـــرى الرازي أن ما يُميّز معنى الماهية من الاستغراق هو طبيعة الاسم المحلّى بهذه الأداة فـــإذا كـــان مفـــرداً أفاد الماهية وإذا كان جمعاً أفاد الاستغراق عموماً يقول: "الاسم الفرد المحلّـــى بلام التعريف لا يُفيد العموم البتّة، بل ليس فيه إلاّ تعريف الماهيّة ويُتابع قوله "وصيغة جمع دخل عليها الألف واللاّم فهي تفيد الاستغراق"[٤].

---

[١] جامع البيان/ الطبري ج/٤٠١.

[٢] الكشاف – الزمخشري ج١/٢٧٠.

[٣] الجنى الداني، ص١٩٥.

[٤] مفاتيح الغيب، الرزاي، ج١٣/١٢٦.

تعدد المعاني وأثره في الاستدلال الفقهي:

الآية الأولى: "إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ" (البقرة/١٧٣).

تضمنت هذه الآية بيان حكم أكل السمك والجراد والكبد والطحال: وقد أجمع الفقهاء على إباحـــة أكلها واستدلوا أن "أل" في قوله "الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ" للعهد الذهني وهو كما مرّ سابقاً ما يعرفه المـستكلم والسامع وهو معهود بينهما لكنه لم يتقدم ذكره أصلاً – كما في قوله تعالى "إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ" (الفتح/١٨) حيث المراد بها شجرة الرضوان. وهي وإن لم تذكر سابقاً في القرآن إلاّ أنها معروفة في أذهانهم[١].

فإذا كانت "أل" في الميتة والدم للعهد الذهني دلّ ذلك على أن المراد بهما ما كان معهوداً مـــنها في أذهان الناس "والسمك والجراد – والكبد والطحال ليست من الميتة والدم المعهودة في أذهانهم – فلا ينصرف اللفظ إليها عند الإطلاق"[٢].

ويـــؤكد هـــذا الحكم ما جاء في الحديث الشريف: "**أحلت لنا ميْتتان ودمان، فالميتتان: السمك والجراد، والدمان: الكبد والطحال**"[٣].

وهـــذا الاســـتدلال[٤] بمعنى "أل" التي تفيد العهد الذهني يقويّه: أن الدم ورد تحريمه في قـــوله تعالـــى: "قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا" (الأنعام/١٤٥)

---

(١) أثر الدلالة النحوية واللغوية – عبد القادر السعدي، ص١٨٥.

(٢) انظر أحكام القرآن لابن العربي، ج١، ص٧٩.

(٣) أحكام القرآن – ج١/٧٧ وانظر فتح الباري ج٩/٦٢١.

(٤) انظر أثر الدلالة النحوية واللغوية، ص١٨٥.

حـــيث قيّد هذا الدم بصفة السفح -- فتكون "أل" منها دالة على الدم المعهود الذي عرفوه مـن قبل وهو المخصوص بصفة السفح. والكبد والطحال – ليسا مسفوحين فلا ينصرف الذهن إليهما ولذلك يقول أبو حيان: "فجاءت تلك الأسماء – يعني الميتة والدم – معارف بالعهد حواله على ما سبق تنزيله"[1].

الآيـــة الثانية: قال تعالى: "يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى" (البقرة/١٧٨). تضمنت هذه الآية حكم القصاص في القتلى في "الحر بالحر" وفيها رأيان:-[2]

- الجمهور: لا يقتل الحر بالعبد، لأن العبد سلعة لو قتل خطأ لم يجب فيه ديّة وإنما تجب فيه قيمته.
- وذهـــب أبو حنيفة إلى أن الحر يقتل بالعبد لعموم آية المائدة/رقم (٤٥) في قوله تعالى: "وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ" وما روي عن علي وابن مسعود قيل "يقتل السيد بعبده لعموم حديث: "من قتل عبده قتلناه ومن جدع أنفه جدعناه"

ويبـــين الرازي أن بعضهم ذهب إلى أن هذه الآية تقتضي ألاّ يكون القصاص مشروعاً إلاّ بين الحُرّين وبين العبدين وبين الانثيين وذلك بدليل "أل" التي تفيد العموم في "الحر بالحر" فهي تفيد أن يقـتل كل حر بالحر فلو كان قتل حر بعبد مشروعاً لكان ذلك الحر مقتولاً بالحر وذلك يُنافي أن يكون كل حر مقتولاً بالحر[3].

---

[1] البحر المحيط، ج٤/٢٤١.

[2] انظر في هذه المسألة، مختصر ابن كثير ج١/١٥٦ وانظر أحكام القرآن – لابن العربي ج١/ص١٩.

[3] مفاتيح الغيب ج/ الرازي ج٥/٥. وانظر الأدوات اللحوية في كتب التفسير – ص٧٣٠.

حرف "أو"

معانيه عند النحاة والمفسرين

حـــرف مـــن جملة حروف العطف تشرك المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب فقط دون المعنى وهو مذهب الجمهور.

أما ابن مالك: فقال أن "أو" تشرك ما قبلها وما بعدها في الإعراب والمعنى معاً[1].

وتأتي "أو" لمعانٍ[2]:

- الشك من المتكلم نحو: "قَالُوا: لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ" [المؤمنون/١١٣].

وعلى الإبهام على السامع، نحو "وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ"[سبأ/٢٤].

وذكر الطبري أن "أو" ترد لمعنى الشك في العربية: يقول "أو" إذا كانت في الكلام فإنما تدخل فيه على وجه الشك... ومنع الطبري وقوعه في القرآن الكريم لأن الله عز وجل لا يجوز في خبره الشك ورأى أن يُسمى ذلك إبهاماً[3].

- التخيير بين المعطوفين – بأن يمتنع الجمع بينهما نحو "فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ" [البقرة/١٩٦].

ورأى الفـراء، فـي معنـى التخييـر معنى التفويض، تقول: "إن شئت فخذ درهماً أو اثنين"[4].

---

(1) الجنى الداني: ص٢٢٧.

(2) انظـر في ذلك – الجنى الداني ص٢٢٨، ومعجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن، السيوطي: ص٦٩-٧٠. وشرح التسهيل "المساعد على تسهيل الفوائد – ابن مالك، ج٢-٣٩٣.

(3) الطبري، ج١/١٤٩.

(4) الفراء: ج٢/ص٣٦٢.

أو بالإباحة بينهما بأن لا يمتنع الجمع نحو قوله تعالى: "وَلَا عَلَى أَنفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ" [النور/٦١].

وقد سمّى الأخفش معنى الإباحة "الرخصة"[١].

- التقسيم: وعبر بعضهم عن هذا المعنى "بالتفصيل" ومنه قوله تعالى: "وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى" [البقرة/١٣٥].

- الإضراب: بمعنى بل، وخُرّج عليه قوله تعالى: "وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ" [الصافات/١٤٧]. وقوله "فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى" [النجم/٩]. وذكر هذا المعنى الفراء[٢].

وقد قال ابن عصفور [ت ٦٦٩هـ]: والإضراب ذكره سيبويه في النفي والنهي وأن يُعاد العامل[٣].كقولك "لستُ بشيراً أو لستُ عمراً – أي لست بشيراً بل لستُ عمراً.

- أو بمعنى "الواو" لمطلق الجمع – كقوله تعالى: "لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى" [طه/٤٤].

وكقول الشاعر:

نَالَ الخِلافَةَ أَوْ كانَتْ لَهُ قَدَراً كما أَتَى ربَّهُ موسى على قَدَرِ[٤].

أراد. وكانت له قدراً فأوقع "أو" مكان الواو.

---

[١] الأدوات النحوية في كتب التفسير – الصغير، ص٥٦٣.

[٢] معاني القرآن – الفراء ج٢/٣٩٣.

[٣] الجنى الداني، ص٢٢٩ – ورصف المباني، ص١٣١، ومغني اللبيب ج١/٧٤.

[٤] البيت لجرير – في الديوان ص٤١٦ وفي الجنى الداني ص٢٣٠.

الآية الأولى: "لاجُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ" [البقرة/٢٣٦]. اختلف الفقهاء في المتعة الواجبة للمطلقة[١]:

- منهم من قال: المتعة للمطلقة التي لم تُمس ولم تُفرض لها فريضة "الصداق" بحمل "أو" على معنى "الواو" فتكون للدلالة على الجمع.
- ومنهم من قال أن "أو" في الآية على بابها ومعناها أي على معنى "التفصيل أو التقسيم "والبيان" ولا ترجع إلى معنى الواو. وبهذا المعنى يكون في الكلام حذف يُقدّر به الآية: كقوله تعالى: "وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا" [الإنسان/٢٤] فإنها للتفصيل.

وبكون على هذا تقدير الآية: لا جناح عليكم إن طلقتم النساء فرضتم لهن أو لم تفرضوا.

والذين قالوا بوجوب المتعة للمطلقة التي لم تمس ولم يذكر لها صداق دليلهم أن "أو" بمعنى الواو وهو استخدام وارد في كلام العرب[٢] وقد أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والجرمي واحتجّوا على ذلك بشواهد من الشعر: يقول امرؤ القيس:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ لِلشِّوَاءِ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ[٣]

أي وقدير معجل.

---

(١) انظر في هذا الخلاف – أحكام القرآن – ابن العربي ج١/ص٢٦٠.
وبداية المجتهد ج٢-٩٧، والجامع لأحكام القرآن – القرطبي ج٣/١٩٩.
وأثر الدلالة النحوية – عبد القادر السعدي – ص١٢٨ وما بعدها.

(٢) انظر الخصائص – ابن جني ج١/٣٤٨، والإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢/٢٥٤ وأثر الدلالة: ص١٣٠.

(٣) البيت في شرح ديوان امرئ القيس ص٣٨- لـ محمد عبد الرحيم – دار الكتاب العربي، سوريا. الطهاة – الطباخون – الصفيف اللحم المشرح المرتب – القدير – المطبوخ في القدر.

وقد ذكر ابن كثير[1] أن المتعة إنما تجب للمطلقة إذا لم يدخل بها ولم يُفرض لها.

وذكـــر ابـــن العربـــي[2]: "أنـــه جعل للمطلقة قبل المسّ وبعد الفرض نصف الصداق والمطلقة بعد المسيس لها جميع الفرض أو مهر مثلها.

وبهـــذا يكـــون معنى "أو" في "أو تفرضوا" الجمع أي حملاً على معنى "الواو" وحينئذٍ لا تجب المتعة إلاّ للمطلقة التي اجتمع فيها عدم المس وعدم تسمية المهر لها.

الآية الثانية: "مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ" [النساء/١١].

أجمـــع العلماء في هذه الآية من السلف والخلف على أن الدين مقدم على الوصية بدليل السنة الشريفة[3].

وقد ذكرت الآية الكريمة الوصية قبل الدّين وعطف الدين على الوصية "بأو".

يقـــول ابـــن العربـــي: "إن أو لا توجب ترتيباً: إنما توجب تفصيلاً فكأنه قال: من بعد إحداهما أو من بعدهما، ولو ذكرهما بحرف "الواو" لأوهم الجمع والتشريك، فكان ذكرها بحرف "أو" لمعنى التفصيل أولى[4].

ولمـــا كانـــت دلالة أو لا تفيد الترتيب بين المتعاطفين كما أن تقديم الدين على الوصية جائزة وإن تأخر بالذكر.

ومنهم من حمل معنى "أو" على الإباحة، فيكون بذلك أداء الدين والوصية معاً وقد صرح بذلك أبو حيان[5].

---

[1] مختصر ابن كثير/ ج١-ص٢١٦.

[2] أحكام القرآن، ج١/٢٩١.

[3] انظر: أحكام القرآن ج١/ص٤٤٤ – وفتح الباري ج٤/٤٦٧.

[4] أحكام القرآن ج/٤٤٥.

[5] البحر المحيط – أبو حيان – ج٣/١٨٦.

والاستدلال بمعنى الإباحة استدلال قوي لأن النحاة قالوا به في حال وجود قرينة. وهذه القـرينة شرعية وهي أن الدين والوصية كلاهما واجبان وليس هناك ما نع شرعي يمنع الجمع بينهما في الأداء كما إذا قلنا، جالس زيداً أو عمراً – في عدم وجود ما يمنع مجالستهما معاً[1].

الآية الثالثة: قال تعالى: "إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ" [المائدة/٣٣].

في هذه الآية أحكام قطاع الطرق وقد وقع خلاف بين الفقهاء في إنزال العقوبة المذكورة في الآية الكريمة وكان هذا الخلاف في رأيين:

١. أنها على التخيير وفيه حريّة السلطة في اختيار العقوبة التي تراها أنفع وإنزالها بهم[2]. بهذا تكون دلالة أو على التخيير.

٢. فـريق يـرى أنها على التفصيل – وليس على التخيير باعتبار "أو" دالة على "التفصيل والتقسيم" وليس على التخيير.

فالذي جعلها على التخيير فهو أصلها وموردها في كتاب الله وهو معناها الذي وضعت له أصلاً.

ومن قال أنها للتفصيل على استعماله في كلام العرب ويقويّه قوله تعالى "وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا" [البقرة/١٣٥]. هنا "أو" ليس للتخيير لأنه ليس هناك فرقة تخيير بين اليهودية –

---

(1) أنوار التنزيل – البيضاوي ج٢/٧١ – وانظر: أثر الدلالة النحوية – ص١٣١.

(2) انظر: أحكام القرآن ج١/ص٩٩.

والنصـــرانية، بل كلٌ يدعوا إلى دينه فكان المعنى: أن بعضهم وهم اليهود: قالوا: كونوا هوداً. وبعضهم وهم نصارى قالوا: كونوا نصارى[1].

فجـــاءت أو بهذا المعنى – للتفصيل أو التقسيم – كما عبر عنه النحاة وقد فصلت أحكام قطّاع الطريق وجعلت لكل منهم حكمه – لأن جناياتهم لا بد من أن تكون مختلفة.

فالمعنـــى أن يُقتلوا إن قتلوا – أو يصلبوا إن قتلوا وأخذوا المال – أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إن أخذوا المال – أو ينفوا من الأرض إن أخافوا السبيل[2].

---

[1] أحكام القرآن – الجصاص ج٢/٨٢. ومفاتيح الغيب ج٣/٢٣٥.

[2] أحكام القرآن – ابن العربي ج٢/٩٧.

في

معانيه عند النحاة والمفسرين

حـــرف جر يؤدي معنى الظرفية المكانية. والزمانية ويشركه في هاتين الدلالتين ويحمل عليه بعض الأدوات الأخرى[1].

وذكـــر الزجاج أن "في" تكون للوعاء وأن هذا المعنى هو الأصل فيها كقولك "التمر في الجراب – وزيد في الجبل"[2].

وله معانٍ[3]:

١. الظرفية مكاناً وزماناً على الحقيقة نحو قوله تعالى: "غُلِبَتْ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ" (الروم/٢-٤).

- أو مجازاً نحو "وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ" (البقرة/١٧٩).

- المصاحبة بمعنى "مع" نحو قوله تعالى: "ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ" (الأعراف/٣٨) أي. معهم.

- "في" بمعنى التعليل نحو: "فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ" (يوسف/٣١).

- الاستعلاء: نحو "وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ " (طه/٧١) أي عليها.

- "في" بمعنى "الباء" نحو "يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ" (الشورى/١١) أي بسببه.

---

(١) الجنى الداني، ص٢٥٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، ج١/٤٢٢.

(٣) انظر في هذه المعاني، معجم الأدوات النحوية وإعرابها، السيوطي، ص١٢٧. والجنى الداني، ص٢٥٠ وما بعدها.

- "في" بمعنى "إلى": نحو: "فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ" (إبراهيم/٩) أي إليها.

- المقايسة: الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو قوله تعالى: "فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ" (التوبة/٣٨)

ومذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن "في" لا تكون إلاّ للظرفية حقيقة أو مجازاً وما أوهم خلاف ذلك ردّ بالتأويل إليه[١]. وقد استدل النحاة والمفسرون اقتصارها على هذا المعنى وحملوا عليه نصوصاً متعددة من القرآن الكريم. ففي قوله تعالى: "وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ" (طه/٧١).

قالوا "في" بمعنى على جذوع النخل. وعلل مذهبهم: إنما صلحت "في" لأنه يرفع الخشبة في طولها فصلحت "في" وصلحت "على" لأنه يرفع فيها فيصير عليها[٢].

وآخرون فسّر "في" إنما هو الوعاء وأصل "على" لما على الشيء: كقولك التمر في الجراب ولو قلت التمر على الجراب لم يصلح في هذا المعنى، ولكنه جاز "وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ" لأن الجذع يشتمل على المصلوب، لأنه قد أخذه من أقطاره – كما لو قلنا: زيد في الجبل وعلى الجبل اشتمل على زيد وكذلك المصلوب والخشبة[٣]. ومنه قول الشاعر[٤]

هُمّ صَلَبوا العَبْديّ في جِذْعِ نخلةٍ فَلا عَطَسَتْ شَيْبانُ إلاّ بِأَجْدَعا

---

[١] الجنى الداني، ص٢٥٢.

[٢] معاني القرآن، الفراء ج١/٣٢٤.

[٣] معاني القرآن، الزجاج، ج١/٤٢١

[٤] البيت لوسيد بن أبي كاهل اليشكري، وهو شاعر مخضرم (ت٦٠هـ) والبيت موجود في الأزهية ص٢٧٨، وفي حروف المعاني، الزجاجي، ص١٢.

قال تعالى: "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ" (التوبة/٦٠).

استدل بعض العلماء[١] أن العدول في الآية الكريمة عن "اللام" إلى "في" في الأربعة الأخيرة إيذاناً إلى أنهم أكثر استحقاقاً للتصدق عليهم – وفي إعطائهم الزكاة – ممن سبق ذكره باللام لأن "في" للوعاء فنبّه باستعمالها على أنهم أحقاء بأن يجعلوا مظّنه لوضع الصدقات فيهم كما يوضع الشيء في وعاءٍ مستقراً فيه[٢].

---

[١] انظر البحر المحيط، ج٥/٦١.

[٢] انظر ١: معجم الأدوات النحوية وإعرابها، السيوطي، ص٥١.

ومفتاح السعادة، ص٣٧٩.

وانظر أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام، ص١٢١.

"مع"

معانيه عند النحاة والمفسرين

حرف جر يراد به الملازمة والصحبة: ذكر الزجاج أن "مع" تضم الشيء إلى الشيء[1].

وقال الزمخشري "ومع على معنى الصحبة واستحداثها تقول: "خرجت مع الأمير تريد مصاحباً له"[2].

وجعل منه قوله تعالى "وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ" (يوسف/٣٦). "أي كان دخولهما السجن مصاحبين له"[3] والمصاحبة هنا يراد بها الموضع. وقد ذكر لها السيوطي معانٍ[4].

- يقول: "مع أصلها مكان الاجتماع أو وقته كما في الآية الكريمة السابقة.
- كما يراد بـ "مع" المصاحبة على الزمان كما في قوله تعالى: "أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا" (يوسف/١٢)
- ويراد بها مجرد الاجتماع والاشتراك من غير ملاحظة الزمان والمكان نحو "وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ" (التوبة/١١٩).
- وتأتي "مع" لمعنى العلم والحفظ والمعونة مجازاً. كما في قوله تعالى: "وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ" (الحديد/٤).

---

[1] معاني القرآن – الزجاج، ج١/٤٣١.

[2] الكشاف، ج٢/٤٦٨.

[3] السابق.

[4] معجم الأدوات النحوية – السيوطي – ص١٨٥.

تعدد المعاني وأثره في الاستدلال الفقهي

استند الفقهاء إلى دلالة "مع" في الحكم على وجوب أداء صلاة الجماعة المفروضة للرجال.

قال تعالى: "وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ" (البقرة/٤٣).

وقال تعالى: "فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ" (النساء/١٠٢).

حيث ذهب العلماء فيها إلى[١]:

- أن صلاة الجماعة واجبة على الكفاية ذكره بعض المالكية والشافعية.
- أنها وجوب عين. ذكر هذا الإمام أحمد والأوزاعي وداود الظاهري.

والدليل اللغوي أن:

"مع" في هذه الآيات مشعرة بمعنى الجمعية في الأداء زماناً ومكاناً وقال بذلك سيبويه "أنها لموضع الاجتماع أو زمانه"[٢].

ودلالة "مع" هنا على الصحبة والاجتماع – واقترنت في الآية بفعل الأمر المطلق. الدال على الوجوب وهو "اركعوا" و "فلتقم" وبهذا يقول أبو حيان "ويكون في قوله "مع" دالة على إيقاعها جماعة"[٣].

---

[١] انظر في ذلك: الجامع لأحكام القرآن – القرطبي ج١/٣٤٩.
والبحر المحيط ج٢/٣٤١.
وقد ذكر هذه المسألة: عبد القادر السعدي في كتابه "أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام الشرعية – تحت عنوان "دلالة الظرف" ص١٨٨.

[٢] الكتاب، سيبويه، ج٣/٢٨٧.

[٣] البحر، أبو حيان، ج١/١٨١.

وفريق يرى أن صلاة الجماعة سنة مؤكدة على اعتبار الركوع في الآية من باب المجاز المرسل – حيث ذكر الجزء وأراد الكل، كقوله تعالى: "قُمْ اللَّيْلَ" (المزمل/٢) أي "صلّ" فيكون المعنى "اركعوا مع الراكعين. وأقيموا الصلاة مع المصلين لا منفردين"[1].

[1] مفاتيح الغيب، ج١/٤٩٤.

"مِن"

معانيه عند النحاة والمفسرين

أظهر المعاني التي يؤديها حرف الجر "من" هي[1]:-

١. ابتداء الغاية المكانية: نحو قوله تعالى: "مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى" (الإسراء/١)

٢. ابتداء الغاية الزمانية نحو: مشيت من العصر حتى المغرب" وفي قوله تعالى: "لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ" (الروم/٤).

التبعيض: نحو قوله تعالى: "مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ" (البقرة/٢٥٣). وقد قال الفراء بهذا المعنى قال: "قد أصبنا من فلان، وقتلنا من بني فلان، تريد رجالاً، وذلك لأن "مِن" تؤدي بعض القوم[2].

٣. البدل: كما في قوله تعالى: "أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنْ الْآخِرَةِ" (التوبة/٣٨) أي بدل الآخرة.

وقال بهذا المعنى الطبري: تقول أعطيتك من دينارك ثوباً، والمعنى مكان الدينار ثوباً، وجعل فيه قوله تعالى: "أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ آخَرِينَ" (الأنعام/١٣٣) معناه "أنهم أنشئوا مكان خلق خلف قوم آخرين قد هلكوا من قبلهم"[3].

٤. بيان الجنس وذلك بعد اسم مبهم لبيان جنسه كقوله تعالى: "وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ" (الكهف/٣١).

---

[1] انظر: حروف الجر ومعانيها – الدكتور. أحمد فليح، ص١٠٤ – المركز القومي للنشر ط١، ٢٠٠١. والجنى الداني، ص١٠٨.

[2] معاني القرآن / الفراء ج٢/٧٨.

[3] جامع البيان – الطبري ج٨/٣٨.

٥. التعليل: نحو "يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ" (البقرة/١٩) وقوله "مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ" (المائدة/٣٢).

تعدد المعاني وأثره في الاستدلال الفقهي:

الآيـــة الأولى: قال تعالى: "يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ.." (المائدة/٤).

والخلاف في هذه الآية "مِمَّا أَمْسَكْنَ":

- فـــريق يرى أن الذي يحل أكله لحومها دون ما حرّمت من خبائثه من الفرث والدم وما أشبه[١].
- وفـــريق آخر يرى أنه ليس المقصود النهي عن أكل جميع ما يصيده الصائد وليس فيه احتراس[٢].

أصـــحاب الـــرأي الأول استدلوا بـــ "من" على أنها تبعيضية يرى الطبري أن "من" لا تـــدخل فـــي الكـــلام إلاّ لمعنـــى مفهوم ومعنى دخول "من" في قوله "فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ.." جوارحكم الطيبات التي أحلت لكم من لحومها دون ما حرّمت عليكم من خبائثه من الفرث والدم .. ذلك مما لم أطيبه لكم، فذلك معنى دخول "من" في ذلك[٣].

---

[١] الطبري، ج٤-٦/٩٩. وانظر – مفاتيح الغيب ج١١/١٤٥.

[٢] معاني القرآن الأخفش ج١/٢٥٤ – التحرير والتنوير ج٦/١١٦.

[٣] جامع البيان الطبري ج٤/٩٩ والنظر البحر ج٣/٤٣٠.

أصحاب الرأي الثاني قالوا بزيادة "مِن" وقد أشار إلى ذلك الأخفش بقوله: أدخل "من" كما أدخله في قوله: كان من حديث: وكان من مطرٍ" أي أن "مِن" دخلت في هذه الآية لغير معنى.

- وفسر ابن عاشور معنى التبعيض على أنه تبعيض شائع الاستعمال في كلام العرب عند ذكر المتناولات .. وليس المقصود النهي عن أكل جميع ما يصده الصائد. ولا أن ذلك احتراس عن أكل الريش والعظم والجلد لأن ذلك كلّه لا يتوهمه السامع حتى يحترس منه"[1].

وبين أن القول بزيادة "من" ليس قوياً. فقد ترجح عند العلماء أصالتها وإفادتها التبعيض: وهو مرادٌ ومُتعين لأن الأمر ليس بأكل كل ما أمسكته الجوارح وإنما بعضه، فليس يؤكل الدم والعظم، والجلد، والريش. ولعل مما يومض به ذكر "من" هنا أنه كان من شأن العرب قبل الإسلام أكل الصيد كلّه فأتت "من" لتشير إلى أن المباح من الصيد قدر منه طلب فيه المؤمنون من الرسول ﷺ أن يحدد لهم ما يحل أكله فناسب ذكر "من" المبعضة لتشير إلى ذلك القدر الطيب[2].

الآية الثانية:

قال تعالى: "يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ. ." (المائدة/٩٥) استند الفقهاء إلى دلالة "من" في الآية السابقة لتوضيح حكم من قتل صيداً عامداً وهو محرم في حج أو عمرة.

---

(1) تفسير التحرير والتنوير ج٦/١١٦.

(2) انظر / زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن - الدكتورة: هيفاء عثمان عباس فدا ص٦٠٢ – دار القاهرة ط١.

بأن الواجب عليه الافتداء بما يُشابه ذلك الصيد في الصورة والهيئة ولا تجب عليه قيمة ذلك الفداء[1].

يقـول ابـن العربـي في تفسيره: "إن من جملة درجات الحرف "من" أنها لبيان الجنس كقولك "خاتم من حديد" ... وأنها لا تكون هنا للتبعيض بحال ولا موضع ... و "من" هنا جاءت مقترنة بقوله "من النعم" لبيان جنس مثل المقتول المُفدى ... وأنه من الإبل والبقر والغنم[2].

وكـان الدلـيل علـى أن دلالة "مِن" لبيان الجنس هو جعل النحاة شروطاً لها من هذه الشـروط أن تكـون "مـن" واقعة بعد اسم جنس[3]. وهذا الشرط متحقق في هذه الآية لأن اسم الجنس فيها هو لفظ "مثل" وإلى هذا ذهب الزمخشري معللاً ذلك بأن اسم الجنس جاء فيها منكراً فيكون قوله تعالى: "مِنَ النَّعَمِ" بياناً وتفسيراً لذلك المثل[4].

ومن التي لبيان الجنس إن وقعت بعد اسم جنس منكر كانت مع مجرورها في محل شبه جملـة صـفة لذلك الاسم النكرة كما في هذه الآية – لأن المعنى – فجزاء مثل ما قتل هو نعم ومثله قوله تعالى: "يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ" (الكهف/٣١) أي أساور هي ذهب.

وبهـذا يكون الفداء مشابهاً للصيد في الصورة والهيئة وقال أبو حيان هذا رأي جمهور العلماء[5].

---

(1) بدائع الصنائع، ج٢/١٩٨ – وانظر أثر الدلالة النحوية، ص١٢٥.

(2) أحكام القرآن – ابن العربي ج٢/١٨٠.

(3) همع ٣٤.

(4) الكشاف ج١/٤٣٤.

(5) أنظر البحر، ص٤٣١.

الآية الثالثة: قال تعالى: "فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ" (الحج/٣٠) حيث أوضح المفسرون[1] أن بعضهم جعل "من" لبيان الجنس وهذا يعني وقوع النهي عن الرجس الأوثان فقط ويبقى نهي سائر الأرجاس في غير هذا الموضع، ثم أجاز أن تكون لابتداء الغاية. فكأنه نهاهم عن الرجس عاماً ثم عين لهم مبدأه الذي يلحقهم إذ عبادة الوثن جامعة لكل فساد ورجس.

ثم قرر أن من جعل "من" للتبعيض في هذه الآية قلب معناها وأفسده".

---

[1] القرطبي – الجامع لأحكام القرآن ج١٢/٥٤. وانظر الأدوات النحوية في كتب التفسير، ص٧٣١.

"ما"

معانيه عند النحاة والمفسرين

تقع "ما" الحرفية في ثلاثة أقسام: نافية – مصدرية وزائدة[1].

- النافية: كقولك ما قام زيد[2]. وتأتي لنفي الحال مع المضارع.

وأوضح الرازي: أن هذا النفي لا يفيد النفي المطلق لجواز أن يكون معه الإثبات في الاستقبال كما يُقال: "ما يفعل الآن وسيفعل إن شاء الله"[3].

ونقل الطبري عن ابن عباس أن "ما" جاءت بمعنى لم في قوله تعالى: "يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ" (البقرة/١٠٢) أي: لم ينزل الله عز وجل السحر على الملكين.

وخالفه الطبري وجعل "ما" موصولة – لا نافية[4].

---

[1] الجنى الداني، ص٣٢٢.

[2] حروف المعاني، الزجاجي، ص٥٣.

[3] انظر – مفاتيح الغيب، الرازي، ج١٧٠/٢٨.

[4] جامع البيان، الطبري، ج٤٥٢/١.

- ما المصدرية: وهي قسمان: وقتية وغير وقتية.

- الوقتية: تقدر بمصدر نائب عن ظرف الزمان كقوله تعالى: "خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتْ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ" (هود/١٠٨).

- وغير الوقتية: تقدر مع صلتها بمصدر نحو "يُعجبني ما صنعتَ" أي صنعك وهذا مذهب سيبويه.

وعند الأخفش تقديره: "الصنع الذي صنعته"[١].

ويرى أبو حيان أن "ما" مصدرية قد تكون ظرفية زمانية فتشبه الشرطيّة وتقتضي التعميم. تقول: "ما صبحتني أكرمك" فالمعنى مدى صحبتك لي أكرمك. وجعل منها قوله تعالى: "لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ" (البقرة/٢٣٦) أي زمان عدم المسيس[٢].

ويقول الفراء: " أن "ما" المصدرية هي التي تؤول مع ما بعدها من الفعل بمصدر يراد به الحدث المطلق كما يرى أنها قد تكون في معنى المصدر كقوله تعالى: "وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا" (الشمس/٥) والمعنى "السماء وبناءها"[٣].

---

[١] الجنى الداني، ص٣٣٠.

[٢] البحر المحيط، ج٢/٢٣١.

[٣] معاني القرآن، الفراء، ج٣/٢٦٣.

- "ما" الزائدة: وتكون في موضعين[1]:

- لا تخلّ فيه بإعراب ولا معنى كقوله تعالى: "فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنْ اللَّهِ" (آل عمران/١٥٩) وقوله تعالى: "فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ" (النساء/١٥٥).

- الموضع الآخر: تغيّر الإعراب كقولك: إن زيداً قائمٌ ثم تقول: إنما زيدٌ قائمٌ فتغيّر الإعراب بدخولها.

في استخدامها اللغوي هي تختص بما لا يعقل:

فهي على خلاف "مَن" وقد بيَّن الزمخشري أن "ما" تتناول الأجناس كلّها تناولاً عاماً قال: "ألا تراك تقول: إذا رأيت شبحاً من بعيد. ما هو؟ قبل أن تعرف أعاقل هو أم غيره؟. فكان أولى بإرادة العموم"[2].

وقال أبو عبيدة: في قوله تعالى: "وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى" (الليل/٣). وقوله: "السَّمَاءُ بَنَاهَا" (النازعات/٢٧) قال هي في هذه بمعنى "مَن"[3].

---

[1] حروف المعاني، الزجاجي، ص٥٤.

[2] الكشاف، الزمخشري، ج١/٦٩٧.

[3] المجاز، أبو عبيدة، ج٢/٣٠٠.

تعدد المعاني وأثره في الاستدلال الفقهي

قال تعالى: "وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا" (النساء/٢٢).

تضمنت هذه الآية الكريمة تحريم نكاح الأبناء نساء الآباء عقداً ووطئاً.

واختلف العلماء في كلمة "ما"[١].

- هل يُخبر بها عمّا يعقل أم لا – "ما" في هذه الآية هل هي "مصدرية" لاتصالها بالفعل – أم هي بمعنى "من" أو "الذي".

واختلفت عباراتهم في ذلك فقالت طائفة:

- المعنى: "لا تنكحوا نكاح آبائكم" يعني النكاح الفاسد المخالف لدين الله.
- وطائفة تقول: "لا تنكحوا نساء آبائكم[٢].

وقد استدل كل فريق من الفقهاء بمعاني "ما" لتوضيح رأيه. فالذين قالوا أن المقصود "ولا تنكحوا نكاح آبائكم" أي مثل نكاح آبائكم الفاسد أو الحرام الذي كانوا يتعاطونه في الجاهلية: بهذا الرأي: يرى أن "ما" مصدرية" واختار هذا محمد بن جرير /قال "لو كان معناه ولا تنكحوا النساء اللاتي نكح آباؤكم. لوجب أن يكون موضع "ما" "مَن"[٣].

---

[١] انظر – أحكام القرآن، ابن العربي، ج١/٤٧٤.

[٢] السابق، ص٤٧٥، وانظر البحر ج٣/٣٠٧.

[٣] انظر البحر المحيط، أبو حيان، ج٣/٢٠٨.

والرأي الثاني أن "ما" هنا بمعنى "من" وذكر هذا الرأي الفراء. أنها تكون لمن يعقل على قلّــة كقــوله تعالى: "فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ" (النساء/٣) أي: من طاب[١] ووافقه عدد من المفسرين[٢].

ولأبــي حيان رأي في هذه المسألة: حيث يقول: "فالمتبادر إلى الذهن أنها: "ما" مفعول به وأنها واقعة على النوع: أي "لا تنكحوا النوع الذي نكح آباؤكم" وقال: أن "ما" تقع على أنواع من يعقل ولكنه رفض أن تستخدم في آحاد من يعقل"[٣].

ويقول ابن العربي: أن الصحابة تلقت الآية على هذا المعنى ومنه استدلت على منع نكاح الأبناء حلائل الآباء. بدليل قوله تعالى: "إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا" (النساء/٢٢). حيث تعقب النهــي بالذم البالغ المتتابع. وهذا دليل على أنه انتهاء من القبح إلى الغاية. إذ كانوا في الجاهلية يستقبحون فاعله ويسمونه المقتي، نسبوه إلى المقت.

وأما النكاح الفاسد، فلم يكن عندهم ولا بلغ إلى هذا الحد[٤].

ويؤكد كلام ابن العربي ما ذكره الفراء أن "ما" الموصولة. وإن كانت معرفة فهي مبهمة تحتاج إلى تبين بـــ "مِن" المفسرة. كقوله تعالى: "وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ" (النحل/٤٩). فـــ "مِن دابة" تفسيرها[٥]. ومثله "ما نكح آباءكم من النسا" فُسرت "ما" بـــ "من النساء"

---

[١] معاني القرآن، الفراء، ج١/٢٥٣.

[٢] انظر: مسفاتيح الغيب، ج١٨/١٥٧. والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج٧/٨٤.

[٣] البحر، ج٣/٢٠٧.

[٤] انظر أحكام القرآن، ابن العربي، ج١/ص٤٧٥.

[٥] معاني القرآن، الفراء، ج٢/١٠٣.

الفصل الثالث

الحروف الثلاثية والرباعية والخماسية

إلى – ثُمَّ – ألاّ – حتّى – إنما

إلـــى

معانيها عند النحاة والمفسرين

حرف جرٍ له معانٍ أشهرها:

١. انتهاء الغاية في الزمان والمكان، وهو أصل معانيها[١]:

- الغاية الزمانية كقوله تعالى: " أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ " [البقرة: ١٨٧].

- الغاية المكانية: قوله تعالى: " إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى " [الإسراء: ١].

- ولـــم يذكر لها الأكثرون غير هذا المعنى، وزاد ابن مالك وغيره تبعاً للكوفيين معاني أخرى[٢]:

- إلـــى بمعنـــى "مع" كقوله تعالى: "مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ" [آل عمران: ٥٢] أي مع الله[٣].

وقد ذكر الطبري أن إلى بمعنى مع في قوله تعالى: "وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ" [البقرة: ١٤] قدر "إلى" بـــ"مع"[٤]، وقد اشترطوا في حمل "إلى" على معنى "مع" أن تكون في ضم الشيء إلى الشيء، كقول العرب "الذود إلى الذود إبل" فإن لم يكن ضم لم تكن إلى بمعنى "مع" فلا يقال: "مع فلان مال كثير" "إلى فلان مال كثير"[٥].

---

(١) الجني الداني، ص٣٨٥.

(٢) معجم الأدوات النحوية وإعرابها، السيوطي، ص٤٦.

(٣) ذكره الفراء في معاني القرآن، ج٢١٨/١.

(٤) جامع البيان، الطبري، ج٢٩٩/١.

(٥) معاني القرآن، الفراء، ج٢١٩/١، والجلي الداني، ص٣٨٦.

٣. التبيين: وهو معنى متعلق في تعجب أو تفضيل بحبّ أو بغض مبينة لفاعلية مصحوبها[١] كقوله تعالى: "رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ" [يوسف: ٣٣].

٤. إلى بمعنى اللام: وذلك كما في قوله تعالى: " وَأَخْبَتُوا إِلَى رَبِّهِمْ " [هود: ٢٣] حيث ذكر لها الطبري معنى اللام وقدّر "واخبتوا لربهم"[٢].

٥. إلى بمعنى "في": كما في قوله تعالى: "وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ" [آل عمران: ١٢] ومعنى ذلك "أنهم يجمعون فيها"[٣].

– وقد قال بزيادة إلى بعض النحاة منهم الفراء ولم يذكره جمهور النحاة.

وقد ذكر المرادي أن كثرة النحاة البصريين لم يثبتوا "إلى" غير معنى انتهاء الغاية وأن جميع ما قيل في معاني "إلى" هو من قبيل التأويل[٤].

وقد كان خلاف النحاة في دخول ما بعد إلى في حكم ما قبلها وكان فيه ثلاثة أقوال:

الأول: عدم دخول ما بعدها فيما قبلها مطلقاً سواء كان من جنسه أم لم يكن وأيد هذا الرأي ابن هشام[٥].

الثاني: أن ما بعدها يدخل فيما قبلها[٦].

الثالث: إذا كان ما بعد الغاية من جنس ما قبلها دخل وإن لم يكن من جنسه لم يدخل[٧].

---

(١) الجلي الداني، ص٣٨٧.
(٢) جامع البيان، الطبري، ج١٤/٢٧٢.
(٣) روح المعاني، ج٣/١٣٦.
(٤) الجني الداني، ص٣٨٩.
(٥) مغني اللبيب، ابن هشام، ج١/٧٠.
(٦) الجني الداني، ص٣٨٥.
(٧) مغني اللبيب، ج١/٧٠.

تعدد المعاني وأثره في الاستدلال الفقهي

الآيـــة الأولى: قال تعالى: " يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ " [المائـــدة: ٦]. "إلى المرافق" تناولت هذه الآية الكريمة حكم دخول المرافق في الغسل أثناء الوضوء، فوقع خلاف بين العلماء في وجوب غسل المرافق أو عدمه:

- ذهب فريق من العلماء أن المرافق يدخل في وجوب الغسل[١].
- وفريق آخر –وهم الجمهور– من الفقهاء يرى وجوب إدخال المرافق في الغسل.

وهذا الخلاف يرجع إلى تحديد معنى انتهاء الغاية في "إلى".

القائلـــون بعدم دخول المرافق في الوضوء يرون أن ما بعد "إلى" لا يدخل فيما قبلها وذلك عند عدم القرينة وقد ذكره كثير من النحاة[٢].

حـــيث يـــرى بعـــض العلماء أنه لا دليل على وجوب دخول المرافق في الغسل أو عدم الدخول.يقول البزدوي: "فقوله إلى المرافق وإلى الكعبين، لا دليل فيه على أحد الأمرين.

– "دخول المرافق أو عدمه"– فأخذ عامّة العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولهما في الغسل[٣].

– والقائلـــون بدخول المرافق في الغسل: أن إلى تدخل ما بعد إلى في حكم ما قبلها وذلك عـــندما يكـــون ما بعد "إلى" من جنسه وقد قال بذلك سيبويه "فالمرافق من جنس اليد، ولذلك لم يدخل ما بعد "إلى" فيما قبلها في قوله تعالى: " ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ" [البقرة: ١٨٧].

لأن الليل ليس من جنس النهار[٤].

---

(١) أحكام القرآن، الجصاص، ج٢/٣٤٠.

(٢) الجني الداني، صص٣٧٣، وانظر البحر المحيط، ج٣/٤٣٥، ومغني اللبيب، ج١/٧٠.

(٣) كشف الأسرار، البزدوي، ج٢/٢٦٧.

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام، ج١/٧٠.

وقد ذهب جماعة من المفسرين[1]، أن اليد في اللغة هي من أطراف الأصابع إلى المنكب وبما أن المرافق يشمل اللفظ فإن التحديد بـــ "إلى" جاء لإسقاط ما وراء المرافق في حكم الغسل فكأنه اقتطع من اليد للغسل من حد المرافق، فتكون داخلة في الحكم وعلى هذا تكون الغاية بينت المتروك من اليد لا المغسول.

وقـــد أيّد ابن هشام هذا التوجيه في الآية. عندما قدر فعلاً محذوفاً "اسقطوا" وذلك على أن الإســـقاط يبتدئ من مناكب اليد لا من الأنامل ثم ينتهي إلى المرافق بدلالة "إلى" وبما أن الغالب عـــند ابن هشام أن "إلى" لا يدخل ما بعدها فيما قبلها لم يدخل المرافق في إسقاط الغسل عنها بل بقيت في حكم ما أمر بغسله[2].

كمـــا احتج العلماء بدخول المرافق أن "إلى" ترد في أحد معانيها حملاً على معنى "مع" إذا ضممت بها الشيء إلى الشيء. مثل قوله تعالى: "قال من أنصاري إلى الله" أي مع الله على هذا تكون "إلى" بمعنى "مع" أي وأيديكم مع المرافق. وتكون المرافق داخلة مع الأيدي في الغسل.

وقـــد اســـتند أصحاب هذا الرأي إلى قول الرسول ﷺ: "إن أمتي يدعون يوم القيامة غرٌّ محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرّته فليفعل"[3].

حـــيث فهم من هذا الحديث الشريف استحسان المتوضئ أن يشرع في العضد فيغسله مع ذراعيه. وبذلك أجمع الفقهاء دخول المرافق في الغسل[4].

الآية الثانية: قال تعالى: " ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ " [البقرة: ١٨٧].

---

(1) انظر في ذلك –أحكام القرآن– الجصاص، ج٢/٣٤٠، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج٦/٨٦.

(2) مغني اللبيب، ج٢/١٢٢.

(3) شرح المفصل، ابن يعيش، ج٨/١٥، وانظر، معاني الحروف، الرمّاني، ص١١٥.

(4) مختصر ابن كثير، ج١/٤٩٠.

هذه الآية تبين وقت انتهاء الصيام حيث تقتضي الإفطار عند غروب الشمس وقد جاء في الصحيحين عن النبي ﷺ: "**إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا أفطر الصائم**"[1].

وقد دلت "إلى" هنا على انتهاء الغاية الزمانية "وغاية الشيء نهايته"[2].

وذكر صاحب الكشاف[3]: إن كلمة "إلى" تفيد معنى الغاية مطلقاً، وأن دخولها في الحكم وخروجها منه فأمر يدور مع الدليل:

فمما فيه دليل على الخروج قوله تعالى: " **فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ** " [البقرة: ٢٨٠] لأن الإعسار علة الإنظار وبوجود الميسرة تزول العلة ولو دخلت الميسرة فيه لكان منظراً في كلتي الحالتين معسراً أو موسراً فتبطل الغاية.

وكذلك " **أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ** " إذ لو دخل لوجب الوصال.

---

(1) صحيح البخاري، ج٣/٤٦، وانظر مختصر ابن كثير، ج١/١٦٧.

(2) اللمع، ابن جنين ص١٥٦.

(3) كشف الأسرار، ج٢/٢٦٧.

ثمَّ

معانيه عند النحاة والمفسرين

حرف عطف يشرك في الحكم ويفيد المعاني التالية[1]:

- الترتيب بمهلة: فإذ قلت "قام زيد ثم عمرو، آذنت بأن الثاني بعد الأول بمهلة وهذا مذهب الجمهور.
- ثم، بمنزلة الواو، لمطلق الجمع حيث لا ترتيب كما في قوله تعالى: "خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا" (الزمر، ٦).
- "ثم" تفيد الترتيب "كالفاء" قال بذلك الفراء[2]، ومنه قوله الشاعر:

كَهَـــزِّ الرُّدينِـــي تَحْـــتَ العجـــاج جَـرَى فِـي الأنابِـيبِ ثُـمَّ اضطَرَبَ[3]

أي فاضطرب.

- ثم، الاستئنافية، قال بذلك الطبري[4]، والمالقي[5]، وذلك كما في قوله تعالى: " قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ" (الأنعام/ ٦٤).

---

(١) انظر الجني الداني، ص ٤٢٦.

(٢) معاني القرآن، ج١/٣٩٦.

(٣)البيت، لأبي داود الأبادي، في الديوان، ص ٢٩٢ وفي همع الهوامع ج٢/١٢١، وفي الجني الداني،ص ٤٢٧.

(٤) جامع البيان، الطبري، ج٤/١٩٠.

(٥) وصف المباني، ص ١٧٥.

وفي معنى ثم التي تفيد الترتيب هي لترتيب الذكر أو ترتيب الإخبار، وقد حمل بعضهم قوله تعالى: "ثم جعل منها زوجها" على أن "ثم" في الآية لترتيب الإخبار[1].

أما معنى التراخي فقد عبر عنه الزمخشري بمعنى "التراخي بالمنزلة" فهو يوازن بين ما قبل "ثم" وما بعدها – ويفاضل بينهما وقد ذكر معنى –التفاوت– أو هو بيان التباعد في الرتبة ومعنى التفاضل[2].

كما عدها الكوفيون بمعنى واو المعية بشرط أن يستقيم المعنى على المعية وأن يسبقها النفي أو الطلب، كما يسبقان واو المعية[3].

* ولكن صاحب كشف الأسرار: لا يرى في معانيها سوى العطف على سبيل التراخي، ليختص بمعنى هو موضوع له حقيقة" ويذكر رأي أبو حنيفة: "ثم" هو بمنزلة ما لو سكت ثم استأنفت قولاً بعد الأول رعاية لكمال معنى التراخي"[4].

---

(1) انظر معاني القرآن، الفراء، ج٢/٤١٤.

(2) الكشاف، ج/١٢٣– وانظر الأدوات النحوية في كتب التفسير، ص ٥٧٥.

(3) انظر النحو الوافي، ج٤/٣٨٥، وانظر أثر اللغة في اختلاف الفقهاء، رسالة ماجستير، ١٩٩٧، ص ٩٥.

(4) كشف الأسرار، البزدوي، ج٢/١٩٧.

قال تعالى: " لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ(١٩٨)ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ " (البقرة/ ١٩٨-١٩٩).

الخلاف في فهم هذه الآية الكريمة ينحصر في دلالة "ثم" اللغوية، إذ يرى بعض الفقهاء إنها استئنافية فيكون حكم ما بعدها منفصلاً عن حكم ما قبلها. أو هي بمعنى "الواو" لتفيد الترتيب بالذكر.

يقول ابن العربي[1]: "ثم أفيضوا من حيث أفاض الله".

اختلف الناس في المراد بهذه الإفاضة على قولين:

- أن المراد به من عرفات مخالفة لقريش – قال الجماعة.
- إن المراد به من المزدلفة إلى منى قال الضحاك: وإنما صار إلى ذلك لأنه رأى الله تعالى ذكر هذه الإفاضة بعد ذكره الوقوف بالمشعر الحرام، والإفاضة التي بعد الوقوف بالمشعر الحرام هي الإفاضة إلى منى.

وكان للعلماء في هذه المسألة أجوبات أربعة:

١. إن في الكلام تقديماً وتأخيراً حيث التقدير، ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس، فإذا أفضتم من عرفات مع الناس فاذكروا الله عند المشعر الحرام" ذكر أبو حيان "عند

---

(١) أحكام القرآن أبو بكر، ابن العربي ج١/ ص ١٩٦.

بعضـــهم" وقـــد رفض أبو حيان هذا الوجه. لأن التقديم والتأخير خاص بالضرورة والقرآن منزه عن حمله عليها[1].

٢. إن "ثم" بمعنى الواو كما قال تعالى: "كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ" (البلد/ ١٧)

٣. إن معـــناه "ثم ذكرنا أفيضوا من حيث أفاض الناس فيرجع التعقيب إلى ذكر وجود الشيء لا إلى نفس وجوده، كقوله تعالى: "ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ" (الأنعام/ ١٥٤).

والمعنى: ثم أخبرنا كم آتينا موسى الكتاب فيكون التعقيب في الإخبار لا في الإيتاء.

وقـــال بذلك الرازي، حيث جعل "ثم" في الآية لترتيب الخبر وذلك على الإفاضة نفسها التي من عرفات[2].

ذهـــب الطبـــري[3] إلـــى أن "ثم" للترتيب والتراخي وذلك على أن المراد بالإفاضة بعد "ثـــم"هـــنا إفاضـــة أخـــرى غير التي من عرفات–وهي المزدلفة، وذلك باعتبار "ثم" دالة على الاستئناف والابتداء.

وقـــال بـــذلك الزمخشـــري[4] وقـــد ذهب إلى أن "ثم" للتراخي في المنزلة وبعد ما بين الإفاضتين وتفاوتهما –وهذا يعني اختلافهما.

وأيد هذا الرأي القرطبي إلى أن "ثم" لابتداء خبر جديد على التوجيه نفسه[5].

---

(١) انظر البحر المحيط، ج٢/٩٩.

(٢) مفاتيح الغيب ج٥/١٨٠-١٨٢.

(٣) جامع البيان، الطبري، ج٤/١٩٠-١٩١.

(٤) الكشاف، الزمخشري، ج١/٢٤٧.

(٥) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي ج٢/٤٢٧، وما بعدها، وانظر الأدوات النحوية في كتب التفسير، ص ٥٧٧.

والتحقيق[1] أن المعنى فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام: "يا معشر مـــن حـــل المشعر الحرام أفيضوا من حيث أفاض الناس، وأخّر الله تعالى الخطاب إلى المشعر الحرام ليعم من وقف بعرفة ومن لم يقف حتى يمتثله مع من وقف".

---

[1] أحكام القرآن، ابن العربي، ج١/ص ١٩٦.

"ألاّ"

معانيه عند النحاة والمفسرين

حـــرف مركب من "أنْ" الناصبة للفعل أو المخففة و "لا" النافية وهي بذلك تُعدُّ حرفين لا حرفاً واحداً كما في قوله تعالى: "أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ" (النمل/٣١)

وقد أجاز النحاة والمفسرون في "أنْ" أن تكون:

- مصدرية – ناصبة للفعل بعدها "لا" نافية.
- أن تكون "أنْ" مفسرة و "لا" ناهية[١].

ففي قوله تعالى: "قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا" (الأنعام/١٥١).

قالـــوا فـــي "ألاّ تشـــركوا" "أن" تفســـيرية و "لا" ناهية والمعنى (أي لا تشركوا) قال بهذا الزمخشري[٢] والرازي[٣] وفي قوله تعالى: "فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ" (الأعراف/١١-١٢).

قال الفراء: أن "لا" زيدت لتوثيق النفي[٤].

---

(١) انظر – الجنى الداني – ص٥٠٩-٥١٠، ومعجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن، السيوطي، ص٤٢.

(٢) انظر الكشاف، ج٢/ص٤٨.

(٣) التفسير الكبير، ج١٣/ص٢٣٢.

(٤) معاني القرآن، ج١/٣٧٤.

قال تعالى: "إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَلَّا[1] يَطَّوَّفَ بِهِمَا" (البقرة/١٥٨).

اختلف العلماء في "الاّ يطوّف" منهم[2]:

- على إباحة ترك الطواف في الصفا والمروة.
- والجمهور على إباحة الطواف ولا رخصة في تركه.

ورأى النحاة[3] في "ألاّ" في الآية السابقة. بعضهم حملوها على "زيادة "لا" مع "أن" وبذلك يكون الطواف واجباً وهو المعمول به.

أو أن تكون "لا" نافية والطواف مرخص في تركه.

وقال الطبري أن "ألاّ" في "ألاّ يطوّف بهما" أن تكون "لا" مع "أن" صلة في الكلام "زائدة" وذلك إذا تقدمها جحد[4].

وقد رفض ابن العربي رأي الفراء بزيادة "لا" يقول[5]: اعلموا وفقكم الله أن قول القائل:- لا جناح عليك أن تفعل "إباحة للفعل" وقوله "فلا جناح عليك ألّا تفعل" إباحة لترك الفعل. فلما سمع عُروة – رضي الله عنه – قوله تعالى "فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا" قال: هذا دليل على أن ترك الطواف بهما جائز ثم رأى أن الشريعة المطبقة في هذا الحكم – على أن الطواف بهما لا

---

(١) في قراءة علي – رضي الله عنه – انظر: الأدوات النحوية في كتب التفسير، ص٧٣٠.

(٢) أحكام القرآن – لابن العربي، ج١/ص٧٠.

(٣) انظر معاني القرآن – الفراء، ج١/٩٥.

(٤) جامع البيان، الطبري، ج٣/٢٤٦.

(٥) انظر، أحكام القرآن – لابن العربي، ج١/ص٧٠. ومختصر ابن كثير، ج١/ص١٤٥.

رخصة في تركه – فطلب الجمع بين هذين المتعارضين – فقالت له عائشة – رضي الله عنها – ليس قوله تعالى "فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا" دليلاً على ترك الطواف. إنما كان الدليل على تركه لـــو كان "ألّا يطوّف" وهذا اللفظ لم يأت لإباحة ترك الطواف ... وإنما جاء لإفادة إباحة الطواف لمـــن كـــان يتحرج منه في الجاهلية. وبهذا رفض لمن قال بزيادة "لا" بشهادة السيدة عائشة – رضي الله عنها – وقد قررتها غير زائدة وقد بيّنت معناها – فلا رأي للفراء ولا لغيره"[1].

---

[1] أحكام القرآن، ج١/ص٧١.

حتـــى

معانيه عند النحاة والمفسرين

- حـــرف له عند البصريين ثلاثة أقسام: حرف جر وحرف عطف، وحرف ابتداء، وزاد الكوفيون رابعاً وهو أن يكون حرفاً ينصب الفعل المضارع[1].

* حتـــى الجـــارة: ومعناها انتهاء الغاية "اعلم أن حتى ... بمنزلة إلى، إلاّ أن حتى تُدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى ويكون ما بعدها جزءاً مما قبلها ينتهي الأمر به"[2].

ويقول صاحب كشف الأسرار "اعلم أن حتى للغاية في أصل الوضع وهو المعنى الخاص الذي وضعت له ولا يسقط ذلك عنها إلاّ مجازاً"[3].

- ولمجرورها شرطان:

١- أن يكـــون آخـــر جزء أو ملاقياً آخر جزء، ومثال كونه آخر جزء: أكلت السمكة حتى رأسها.

ومثال كونه ملاقي آخر جزء: سرت النهار حتى الليل.

٢- أن يكون مجرورها ظاهراً فلا تجر المضمر وهو مذهب سيبويه[4].

وقـــد اخـــتلف النحاة في المجرور "بحتىّ" هل يدخل فيما قبلها أو لا، فذهب المبرد، وابن السراج، وأبو علي، وأكثر المتأخرين إلى أنه داخل.

---

(١) الجني الداني، ص٥٤٢.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ج٨/١٥.

(٣) كشف الأسرار، الحافظ النسفي، ج١/٣٢٥.

(٤) الجني الداني، ص٥٤٤.

وذهب آخرون إلى أن ما بعدها يحتمل أن يكون داخلاً فيما قبلها أو غير داخل، فإذا قلت: "ضـــربت القوم حتى زيد فـــ"زيد" يجوز أن يكون مضروباً انتهى الضرب به ويجوز أن يكون غير مضروب، انتهى الضرب عنده"[1].

وقـــد مـــنع الزمخشـــري دخول ما بعدها في الحكم مطلقاً وجعل حتى مختصة بالغاية المضروبة وقال في توجيه قوله تعالى: " وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ " [الحجرات: ٥] "أفـــادت حتـــى بوضعها أن خروج الرسول ﷺ غاية قد ضربت لصبرهم -فما كان لهم أن يقطعوا أمراً دون الانتهاء إليه"[2].

* حتى العاطفة: وهي التي تشرك ما بعدها في الإعراب والحكم لما قبلها.

وللمعطوف "بحتى" شرطان:

أن يكون بعض ما قبلها أو كبعضه- بعضه مثل "قدم الحجاج حتى المشاة" وكبعضه "قدم الصيادون حتى كلابهم".

ومنه قول الشاعر:

أُلْقَـــى الصَّحِيفَةَ كَـــيْ يُخَفِّـــفَ رَحْلَـــهُ والـــزَّادَ، حَتَّـــى نَعْلِـــه أَلْقَاهَـــا[3]

يروى برفع النعل ونصبها؛ فمن جرها جعلها غاية وكان "ألقاها" تأكيداً، لأن ما بعد "حتى" يكـــون داخـــلاً فيما قبلها، فيصير "ألقاها" حينئذ تأكيداً، لأنه مستغنى عنه، وأما من رفع "النعل" فبالابتداء، و"ألقاها" الخبر، فهو معتمد الفائدة.

---

(1) انظر الجني الداني، ص٤٤٥.

(2) الكشاف، الزمخشري، ج٤/٣٥٩.

(3) ورد هـــذا الشاهد في الكتاب، سيبويه، ج١/٥٠، وشرح المفصل ج٣/١٩، وهمع الهوامع ج٢/٢٤، والجني الداني، ص٥٤٧.

وأمـــا من نصب "النعل" جعلها "حتى" حرف عطف بمعنى الواو عطف النعل على الزاد، وكان "ألقاها" أيضاً توكيداً[1].

وقد أجاز الفراء العطف إذا كان ما بعدها يشاكل ما قبلها ويدخل في حكمه كقولك: "أعتق عبدك حتى أكرمهم عليك" ولكنه قدر للمعطوف بها عاملاً محذوفاً أي؛ وأعتق أكرمهم عليك"[2].

ويـــرى السيوطي[3] "أن حتى العاطفة لم ترد في القرآن يقول: "ولا أعلمه في القرآن لأن العطف بها قليل جداً وأنكره الكوفيون".

والفرق[4] بين حتى العاطفة وحتى الجارة:

- أن حتى العاطفة يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها. أماً الجارة قد يدخل وقد لا يدخل.
- "حتـــى" العاطفـــة يكون ما بعدها الانتهاء به – "وحتى" الجارة قد يكون الانتهاء به وقد يكون الانتهاء عنده.
- "حتـــى" الجـــارة أعم من "العاطفة" لأن كل موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجر ولا عكس، لأن الجر يكون في مواضع لا يجوز فيها العطف مثل:
- "صمت الأيام حتى يوم الفطر" فهذا يجب فيه الجر ومثلها "حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ" [القدر: ٥].

* حتـــى الابتدائـــية: وهي هنا حرف يستأنف بعدها الكلام فيقع بعدها مبتدأ وخبر كقول جرير[5].

---

(١) انظـــر شـــرح المفصل ابن يعيش، ج٨/١٩-٢٠، والنظر أثر اللغة في اختلافات الفقهاء، رسالة ماجستير، أعدها عدنان سومي، جامعة اليرموك، ١٩٩٧م.

(٢) معاني القرآن، الفراء، ج١/١٣٧.

(٣) معجم الأدوات النحوية وإعرابها، السيوطي، ص١٠٠.

(٤) انظر في ذلك، الجني الداني، ص٥٤٩.

(٥) ديوان جرير، ص١٤٣، الأشكل: الذي تخالطه حمرة، والنظر الجني الداني، ص٥٢٢.

فَمَـا زَالَـتِ القَتْلَـى تُمَـجُّ دِمَاءُهـم بِدِجْلَـةَ حَتَّـى مَـاءُ دِجْلَـةَ أَشْكَـلُ

وذكـر الزمخشري[1] أن حتى "الابتدائية" لا يقع بعدها إلاّ الجمل وقد تكون الجملة اسمية أو شرطية كقوله تعالى: " حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ قُلْنَا احْمِلْ..." [هود: ٤٠].

ويرى السيوطي: حتى الابتدائية حرفاً يبتدأ بعده الجمل فيدخل على الاسمية والفعلية..." [2].

والمرادي يقول: "حتى هذه ... تدخل على جملة مضمونها غاية[3].

ويرى أبو حيان: "حتى حرف معناه الكثير فيه الغاية"[4].

---

(1) الكشاف، ج١/٣٧٣.

(2) معجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن، السيوطي، ص٩٩.

(3) الجني الداني، ص٥٥٢.

(4) البحر، ج١/٢٠٤.

تعدد المعاني وأثره في الاستدلال الفقهي

لقد تعرض الفقهاء والمفسرون إلى الضوابط النحوية التي تدل على دخول غاية "حتى" في حكم مغياها أو عدم دخوله. ففي قوله تعالى: " فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ " [البقرة: ١٨٧].

حيث استدل الفقهاء والمفسرون[١] أن حل مباشرة الأزواج والأكل والشرب مستمرة في الليل إلى ما قبل لحظة طلوع الفجر الصادق، وإن الفجر نفسه ليس من وقت الإباحة وليس جزءاً من الليل ولا هو من جنسه، فلا يدخل في حكمه ويحرّم على الصائم مزاولة الأكل والشرب والمباشرة فيه.

قال الرازي: "فدلت الآية على أن حل المباشرة والأكل والشرب ينتهي عند طلوع الفجر"[٢].

وذكر الجصّاص: "وحال التبيّن غير داخلة في إباحة الأكل فيها ولا مرادة، وإنما جُعل الفجر هو الغاية في انتهاء الإباحة"[٣].

وقد استند الفقهاء إلى معاني حتى عند النحاة لاستنباط الحكم الشرعي من هذه الآية:

وقد مرّ بنا سابقاً أن قضية دخول الغاية في المغيا محل خلاف بين النحويين، فالمبرد وابن السراج وأبو علي الفارسي يذهبون إلى دخول الغاية في ما بعدها "حتى" وثعلب وابن مالك يجيزان دخولها تارة ولا يجيزانه تارة أخرى[٤].

---

(١) انظر بداية المجتهد، ج١/٢٢٩.

(٢) مفاتيح الغيب ج٢/٢٠٣.

(٣) أحكام الجصاص، ج١/٢٣٣.

(٤) الجنى الداني، ص٥٤٥.

وقد ذهب سيبويه والفراء، والرّماني إلى أنه يدخل إن كان من جنسه أو جزءاً منه وإلاّ لم يـدخل، وتبعهم في هذا الرأي ابن هشام لأنه حكم بدخول ما بعد "حتى" فيما قبلها، إلاّ إذا كانت هناك قرينة تقتضي خلاف ذلك.

وبهذا الرأي يتضح أن الفجر غاية لاباحة الأكل والشرب والمباشرة وهو بذلك غير داخل في الحكم لأنه ليس من جنس الليل الذي أُبيحت فيه تلك الأشياء[1].

وقد ذكر أبو بكر الحصاص[2] أنه أول ما نزل قوله تعالى: " حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ " حمله فريق من الصحابة على معناه الحقيقي "الخيط" ووضعوا خيطين أسود وأبيض وظلّوا مفطرين حتى ميّزوا بينهما- ثم أُنزل قوله "من الفجر" فعلموا أن المراد منه سواد الليل وبياض النهار، وقد عُرف ذلك عند العرب: في أن إطلاق لفظ الخيط على السواد والبياض كان مستعملاً قبل الإسلام، يقول الشاعر:

فَلَمَّـــا أَضَـــاءَتْ لَـنَـا سُـدْفَـــةٌ ولاحَ مِـنَ الصُّـبْـح خَيْـطٌ أَنَـــارَا

الآية الثانية:

قال تعالى: " وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ " [البقرة: ٢٢٢].

وقد ذهب في هذه الآية فريقان:

---

(1) انظر مغني اللبيب، ابن هشام، ج١/١١١.

(2) أحكام الجصاص، ج١/٢٢٩، وسدفه "ظلمته".

- الجمهور يرى أنه لا يجوز وطء المرأة الحائض عند اكتمال مدة الحيض إلاّ بعد انقطاعه واغتسالها منه[1].

- وفريق يقول بجواز إتيان الزوجة قبل الاغتسال إذا انقطع الحيض لتمام المدة وهي عشرة أيام[2].

فالغاية هنا إمّا، انقطاع الحيض فقط للدلالة على الطهارة –أو الاغتسال لأنه عطف عليه "فإذا تطهرن".

فيكون الإتيان محصوراً في شرطين الانقطاع والاغتسال.

والذين قالوا بأن الطهارة هي انقطاع الحيض جعل "حتى" لانتهاء الغاية – بمعنى "إلى" وما بعدها لا يدخل في حكم ما قبلها لأن غايتها هي الطهارة ومغياها هو قرب النساء– والطهارة خلاف الحيض فلا تدخل في حكمه.

والذين رأوا وجوب الاغتسال –للدلالة على الطهارة جعلوا ما بعد "حتى" داخلاً في حكم ما قبلها واستدلوا بذلك قوله تعالى: "فإذا تطهرن" لأن فيه شرط وجزاء وقد علّق إيجاد الجواب، وهو الإتيان على إيجاد الشرط وهو التطهر، لأن الجواب مرتبط بالشرط وجوداً وعدماً[3].

كما اختلف الفقهاء في مدلول "يطهرن" بحسب الاختلاف في قراءتها – فالذي قرأها بتخفيف الطاء – جعل دلالة "يطهرن" انقطاع الحيض دون اشتراط الغسل.

والذي قرأها بتشديد الطاء جعل دلالتها انقطاع الحيض والغسل[4].

---

(1) فتاوي ابن تيمية، ج١٢/٦٢٥، ومفاتيح الغيب، الرازي، ج٢/٣٥٠، والبيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ج١/١٥.

(2) بداية المجتهد، ج١/٥٥.

(3) شرح التصريح على التوضيح، ج٢/٢٤٨.

(4) بداية المجتهد، ج١/٥٥.

وكـــان ردّ الـــذين جعلوا دلالة "يطهرن" انقطاع الحيض والاغتسال أن "يطهرن" بالتشديد والتخفـــيف دال علـــى الاغتسال لأنه جاء باللغة "طهر" بمعنى تطهر/ يقول الفيروزأبادي "طهر وأطهر انقطع دمها واغتسلت من الحيض"[1].

---

[1] لسان العرب، (طهر).

إنما

معانيه عند النحاة والمفسرين

حرف مركب من "إن" و"ما".

"إن" حرف توكيد دخلت عليه "ما" الزائدة فكفته عن العمل، وأزالت اختصاصه بالدخول على الجمل الإسمية، ولكن معنى التوكيد ما زال به[1].

وهـــي لفظ لا يفارقه المبالغة والتأكيد، حيث وقع ويصلح مع ذلك للحصر، فإذا دخل في قصـــة وســـاعد معـــناها علـــى الانحصار، صح ذلك وترتب كقوله تعالى: "أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ" (الأنبـــياء/١٠٨). وإذا كانـــت القصة لا تتأتى للانحصار بقيت "إنما" للمبالغة فقط. كقوله عليه السلام "إنما الربا في النسيئة"[2].

وفي إفادتها للحصر وجهان"[3]:

- أحدهما لفظي: وهو أن العرب أجرت عليها حكم النفي بأنها في معنى "ما" و"إلا" ففصلت الضمير بعدها.

كقول الفرزدق[4]:

أَنَـــا الذَّائِـــدُ الحَامِـــيُ الـــذِّمارُ، وإنَّمَـــا ... يُدافِـــعُ عَـــنْ أحســـابِهُمْ أنَـــا، أو مَثْلي

---

(١) أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، محمد حسن أبو الفتوح، ص ١٨٢.

(٢) الجنى الداني، المرادي، ص ٣٩٦.

(٣) انظر الجنى الداني، ص ٣٩٧، وأسلوب التوكيد في القرآن، ص ١٨٣.

(٤) ديوان الفرزدق، ص ٧١٢، والبيت في الجنى الداني، ص ٣٩٧. وفي التفسير الكبير، للرازي، ج١٦/١٠٧.

لمـــا كان غرضه أن يحصر المُدافِع لا المُدافَع عنه فصل الضمير ولو قال: "وإنما أدافع عن أحسابهم" "لأفهم غير المراد".

والـــوجه الثاني معنوي وهو وجه يسند إلى علي بن عيسى الربعي (ت ٤٢٠هـــ) وهو من أكابر نحاة بغداد يرى أنه لما كانت كلمةِ "إن" لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه. ثم اتصلت بها "ما" الزائدة المؤكدة ناسب أن تضمن معنى الحصر لأن الحصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد[1].

---

[1] الجني الداني، ص ٣٩٧.

تعدد المعاني وأثره في الاستدلال الفقهي

اختلف المفسرون في النظر إلى معناها فرأى أغلبهم أن دخول "ما" على "إن" قد أخلصها للحصـــر أو القصر، والحصر ضرب من التوكيد، وذهب بعضهم إلى أنها للمبالغة واستدل كل لمذهبه بالنصوص والأدلة اللغوية.

يرى الزمخشري إنها تفيد قصر الحكم على شيء كقوله تعالى: "إنما ينطق زيد" أو قصر الشيء على حكم كقولك إنما زيد كاتب[1].

الآيـــة الأولـــى: قال تعالى: "إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ". (البقرة/١٧٣). تضمنت الآية الكريمة، النفي والإثبات فثبت ما تناوله الخطاب ونفى ما عدا.

وقد حصرت هاهنا المحرم، لا سيما وقد جاءت عقب المحلل فقال تعالى: "يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ" (البقرة/١٧٢).

فأدت هذه الآية الإباحة على الإطلاق ثم عقبها بالمحرم بكلمة "إنما" الحاصرة فلا محرم يخرج عن هذه الآية[2].

وقد كان لأبي حيان رأي في "إنما" حيث إنها تحتمل إن تكون "ما" زائدة، كافة وأن تكون "اســم موصول" وذلك برفع الميتة وما بعدها في الآية، فتكون "ما" "موصولة" وخبر "إن" الميتة والتقدير "إن الذي حرّم عليكم الميتة..."[3].

---

(١) الكشاف، ج١/٦٢.

(٢) أحكام القرآن، لابن العربي، ج١/٧٦.

(٣) انظر البحر المحيط، ج١/٤٨٦.

وهـذا الـرأي يوافـق رأي الفراء في قوله: "إذا رأيت "إنما" في آخرها اسم من الناس وشـبههم ممـا يقع عليه "من" فلا تجعلن "ما" فيه على جهة الذي لأن العرب لا تكاد تجعل "ما" للناس[1].

الآيـة الثانية، قال تعالى: "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ" (التوبة/٦٠).

تضـمنت هـذه الآيـة: "حكم إعطاء الزكاة وهي مقصورة على هؤلاء الأصناف دون غيرهم، وذلك لأن من معاني القصر الحبس"[2].

وقـد حبست الصدقات هنا عليهم، ولم تخرج إلى غيرهم وقد أوضح الشيخ عبد القاهرة الجرجانـي: سـبب إفادة "إنما" معنى القصر بأنها متضمنة معنى (ما، وإلا) فيكون المعنى "ما الصدقات إلا للفقراء ومن عطف عليهم وهو من قبل الحصر اللفظي".

وأيـد هـذا الـرأي الفخر الرازي وقال: "إنما" تفيد الحصر وتدل عليه وجوه، إن "إنما" مـركبة من "إن" و"ما" وكلمة "إن" للإثبات، و"ما" للنفي. فعند اجتماعهما وجب بقاؤهما على هذا المفهوم، فوجب أن يفيد "ثبوت الشيء ونفي ما عداه"[3].

ورفض أبو حيان رأي الرازي وذهب إلى أن معنى الحصر لا تفيده "إنما" بنفسها بل من خلال السياق[4].

---

(1) معاني القرآن، الفراء، ج١/١٠٢.

(2) انظر أثر الدلالة النحوية واللغوية، عبد القادر السعدي، ص ١٢٢.

(3) مفاتيح الغيب، الرازي، ج١٥/ ١٦-١٠٧.

(4) البحر المحيط، أبو حيان، ج١/٦١.

الخاتمة:

وبعد فقد انتهيت من إعداد هذا البحث المتواضع بعون الله وأستطيع أن أوجز أهم النتائج بالأمور الآتية:

- أهمـــية حـــروف المعانـــي في اللغة العربية حيث شغلت مساحة كبيرة من اهتمام النحاة والدارســـين لأهميـــتها في النظام التركيبي للجملة العربية وهي من العناصر اللغوية التي يصعب الاستغناء عنها. "بما تحمله من خصائص – الربط والوصل – وقدرة تكثيفه فيما تحملـــه من دلالات..." وقد أخذ النحاة معاني الحروف من خلال جهود المفسرين الأوائل الـــذين تـــناولوها بتتبع معانيها المختلفة ودلالاتها في شروحهم وتفسيرهم لمعاني الآيات الكريمة، فأخذ النحاة معاني هذه الحروف عندما بدأت علوم العربية بالنضوج فطورها بما حباهم الله من ملكة التحليل والمعالجة اللغوية والدلالية – فكان الفراء – والأخفش – وأبو عبيدة – وما بذلوه من جهد في توضيح أبعاد هذه الحروف سبيلاً لكل من ألف بعدهم.
- قد حظيت معاني الحروف اهتمام الفقهاء القدامى، وراحوا يوضحّون دقائقها وأسرارها في الكلام – فظهر جماعة من علماء الفقه يهتمون بالفروق اللغوية والدلالاية لحروف المعاني ودورها في إطلاق الأحكام منهم: محمد بن الحسن الشيباني صاحب كتاب "الجامع الكبير: والأسنوي في كتابه "الكوكب الدرّي" والبزدوي في كتابه "كشف الأسرار" . حيث عالجت هـــذه المصـــنفات علاقة الحروف بإطلاق الحكم الشرعي وتعدد الأوجه المحتملة للحرف الواحد.
- أهمـــية حروف المعاني ومكانتها في علم الفقه ذلك أن الفقهاء عموماً يعرفون أهمية هذه المعانـــي وخطورتها في إطلاق الأحكام وتقييدها والدقة في تحديدها حتى أصبحت معرفة

هــذه الحــروف وأســرارها ضرورة ملحة لكل فقيه يريد مناقشة وتوضيح أحكام الآيات التشريعية.

- تعدد المعاني للحرف الواحد من أسباب اختلاف الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية حيث كل حرف من هذه الحروف يحمل أكثر من معنى فتختلف آراء الفقهاء والعلماء في توجيه الــنص القرآنــي تــبعاً لهذه الاختلافات في الدلالة: مثال ذلك قوله تعالى: "إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ" (المائدة/٦).

حيث اختلف الفقهاء في حكم ترتيب غسل الوجوه والأيدي في الوضوء:

- فريق يرى أن الترتيب واجب – لأن الواو تفيد الترتيب.
- وفريق آخر يرى أن الترتيب غير واجب – لأن الواو تفيد مطلق الجمع دون ترتيب.

- إن الخــلاف بــين العلمــاء يقع في الفروع الفقهية وليس في الأصول لأن أصول الفقه وأحكامه الشرعية قطعية في القرآن الكريم والسنة الشريفة. ولكن الفروع هي التي تشكل باباً فسيحاً للمجتهدين ورحمة للبشر ومجالاً حيوياً للغويين والعلماء. والخلاف الدائر بينهم ما هو إلاّ اختلاف تنوع لا تضاد.
- اختلاف المفسرين والفقهاء لا سيما المتأخرين منهم في معاني الحروف هو امتداد لخلاف الــنحاة حيث تناول معظم المفسرين خلافات النحاة في تفسيرهم فقد نقل الطبري خلافات كثيرة للمفسرين السابقين في معاني الحروف وبيّن حجة كل فريق.

والــزجاج فــي حديــثه عن معاني الحروف أوضح مخالفته لعدد من المفسرين والنحاة وكــذلك الــرازي في تفسيره الكبير نجد الكثير من المسائل المتعلقة بأحكام الحروف ومعانيها، حيث كان يناقش النحاة والفقهاء ويخالفهم ويذكر رأيهم.

ويأتـــي أبـــو حيان في بحره ليذكر جميع ما ناقشه المفسرون والنحاة قبله ويذكر الآراء باختصـــار ومما جاء في تفسيره "يقول في حديثه عن "إذا" ظرف زمان يغلب كونها شرطاً – ويقع للمفاجآت ظرف زمان وفاقاً للرياشي لا ظرف مكان خلافاً للمبرد. ولظاهر مذهب سيبويه ولا حرفاً خلافاً للكوفيين.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. الآيـــات البينات/ الإمام أحمد بن قاسم العبادي الشافعي (ت/٩٩٤هـــ) على شرح جمع الجوامـــع – الإمام جلال الدين محمد بن أحمد المحلّي (ت/٨٨١هـــ) طبعه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٣. الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي/ تحقيق عصام فارس الحرستاني ومحمد أبو صعيليك – دار الجيل – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩هـــ-١٩٩٨م.

٤. أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية – الدكتور: عبد القادر عبد الرحمن السعدي – دار عمار – الطبعة الأولى.

٥. أثر اللّغة في اختلافات الفقهاء/ إعداد عدنان سومي. رسالة ماجستير في اللغة – جامعة اليرموك – ١٤١٧هـــ – ١٩٩٧م.

٦. أحكـــام القـــرآن/ ابـــن العربي/ تحقيق: محمد عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٩٦م.

٧. أحكام القرآن – لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص/ تحقيق – عبد السلام محمد علي شاهين – دار الكتب العلمية – بيروت – ٢٠٠٣م.

٨. الإحكـــام في أصول الأحكام/ لأبي الحسين علي بن علي بن محمد الأمدي/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ١٤٠٠هـــ – ١٩٨٠م.

٩. الأدوات النحوية في كتب التفسير/ لمحمد الصغير – دار الفكر/ دمشق – سوريا. الطبعة الأولى ١٤٢٢هـــ – ٢٠٠م.

١٠. الأدوات الـــنحوية – وتعـــدد معانيها الوظيفية/ دراسة تحليلية تطبقية، حسن أبو السعود الشاذلي، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية/ ١٩٨٩م.

١١. الأزهـــية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي/ تحقيق عبد المعين الملوحي – مطبوعات مجمع اللغّة العربية بدمشق ١٩٨١م.

١٢. أسلوب التوكيد في القرآن الكريم. محمد حسن أبو الفتوح، مكتبة لبنان – الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

١٣. الاشـــباه والنظائـــر في النحو/ جلال الدين السيوطي – تحقيق: عبد العالم سالم مكرم – عالم الكتب – القاهرة – الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

١٤. الأصـــول في النحو/ لأبي بكر بن محمد بن سهل بن السراج البغدادي/ تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٥. أصـــول السرخسي/ أبو بكر محمد بن أحمد – تحقيق أبو الوفا الأفغاني – دار المعرفة – بيروت ١٩٧٣م.

١٦. آمالي القالي/ أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي، الطبعة الثانية – مطبعة دار الكتب – القاهرة – ١٩٢٦م.

١٧. إنـــباه الرواة على أنباه النحاة/ لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤)- تحقـــيق/ محمـــد أبو الفضل إبراهيم/ دار الفكر العربي – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين/ لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق. جودت مبروك – مكتبة الخانجي – القاهرة.

١٩. الاقتـــراح فـــي علـــم أصول النحو/ لجلال الدين السيوطي/ تحقيق: حمدي عبد الفـــتاح مصـــطفى خلـــيل – المكتـــبة الأزهـــرية للتـــراث – القاهرة – الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م.

٢٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك – لمحمد محيي الدين عبد الحميد – دار الندوة الجديدة – بيروت – لبنان – الطبعة السادسة ١٩٨٠م.

٢١. الإيضاح في علل النحو/ لأبي القاسم عبد الرحمن – الزجاجي تحقيق. مازن المبارك – مكتبة دار العروبة – القاهرة، ١٩٥٩م.

٢٢. البحر المحيط – محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – والشيخ علي محمد معوّض، والدكتور زكريا عبد المجيد النوني – والدكتور أحمد النجوبي الجمل. دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

٢٣. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع/ لأبي بكر مسعود الكاساني والملقب بملك العلماء (ت ٥٨٧هـ). تحقيق/ محمد عدنان بن ياسين درويش – دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٢٤. بداية المجتهد ونهاية المقتصد – لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن رشد القرطبي (ت ٥٩٥هـ) تحقيق: الشيخ علي محمد معوّض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

٢٥. البرهان في علوم القرآن/ لمحمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تخريج وتعليق: مصطفى عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م.

٢٦. بغـــية الـــوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة – لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر – بيروت – لبنان.

٢٧. التحرير والتنوير – سماحة الأستاذ الشيخ – محمد الطاهر ابن عاشور – الدار التونسية.

٢٨. التفســـير الكبير، ومفاتيح الغيب. الفخر الرازي/ أبو عبد الله محمد بن عمر – دار الفكر – بيروت ١٩٨١م.

٢٩. تفســـير أبـــو الســـعود :إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم" دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان ١٩٧٠م.

٣٠. تفسير الطبري – جامع البيان عن تأويل آي القرآن" محمود محمد شاكر – دار المعارف القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٧٢.

٣١. التفسير والمفسرون – الذهبي/ دار الكتب الحديثة – القاهرة – ١٩٧٦م.

٣٢. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول – الإسنوي/ تحقيق محمد حسن هيتو – الطبعة الأولى – مؤسسة الرسالة.

٣٣. تهـــذيب الـــتهذيب: الأحمـــد بـــن علي حيدر آباد/ ابن حجر العسقلاني/ دائرة المعارف – حيدر آباد، ١٩٠٥م.

٣٤. التوطـــئة – الشلوبيني/ أبو علي عمر بن محمد/ تحقيق يوسف أحمد المطوع – دار التراث العربي – القاهرة ١٩٧٣.

٣٥. الجامع لأحكام القرآن – القرطبي/ أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري – دار إحياء التراث – بيروت – لبنان.

٣٦. الجنـــى الداني في حروف المعاني/ الحسن بن قاسم المرادي تحقيق/ فخر الدين قـــباوة – محمـــد نـــديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٣هـــ – ١٩٩٢م.

٣٧. الجامـــع الكبيـــر "الإمـــام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـــ) تحقيق: أبو الوفا الأفغاني – إشراف: رضوان محمد رضوان/ الطبعة الأولى ١٣٥٦هـــ والطبعة الثانية ١٣٩٩هـــ. دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.

٣٨. الجامـــع الصـــغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية – بيروت، ٢٠٠٢م.

٣٩. حاشـــية شـــهاب الخفاجي/ المسماة: عناية القاضية وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي. بيروت – دار صادر ١٩٠٠م.

٤٠. حاشـــية الصـــبان علي الأشموني/ على ألفية ابن مالك – ومعه شرح الشواهد للعيني – ابن مالك. محمد بن عبد الله/ الصبان: محمد بن علي الأشموني: نور الدين أبو الحسن علي بن محمد/ دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – ١٩٠٠م.

٤١. حـــروف المعاني/ لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق، علي توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى – ١٩٨٤م دار الأمل.

٤٢. حروف الجر ومعانيها – د. أحمد فليح المركز القومي – اربد ٢٠٠١م.

٤٣. الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين – هادي عطية مطر الهلالي – عالم الكتب – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٠١هـــ – ١٩٨٦م.

٤٤. الخصـــائص – لأبـــي الفـــتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـــ) تحقيق محمد علي النجار – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان.

٤٥. دراســات لأسـلوب القــرآن الكريم/ محمد عبد الخالق عضيمة دار الحديث – القاهرة.

٤٦. دراسات في علم اللغة – د. كمال بشر/ دار المعارف – القاهرة ١٩٦٩م.

٤٧. دقائــق التفســير الجامع لتفسير ابن تيمية/ تحقيق محمد سيد الحلينيد – مؤسسة علوم القرآن – دمشق ١٩٨٤م.

٤٨. ديــوان ذو الــرّمة: أبو نصر أحمد بن حاتم الإصمعي. تحقيق عبد القدوس أبو صاع.

٤٩. ديــوان الأعشــى. مــيمون بن قيس/ شرح وتعليق: محمد حسين، دار النهضة العربي – بيروت – لبنان ١٩٧٤م.

٥٠. ديــوان علقمــة الفجل/ تحقيق/ لطفي القال ودّرية الخطيب مراجعة فخر الدين قباوة – دار الكتاب العربي – حلب/ سوريا الطبعة الأولى ١٩٦٩م.

٥١. ديــوان الآيــادي/ لقيط بن يعمر الإيادي تحقيق محمد التونجي – دار صادر – بيروت ١٩٩٨م.

٥٢. ديوان عنترة بن شداد/ تحقيق: يوسف عيد – بيروت – دار صادر.

٥٣. ديــوان ســحيم. عــبد بني الحسحاس: تحقيق: عبد العزيز الميمني دار الكتب المصرية – القاهرة.

٥٤. ديوان جرير/ شرح وضبط وتقديم: غدير الشيخ. مؤسسة الأعلمي – بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٥٥. ديوان الهُذليين – مجموعات شعر جاهلي. وزارة الثقافة – القاهرة.

٥٦. ديــوان الفــرزدق: شرح وضبط عمر فاروق الطباع دار الأرقم ابن الأرقم – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٨١هـ–١٩٩٧م.

٥٧. رصف المباني – في حروف المعاني – المالقي (ت ٧٧١هـ) حققه أحمد خرّاط ونشره المجمع العربي عام ١٩٧٥م.

٥٨. روضة الطالبين وعمدة المفتين – ليحيى بن شرف النووي – المكتب الإسلامي – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٥٩. رياض الصالحين من كلام سيّد المرسلين/ لمحيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي/ دار الكتاب العربي – بيروت ١٩٧٣م.

٦٠. روح المعاني/ في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني/ لأبي الفضل محمد الألوسي البغدادي/ دار إحياء التراث – بيروت – لبنان.

٦١. زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم – هيفاء عثمان عباس فِدا – دار القاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٦٢. سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني/ تحقيق محمد حسن وأحمد رشدي شحاتة عامر دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ –٢٠٠٠م.

٦٣. شرح المفصل – لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ) تقديم وهوامش وفهرسة – إميل يعقوب – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة الأولى – ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م.

٦٤. شرح شذور الذهب / في معرفة كلام العرب ابن هشام الأنصاري – تحقيق – محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر – القاهرة ١٩٠٠م.

٦٥. شرح التصريح على التوضيح – للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري(ت ٩٠٥هـ) دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ –٢٠٠م.

٦٦. شـــرح الكافـــية/ لأبـــي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك/ تحقيق علي محمد معـــوّض وعـــادل أحمد عبد الموجود – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـــ ٢٠٠٠م.

٦٧. شـــرح الحماســـة/ للتبريـــزي/ أبو زكريا الخطيب/ تحقيق. فخر الدين قباوة – مطبوعات مجمع اللّغة العربية – دمشق ١٩٧٢م.

٦٨. شـــرح التسهيل المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـــ) تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد. دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٢هـــ – ٢٠٠١م.

٦٩. الصـــاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها/ لأبى الحسن أحمد بن فارس (ت ٣٩٤هـــــ) تحقيق/ مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر – بيروت ١٣٨٢هـــ – ١٩٦٣م.

٧٠. صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الجيل – بيروت.

٧١. العـــدّة في أصول الفقه، ابن الفراء، أبو يعلى محمد بن الحسين/ تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا – دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠٢م.

٧٢. علم الدلالة: أحمد مختار عمر، دار العروبة – الكويت – ١٩٨٢م.

٧٣. فتاوي ابن تيميّة/ تقي الدين أبو العباس ابن عبد الحليم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية – بيروت. ١٩٨٧م.

٧٤. فتح الباري/ شرح صحيح البخاري/ لابن حجر العسقلاني/ أحمد بن علي. دار الكتب العلمية – بيروت.

٧٥. في أصول النحو. سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي – بيروت ١٩٨٧م.

٧٦. قضـــايا حـــروف المعاني في شرح ابن يعيش، رسالة دكتوراه – إعداد: فوزية القضاة – جامعة اليرموك.

٧٧. الكـــتاب/ ســـيبويه/ أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨١هـــ) تحقيق عبد السلام هارون – عالم الكتب – بيروت – لبنان الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـــ – ١٩٨٣م.

٧٨. الكشاف: عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/ لأبي القاسم جاد الله محمـــود بـــن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـــ) تحقيق – محمد موسى عامر – دار المصحف – القاهرة.

٧٩. كشف أسرار – البزدوي – عبد العزيز البخاري/ دار الكتاب العربي – بيروت.

٨٠. كشف الأسرار – الحافظ النسفي/ شرح المصنف على المنار، تحقيق/ ملاجيون بن أبي سعيد ابن عبيد الله، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٨٦م.

٨١. الكـــوكب الدرّي. فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية/ لجمال الـــدين الإسنوي (ت ٧٧٢هـــ) تحقيق محمد حسن عواد – دار عمار – الأردن الطبعة الأولى ١٤٠٥هـــ – ١٩٨٥م.

٨٢. لسان العرب/ لجمال الدين – محمد بن مكرم الأنصاري المعروف بابن منظور (ت ٧١١هـــــ) طـــبعة – بولاق – الدار المصرية للتأليف والترجمة – وطبعه دار – صادر – بيروت – لبنان.

٨٣. اللّغـــة العربية معناها ومبناها – د. تمام حسان – الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٩م الطبعة الثانية.

٨٤. اللمـــع فـــي العربية/ لأبي الفتح بن جنى الموصلي – تحقيق: فائز فارس، دار الأمل – اربد – الأردن – الطبعة الأولى ١٤٠٩هـــ – ١٩٨٨م.

٨٥. اللّمـــع: ابـــن الأنـــباري/ كمال الدين أبو البركات – تحقيق – سعيد الأفغاني/ الجامعة السورية – دمشق ١٩٧٥م.

٨٦. مجاز القرآن – أبو عبدة معمر بن المثنى/ تحقيق محمد فؤاد سزكين – مؤسسى الرسالة – بيروت الطبعة الثالثة – ١٩٨١م.

٨٧. المجمل/ لابن فارس/ أبو الحسن القزويني. بيروت – دار الفكر – ١٩٩٤م.

٨٨. المحصول في علم أصول الفقه/ الفخر الدين محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) تحقيق – طه جابر فيّاض العلواني مؤسسى الرسالة – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٨٩. المحلّى – لابن حزم الظاهري الأندلسي – مطبعة الإمام – مصر.

٩٠. مختصر تفسير ابن كثير. لمحمد علي الصابوني، دار القرآن– بيروت ١٩٨١م.

٩١. المخصـــص/ علـــي إســـماعيل المعروف بابن سيدة الطبعة الأولى – المطبعة الكبرى الإميرية – بولاق – مصر.

٩٢. المزهـــر فـــي علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق علي محمد البيجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية – بيروت، ١٩٨٦م.

٩٣. معانـــي القـــرآن/ الفراء/ لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) عالم الكتب – بيروت – لبنان الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

٩٤. معانـــي القـــرآن/ الأخفش – سعيد بن مسعدة. تحقيق. د عبد الأمير محمد أمين الورد.

٩٥. معانـــي القـــرآن وإعرابه/ الزجاجي/ أبو إسحاق إبراهيم السري (ت ٣١١هـ) تحقيق/ عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٩١م.

٩٦. معاني الحروف – علي بن عيسى الرّماني/ تحقيق – د. عبد الفتاح شلبي – دار نهضة مصر للطبع والنشر – القاهرة.
٩٧. معترك الأقران/ في إعجاز القرآن – لجلال الدين السيوطي تحقيق/ علي محمد البيجاوي – دار الفكر العربي.
٩٨. معجم الأدوات النحوية – وإعرابها في القرآن – لجلال الدين السيوطي – تحقيق/ الشيخ عبد العزيز عز الدين السيروان ويوسف علي بدوي.
٩٩. معجم حروف المعاني في القرآن/ محمد حسن الشريف. مؤسسة الرسالة – بيروت ١٩٩٦م.
١٠٠. المعجم الوسيط/ للفيروز آبادي/ إخراج – إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات/ وحامد عبد القادر/ ومحمد علي النجار. إشراف/ عبد السلام هارون/ المكتبة العلمية – طهران.
١٠١. مغني اللبيب – عن كتب الأعاريب/ لأبي محمد عبد الله بن جمال الدين يوسف بن هشام (ت ٧٦١هـ) تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية – بيروت الطبعة الأولى – ١٩٩٩م.
١٠٢. المغني – ابن قدامة/ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ) تحقيق – عبد الله التركي – وعبد الفتاح محمد الحلو – دار عالم الكتب السعودية – الطبعة الرابعة.
١٠٣. مفتاح السعادة – ومصباح السيادة/ طاش كبرى زادة/ تحقيق/ كامل البكري – وعبد الوهاب أبي النور، دار الكتب الحديثة – مصر ١٩٦٨م.
١٠٤. مقدمة في أصول التفسير/ أحمد تقي الدين بن تيميّة تحقيق/ د. عدنان – زرزور – الطبعة الأولى – ١٣٩١هـ – ١٩٧١م، دار القرآن الكريم – بيروت.
١٠٥. المنخول في تعليقات الأصول/ لأبي حامد الغزالي. تحقيق/ د. محمد حسن هيتو – الطبعة الأولى – دار الفكر – بيروت.
١٠٦. همع الهوامع – في شرح جمع الجوامع – جلال الدين السيوطي – تحقيق – عبد الحميد الهنداوي – المكتبة التوفيقية – القاهرة.
١٠٧. وفيات الأعيان – وأنباء أبناء الزمان – أحمد محمد بن خلكان. تحقيق: د. إحسان عباس. دار صادر، بيروت ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.